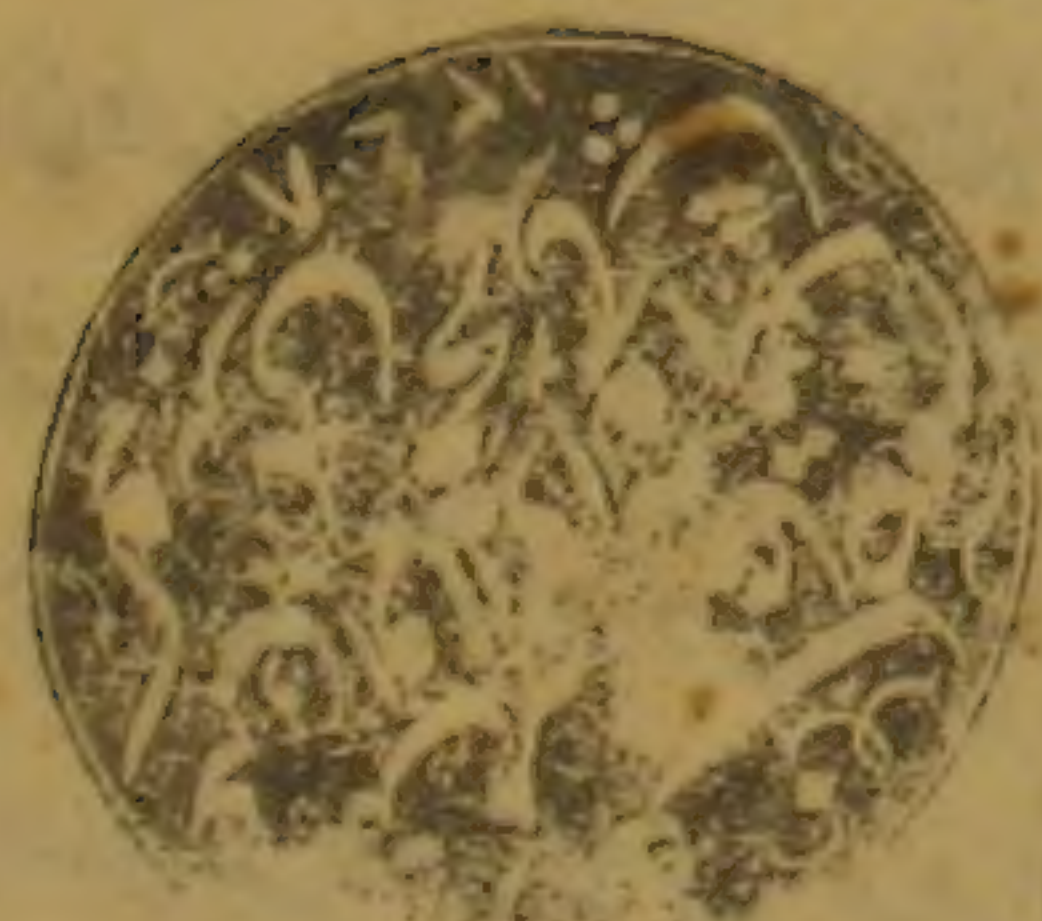


092

100

فاضيف

نو کتاب



۵۹۷

Handwritten text in Arabic script, organized into columns. The text is written on aged, yellowed paper. The script is cursive and appears to be a form of Ottoman Turkish or Persian. The columns are separated by vertical lines, and there are some horizontal lines as well. The text is somewhat faded and there are some stains on the paper.

فاقم مقامه ثم خلفت الفاء لا الخيم فصار حاراً زبد منطلق وانما خلفت
 ابي وقتت الفاء لا الخيم كراهية ان يوالم يبيح صرف الشرط والياء لفظ كراهية
 نصب علم مفعول له لن خلفت وهو صفة اما المفعول الفاعل محذوف والتقدير
 واما خلفت الفاء لا الخيم فكراهية ان يوالم يبيح صرف الشرط والياء لفظ كراهية
 فاعل مفعول له ان يقع المفعول لا يجوز ان يكون بيبى لانه لازم للظرفية
 فيكون خطوبيا منصوباً ابدأ فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوباً
 ومرفوعاً معاً وانه جازم هكذا قالوا اقول لو لم يجرى جازم وقع كنه بيبى ابيهم
 وعارضه ووقع كقول ابي الطيب يعيد بيبى معنى والعباج ولو سلم فلا استعانة
 عند التي والجهة ولعله يكون زائداً كقوله والنقاب لفظ عاراً ظرف
 يوالم او غير قيد به اذ لا محالة في المعنى قبل ان قوله بيبى صرف الشرط والياء
 بناءً على قوله كلمة فيها معنى الشرط اقول لانه كما يقال قد صرف نفى او اثبات
 المحذوبين المحذورين وانما كره هو اذ ذلك لان صحتها الشرطية بيبى المحذورين
 اوبين الجليين لان وصفها لا يتبعه شيء شيئاً فخرت الى الخيم جعلت
 الجلة موصفاً للفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين وهو
 بينهما وبينها خبراً ايها خبرها وعلم ما ذهب اليه غيره القوم من ان
 كنتم ويا ومنه ان رجلاً وتضمنها معنى الاستدراك لم يلاحظوا فعلها بل يلاحظوا
 الا الاسم بيبى ببيان ان لا يقع بعدها الا الاسم فحصلت طلبة في العباس
 المعنى تقدير ما تضمنه معنى الاستدراك وكل ما تضمنه لغناه لم يلاحظوا
 فعل ولا حرف ولم يذكروا الظهور اما المفعول فظننا محذوفاً اما الكبير فثلاثة

في قوله لا الخيم فصار حاراً زبد منطلق

في قوله لا الخيم فصار حاراً زبد منطلق

ما وقع موقعه الم هو المبتدأ الم منها الصيغة الاسم التام لم يمتدداً فحق
 ما كان وانما لم يمتدداً لان المبتدأ مطان وقوع الاسم ولما قالوا
 في نصب زبد ان صرف وقوعه لوقوع موقع الاسم باعتبار وقوعه ابتداء الكلام
 ينتج من اول الشكل اما لم يلاحظوا فعل ولا حرف في تضمنه لا مقدرة ان
 ومن كل لم يلاحظوا فعل ولا حرف لا يبدى الا الاسم ينتج ان اما لا يبدى
 الا الاسم قبل ان كان المبتدأ المبتدأ الاصطلاح بيبى ان لا يقع بعده
 الا الاسم المبتدأ وان كان المفعول بيبى وقوعه كل نوع في انواع الكلمة
 اقول في جواب اعتراضه ان الشئ الاول مما سبق ان تاء قلدة واما عن الشئ
 الثاني فاعلم ان المبتدأ المفعول الذي هو هذا الاسم بدليل وقوعه مع الاسم
 المبتدأ او المبتدأ مطلقاً ولا يلزم من بطلان قسميه بطلان اوافه بيبى
 الارادة والتحقيق الاخير ان جولين والتحقيق هو الاول واما مثل قوله تعالى
 واما ان كان في العقبين وقولك اما ضرب فتدبر الاول اما الحق المقتضى
 وتاويل الشئ اما لفظ ضرب واما الكلام فيقول عليه وجهي احدهما بيبى
 المحكم لتفصيل اجلا اي لتفصيل لبيان انواع الجنس او افراد النوع اجمل المحكم
 وهو ايراد الكلام على وجه تجليل امور مستعجلة والتفصيل تعيين تلك
 المحكمات او بعضها على طريق الاستيفاف بجزء تغلق يتصل بالصدر وتعلق
 بتجدد ما على ما ياباه نون الكلام والاستيفاف ايراد الكلام جواباً
 لسؤال تضمنه ما قيل كما تقول جازة افوتك وهو كلام مجمل فاعلم انما طلبه
 السؤال بان تقول ما فعلت بكلاماً متكاملاً فتقول جواباً ما زبد فأكبر منه واما

واما خالفنا ههنا واما بشرقنا عرضت عند ومنه قوله وجبت لها المستحق
بطيئة رقيق عندي مستر او باوينا فاما الذي يحق فوق الفهرسة خسة واما
الذي يبداد وقد وقع جازيا وقولك انا اعلم واغني اما اعلم فمفطال واما
اغني فمفطال ولذا لا يجزى الا مستعد واما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زنجير الاية فقد قدر في امانة الاخرى في حرفها في الكلام لا يتبادر كونها للتفصيل
لكونه في نفس الحكم فيذكر تارة قس وبيته الباء والاخرى فيذكر الالف ام
والاية في قبل الاول او في اربعة الجوع واليقين والتعريف واما الجوع قوله تعالى
وهو الذي انتم عليه في الكتاب واما التعريف قوله من اية حكمت هن ام الكتاب وافر
مثبتا واما في التعريف قوله فاما الذين في قلوبهم زنجير فلابد من جعل والاسم
تيسر له كان كانه قيل فاما انهم يقولون فيستعملون المثل به واما اسم السجود فيستعملون
الحكم ويردون المثل به ويقولون كل من عند الله يقطع المثل السجود عن العطف عن الله
وان كان ليعمل بالاسم اخذ في ثمانية كلام متاثر في السبب فيا لغيره في ان
يقومها كلام ومنه ان في الوجه الثاني ما ياء في او ايل الكتب مثل اية بعد الله
وبعض الظروف الممانية وان كان في الاصل في الجهات الست اما ان استقيم فان اذ كان
معها فاليد في التقدير ما بعد وقت الفراغ في حده الله هكذا قيل ان في حده لان صاحب
اللفظ قالوا هو من ظروفي الزمان اليه لا يميز ولو كان في الاصل في الجهات الست لبيته
لا سيما صاحب القسح وكثيرا ما منسوب عند ان ظروفي او مفعول مطلق علم في خلاف
الله اليه وما عرفت من الحذف وخايرة التوكيد والعامل في الفعل بعد عني
بحرف حينا او حرفا كثيرا من المضاف اليه وينوي وينسب عن التسميع ليعلم ان عني

اذ انتم لابد من العلم باذ لا يصدق وقوعه فاعدا ولا مقبدا ولا حبا وهذا علم انه
من الظرف في الغيبة الممكنة وفيه علم هذا الوجه ولبا في موضوعه ان شاء الله تعالى
واما قيدنا بقوله وينوي وان تركه ان ارجح لظهوره واشتهار حاله
او لم يكن مستويا كان معربا وليس عناية لا غاية المضاف بالمضاف اليه واذ
حذف المضاف اليه يكون هو عناية وهو هنا اي في قوله اما بعد حده الله لم يحذف
المضاف اليه فلم يبين وترك من هو با علم الظرفية فلا بد له من مضاف يكون مضافا
فيه فيثبت ان ارجح وقال العامل فيه اما عند سبويه وجميع النحويين كانه خارج
والخارج في غيرهما وافر سبويه اشعار بمنزلة فصله والام في النحويين للتعهد
او ان ليس عدم اعتداد الخلاف المروي لارتباطها بترجمة الفعل فمفطال في الظرف
خاصة خطا لم يثبت في رتبة الفعل قوله لسانها متعلق بتعليل فقد تلخ في حقه
مصدر كاف وكاذبة يعكس حقيقت اليه وبكذا اخذت حقه حاصا وفاقته وخصه
وخصه حقه بالغة وانما ببا علم المفعول المطلق فالنقد في حقه فاما في لسانها في الظرف
فاقته ويجوز ان يكون انما حاله في حقه حقه في اخذت سمعا اعلم انهم اختلفوا
في الاسم الواقع بعد امة هل هو حقه الواقع بعد الف ام لا فبعضهم ذهب اليه
ليس بجزء مطلق وبعضهم انه جزء مطلق وبعضهم لو ان دخل الف اعلم انه
صدر الكلام في الاول والا في الثاني وجه الاول ان الف ما يكون كان في العمل
والمراد من قول علي المصنوع فارتفع الاسم فانتساب بعده بفعل حذوف وانت
اذ تحققت معنى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وقولك اية يوم المجمع في مطلق
وقولك اية في مطلق المصنف في الاولين وتلك في انك لست تعرف ان هذا

هذا المذهب فاسد وايضا علم هذا المذهب يلزم التكميل ووجه الثالث اذا وجد مانع
استثنى ان يكون خبر والافلا فاعلم الاسم بحسب المعامل المحذوف عند وجوده وانما
بالابتداء والنصب بما يصلح بعد الفاء ما جبا عند ارتفاعه ويرد عليه ما قر
في بعض القصور ثبوت في جميعها ان وي الفاء والمنة فتخصص الجواز بالبعث
تكملا في البطلان ههنا وبعض الثالث فان قلت لما كان هذا المذهب حقا
مع وجود ما ينفي ذلك لوجود النفي المقتضي لوجوب عدم الاعتداء قال ابن
الجبين ومنه انما للتفصيل ذكره بعد ما احدا انواع المداوة وذكره باعتبار
ما يتعلق به من الجلب الواقعة وانما قصد التعدي في نسبتها على انه هو النوع المراد
تفصيل خبره كان القياس الترفيع بالابتداء ولذلك كان المراد اذ في قولك
اما زيد فقد خبرت في النصب فلو كان له كان او ما اياه ولكنهم قالوا في بعض
المواضع اين انما في الاول الامر بان تنصب به باعتبار حصة التي هو عليها
بالجلب الواقعة بعد الفاء فلهذا هو النفي في وقوع الاسماء بعد ما علم حسب
معناه او اعلم بها التي كانت على قول هذا انما يستقيم في الف والامر واما
التم التثنية فلا يتم لو كان قال العرفي الاعلام او ما بان المقصود هو التكميل بعد
المعلق به على الوصف الذي كان عليه قبل تقدم ذلك لكانت ملابها
واذا علمت هذا فافهم كلام ابن ارجان ما قال من ذهب الى غير ما قال
علم المذهب الاول والثالث في الفعل المحذوف في المذهب الثالث في الفعل الواقع بعد
وما لم يتم في كلامه سؤالا وهو امتناع عمل ما عند وجود اردت او المظ
لانعدام اثر التضعيف عند وجود القوس كما شاع في الشخص على ما يلزم ترجيح

التضعيف علم القوس وانه بطلان راجع الى جوابه بقوله ولا يجوز ان يعمل فيه ان بعد
اروت بناء على معنى اردت بعد الواو في هذه التمهيد لا يجوز ان يعمل فيه المظ
بناء على معنى اردت ان المظ بعد الواو في هذه التمهيد لان ان تقطع ما بعدها
عنه لم يعمل فيها قبلها لا تقتضيها مصدر الكلام لكونه للابتداء او للتأكيد فتجوز
العمل بطلان يقال يوم الجمعة ان زيدا منطلقا وعدم ذلك في تضييع ما مرهم
حتى نقص على ذلك يسوي فلم يجز وفي بعض النسخ علم مجز وكلاهما يفي في اما اليوم
اما خارج ان يعمل في الظروف في اليوم خارج وجعله من باب ما وذلك ان علم
جواز اعمال خارج في الظروف لا يتم اذا كان من منع منعه تقديم محمول ان عليها
فهم مبتدأ والتقديم محمول على ما مستلحق بجزءه وهو منع وان كان مفردا
لفظ لانه في معنى اليوم اما اذا قلت اما اليوم فاما خارج فانت بالجن ران
شئت اقلت في اليوم لها وان شئت اقلت لها في خارج لعدم المانع اعني
صدر الكلام وهذا صريح في ان الفاء ليس في كنهها كان مانعا في الجلب في الجذر
وكان خارجا واقعا بعده ومناخرا حصل له خفف في تيب وبيان اما علم المذهب
الاو فالعامل الفعل المحذوف في علم المذهب الثالث والثالث خارج فقط
واما اذا قلت اما زيد اما فاما ضارب لم يعمل في زيد الا ضارب لان اما لا تعمل
في المفعول بل ما عرفت انها لا تعمل الا في الظروف فكذلك علم المذهب الثالث
واما علم المذهب الاول فالعامل الفعل المحذوف في اما اذا قلت اما زيد
فاما ضارب فامسك متمنعة عند جميع النسخ ليس لا امتناع على كل اما وضارب
ما ترويه نظم الا عند اية القياس المبررة وكذا في الواو ايح در ستويه فاما اجاز

المخاطب مراد المتكلم والمادة الكلامية عند التقديم فيها جلية مستأنفة فلذا
قطعت ويحتمل ان يكون معناه كالاستقبال على فعل هذا يكون التخييل متبادرا جلية بعد
وكذا صفة مصدر نحو وان استعمل التخييل استعمل لا كالا استقبال في المخرج ويحتمل
الجلية المقطوعة واخره وفيه ما فيه واذا لم يستعمل التخييل الكلام فلم يبق في الفاعل
ولم ينجب المفعول بان يسم كما او بان ينجب الفاعل وفيه في المفعول او بان يسم
او ينجب فساد في الكلام بخبره عن الاستفاعة به والفتاة قوله فلم يسم
عاطفة او الاعتراض في العلم ان التسمية هو الالة لانه علم ما وكنه امر لا مخرج
بواسطة التسمية فله باربع اركان المنة والمثبب ووجه التسمية هو المخرج
الذي يشتمل على في واداة التسمية ولا بد ان يكون منه مخرج يعود الى المنة غالبا
ولا اقام عرفت تفصيلا في علم آخر فالتسمية المخرج واداة التسمية الكلام ووجه
التسمية قولان احدهما ما ذكره الشرح وتاينها القلة والكثرة وهذا
لانه لا يشتمل التخييل فيهما ووجه التسمية ما شتم كان فيه فلا يكونان ووجه التسمية
لها الكبرى نظرا واما التخييل فثان التخييل يكون المراد به ههنا قواعد احكام
مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك لقرينة في الكلام لا يحتملها المتبادر
لم ترفع الفاعل ونصب المفعول ونقصانها فان قيل المراد من الكثرة ههنا
ان يصح تحللها بجزءها من القول المنة اوله اما على شرطه وبقوله كهي
مثل قولن ضرب زيد بالجم غدا ان التقديم ضرب رجل سمي بزيد ومنه العلم استعمل
القدر الصالح لتصلح التسمية كسبب المنة اوله والكثرة في الوقوع بحسب استقبال البقاء
قلت على هذا التقديم ايضا لا يصلح لانه لو كان لكان اما مطلقا او باعتبارها

الكلام تحلل

تعلقا بالصالح والحق لا سبيل الا الاول لانه ينافي غرض الحق في تبيين المقدم
عدم فائدة التخييل ولا يصلح وهو فلا ولا يلم التكم لا لتوا التسمية جميعا بل
ان يقل ويكثر المنة التسمية ولا الى الثاني لانه لقلة المخرج كثرته لا يصلح
بل يفيد التهمة اذا اريد بالقلة القدر الصالح كونه خلاف الظاهر ولا يكون
وجه التسمية الا لانه اذا زاد في التسمية لم ينظم الكلام وذاق الطعام لانه
نظمه الكلام المستعمل في التسمية فلهذا في ذلك وهو ايضا هذا التسمية عطف على
بوجه تسمية عطف متقدو وتسمية مفعول مقيد به وتسمية بجم ظاهر الية ان يقول
وجه التسمية التخييل والمخرج وفيه توفيق من جعل القلة والكثرة وجه التسمية لبقاء
حيث لا يدرك الظاهر تسمية من كل مفعول يكون وانما الاغادة الموقوفة لان التسمية
المرفوعة بوجه التسمية جاعلها جبر على ان يبدل من الله جاعل صفة موصوف
لمخروف هذا بديل من الله جاعل قوله جبر على ان يبدل من الله جاعل صفة موصوف
سؤال تقديمه ان يقول لا ثم ان جاعل بديل من الله بل هو وصفه كما ذهب
اليه بعض ان راجع الصالح كصاحب الاقتراح ان راجع جوابه بقوله ولا يجوز ان
يكون ان جاعل وصفاته فيكون كونه وصفا لكونه الاضافة الى صفاته الى التي
غير محقة لكونها في اللفظ فقط لانها ايضاه الاضافة الى صفاته الفاعل
المفعول قوله علم معنى انه يجعل التخييل الكلام كالمخرج والطعام اشارة الى
كونه اضافة الى صفاته اسم الفاعل المفعول وانها في حكم الاضافة لكونه
عند ذلك اما في الحال والا استقبال من شرط الموصوفات الصفة ان يطابقا

توابعه تكبر لا متناه كون الله الواحد يضاف محضها بخلاف البدل والبدل
اي التبعة والموصوف تحالفان البدل البدل منه حيث لا شبهة في المطابقة
فيما لا انه لا بد من ابدال التبعة في الموصوف ان يكون التبعة موصوفة ليتحقق ذلك
لان البدل مستقل بنفسه كما في التوابع الا في جهة اللفظ ويسمى مع البدل
بغيره في مواضع فلا يرد في اختلافها تويفا وتشكيرا لمخرج عن النسبة
ولم يرد في حالة بغيره كون الله الواحد موصوف في حالة واحدة وتام
البدل في بحث التوابع ان الله تعالى اعلم ان حاصل كلامنا ان ترج
الاستدلال على عدم كبر جاعل وصف الله بغيره في الشكل الاول فهو ما ذكر
عليه قوله لا يكون الاضافة الى وكبره ما دل عليه قوله وفي الشرط الموصوف الى
وبنحوه مطلوبة عليك الاعتبار وفي جهة اللفظ قوله وفي شرطه عطف
على كون الاضافة في حيث الحق وقوله بخلاف جهة مبتدأ في ذوق وقدم
تقديمه ونظيره ما ذكره صاحب الكافي وفي بعض النسخ ما ذكره في الكافي
في قوله تعالى متعلق بذكره وعمل النسخة الثانية بدل لزيد العفان بقول
قوله به تعالى قوله بعد قوله من الله التوابع العليم وعلم كليهما ان يجوز ان
يكون الياء في قوله بانه بدل من الله دون التبعة فيكون البيانية متعلق بذكره
وانما خفي ان رجلا لثبته وقوله لزيد العفان في بيانه ما يقع بدلا
من الله اعني في الذنب وقابل التوابع حيث ما يقع الاستدلال لشهادته
قوله تعالى ان الله يفرق الذنوب جميعا وقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة من
عباده لان صاحب الكافي في ذكر انما يجوز ان يكون وصفين لا ينافيهما

ان الله تعالى بقوله في القرآن الا انه كان واقع في الزمان الغاية في الزمان او
لان صادق التوابع في اداة تصفية البنية فان اضافتها ابد القطبة لانها
تعمل ايا وفيه ما فيه بهذا الظاهر كما قال طاب ابن الحاجب الامام انه لا يجوز
ان يكونا مضافين علم ما ذكرنا فادركه من البيانية انما لا في التفسير غير حاصل
في هذه الاضافة اصلها كونه تكملة في تقدير الانفعال الا في التفسير في بعض
معنى لوجود الاتصال لفظا لا يقال لانهم ان جاعل بها تكملة قوله لكونه اضافة
غير حقة في ذلك انه اذا كان مضافا الى مفعول وهو جبر لم لا يجوز ان يرد
معنى المضاف به او التوابع المستمرة غاية ما في لسانه ان يكون مضافا الى مفعول
وذا لا يستلزم اضافة المفعول وهذا معنى قوله اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
يكون في حقه اذا اريد به اي باسم الفاعل لئلا او الاستقبال فيكون ان
في حكم الانفعال اذا اريد به اي باسم الفاعل المضاف الى مفعول في خبره
مالك عبده امس او مال مستم ان مشتمل على الارزمنة الثالثة في خبره مالك
عبده كانت الاضافة حقيقة اي معنوية اما في تقدير الاول فمطلق الاضافة
لا يكون في تقدير الانفعال لانها ليست المفعول من حيث ان المفعول
الكاملة مفعولة وهي ناقصة فيكون مؤنثة عندهم واما في تقدير الثاني فمفعولة
معنى المضاف موجودا فيه اعلم ان اعتبار الوجهين ان يكون اضافة لفظية
وكونا معنوية اذا قصده به الزمان المستمر مما يحتاج في سرقة في ظن
بعض من قبل صاحب الكافي في حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية في آخر
معنوية وانما قال ان ترج في المثال الثاني البنية كلاما لوجوب الاستدلال

يكون في اللفظ ما يشترط بالاسم انما هو في ذلك لان يكون ما كان محققا عند
 بعضه انما كان في بعضه في الحال وبعضه في الاستقبال كما قبل في بعض النسخ
 زيد ما كان محققا في التمثيل للمكان الحاضر باخره والعهد وهو المطابق لما
 ذكره في الكثر في فعل العبدية المتناهي بصفة الجاهل ما ذكره في الاستمرار في وجه
 وقيل في كلامه نظرا لانه جعل العام في الخاص حيث قال انما كان ماضيا او زمانا
 مستمرا في تقديره ليس بينهما كلام وحقق في نظره جرحه اقرس ٢٥
 ان الزمان المقسم للفعل مشابها في المشهور فمما في حاله الاستقبال
 واذا كان جاعلا مقسمه نال ما من مستمرا يكون الزمان المقسم اربعة اشياء
 خلاف مشهور اقوال ان ترجح ليس عند التقسيم بل عند الاداء وانشاء
 اللفظ الجمل بالفرق بينهما والمشهور ان الزمان المقسم للفعل ثلاثة
 لا اثنان لانه لا يقسم بين ماضيا وشرعا وقيل يلزم عدم ما ذكره
 ان يكون اضافة المفعول المشبهة بحقة في المفعول بها زمان مستمرا قول
 سنقف عليه جوابه اذا اقيمت التوبة اما السوفى لا حكمها واذا كان
 كما ذكره كذلك فليجوز وقوعه على صفة ثم والمفعول ان المفعول بها
 انما جاعل التوجه الحاضر لانه جعل التوجه كلاما كالحال في الطعام ثم
 وجده في ما وكل شيئا قد وجد قد عاين الحاضر فجعله هكذا بغير الحاضر فان
 قلت لا يجوز ان يكون جاعلا مراد به زمان من الازمنة الثلاثة يكونه
 فعلا لانه قد قلت كونه بغير زمان بالنسبة اليها لا اذاته ونظيره ان نظير
 جاعل اذا قصد به زمان مستمرا كما قال والمفعول به هنا هو المفعول الاول

استمرار

ثم قال ونظيره قوله تعالى ما كان يوم الدين حيث اوقع ما كان صفة له تعالى حيث هي
 فان قلت كيف يتجه ان يكون ما كان يوم الدين مفعولا به زمان مستمرا يوم الدين
 ات قلت انما كان بغير الحاضر فمما في حاله الاستقبال باخره والعهد وهو المطابق لما
 يشاء لانه نقل هذا ان يكون اسم الفاعل بغير الحاضر او بغير الزمان المستمرا لا يستقيم
 بما نحو جسد ابراهيم وذلك لان اسم الفاعل هو المفعول به بغير الحاضر والاستقبال
 مما جعل كل فعل التام لانه قد عمل كل فعل في حاله الاستقبال لانه انما يشاء
 نقيض التام يستحق نقيض المقدم فليس هذا النسخة اما المقدم الاخرى وهو كل
 ما كان بغير الحاضر والاستقبال يكون اضافة في حكم الانفعال يستحق قوله فيكون
 اضافة في حكم الانفعال وكل ما كان اضافة في حكم الانفعال يكون اضافة
 غير متوجهة لانه لا يكون مفعولا لا يقع صفة له في حاله الاستقبال وهو المفعول
 قوله انما كان انما جاعل قد عمل كل فعل شرعا في بيان ان نقيض التام
 وذلك لان جاعل هو انما جاعل التوجه الجمل بغير التمييز اما حاله الجمل او صفة
 عند تقدير المتعلق متوقفا وهو ان الجمل بغير التمييز من افعال القلوب وان لم يكن الجمل
 تلك التوبة التي ذكرها في بناء علم ان دخول الجمل الاسمية لبيان ما هو عليه
 وذكرهم التوبة لا ينافي الحاق غيره بالمتدعيه كالمفعول في المنفعة الاقتصار
 على احدها قوله المنفعة الاقتصار صفة بسببه لا يقال القلوب لان المفعول المنفعة
 اقتصارها فتنبه لنقل التمييز اليه بعد الاضافة كما في هذا جابله الوشاح
 ودفع الامتناع بوجه في بابها ان في التبع وهذا اعني قوله لان جاعل الجمل
 قياس اقسم انما هو قوله لانه جاعل هو انما جاعل لم يذكره قوله وهو انما

في حقه وكل اضافة غير حقة

مقبولة وشيئة مطبوعة وهي قوله تعالى فاعلم ان افعال الله صلتها كذا وكذا فعلها التي
 وهو اما الكاف وحده فبعبارة الى ان كان منه الكاف فيه اكنة منه مفعولا
 وتفسيره انما ان جعل الكاف ياء وحده قوله كالحج ان جعلناه اسما والباء بالجر
 مع المتعلق المحذوف ان جعلناه حرفه قوله بشرا وفي الكلام وهو متعلق قوله
 كالحج بقوله جاعل النبي وفي الكلام معناه يقال وفته وفي الكلام متعلق بجعل
 قوله وهو اما الكاف فاما قوله حرفه جله مؤنثة واذ اكل المفعول الثاني محل
 في المفعول الاول وهذه جملته فليست بقية فاذا نظرنا متعلقا بقوله على وقدم
 لدلالة على معنى الشرط ففناه وقد علم في الاول وقت كذا الثاني لا يستلزم اما
 قال ان رجعت مطبوعة بما تقدم به لان جاعل بهنائه افعال العكس وكل
 ما هو من افعال العكس اذ اعمل في الثاني على الاول ويبين صفة ان جاز في اول
 الكلام وكبره بقوله والآس وان لم يعلم الاول واذ اعمل في الثاني لم يعلم
 على احد المفعولين قبل فليست اذ لا يبرهن من استغناء الاول ان لا يكون مذكورا
 والمنتهى عدم ذكره لا عدم العلم به والاشح ان يقال على الثاني مستلزم
 بعلمه الاول معنى ويقصر عليه لا يتجاوز الى ان يقال لا يبرهن الاقتصار
 على احد المفعولين اقول هذا من سنو الظن وعدم الفهم او ان رجعت
 هذا القول اذ لم يذكر علمه على وجه فلا يبرهن ان يثبت والفتح لغزير وانه
 اعلم من الاقتصار لا يقتصر على لا يقتصر الذكر فاعلم واللا يبرهن الاقتصار
 العمل على احد المفعولين وهو عتبه فان قلت هذا اذا عمل في الثاني وهو حال حوار
 ان يكون مفعولا الثاني مفعولا لافعل فقد قلت لا يجوز واللا يبرهن اقتضاها ان لم يكن

ابن
 على احد المفعولين فان قلت حذف اذا قامت قرينة كذا ذهب اليه يوفى ان الحجة
 قلت شرها وفي الكلام توجب ذلك مؤنثة منه له ذوق وروح سليم وطيب مستقيم
 فوجب ان يكون على ملأ الاول وان يكون الاضافة اي اضافته غير محذوفة وهذا
 اي جاعل النبي في الكلام كالحج في الطعام مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكونا ان
 كلاما منها على معنى ليه به الوجه اعلم ان بين الاقتصار والاقتضار فرقا
 بان الاقتصار حذف للمفعول نسبيا والاقتضار حذف للمفعول سميته واداد
 وبان الحذف له دليل اختصاره وتوهم دليل اقتضاها في اضافة الامتناع الى الاقتصار
 دون الاقتصار الشاربه لا يجوز حذفه اذا كان دليل على ان قلت جعل
 جاعل من العمل على الطريق هذا يمنع المقدمة الاولى وما قبل ان هذا السؤال
 غير متوقفة لانه علم هذا التقدير ان كان على ملأ لا يحصل مقصوده والآ فلا يسيل
 الى الال سبب في جاز كذا من استغناء المفعول لا يستلزم استغناء المفعول مثل ان
 جعل مثل جعله في الثاني قوله تعالى وجعل الظلم والنور اي خلقهما في بعض النسخ
 قوله تعالى بغيره فخرج بالاسم الاول علم النسخ الاول وجه وانما امر والنور استغناء
 عنه بغير الظلم كما في قوله تعالى خلق السموات والارض والظلمة اسم والنور
 مصدر في شئت من لا هو واجعل الكاف منصوب المحل على الحال في النسخ دون
 المفعول الثاني فيينا كك جعل اضافة اضافة جاعل النسخ خفية مؤنثة قلت
 ان توبة الكلام علم هذا ان علم ما ذكرتم من وجه الاستغناء وبيان الاستغناء كذا
 التزاحم ان التزاحم هذا التوجيه كما بعد تعسفا مفعولا ثانيا بعد من جهة
 صفة تعسفا وهو اخذ اليه على غير الطريق وذلك لان استغناء القيد مستلزم

لا تتحقق التعديرات في جازية زيد اكبر فانه جازي زيد مقيد بأكبر كونه متف بانشاء به لان
 المنطق انما يخرج من مقتضى الوضع كالصريح فيكون مقتضيا بالذات فلا يكون مخالفة
 في سببها ينشأ الخلق بانسقاء ان بهت كنه ثابت مطلق ونفط كما لا يخبر
 بانه ليس في الحقيقة ونفس الامر خلقه مقيد كيف من افعال الخلق ما لا يقبل
 التعديرات في حقيقته الانسان ما ينفصل الخلق او ما يكون في حال ههنا لا ينفصل
 بان الخلق كالمخلوق عند الخلق وبهذا ينبغي ما قبل من ان قول ان روحه ولا تنفصل جازي
 على الحال به عليه ما اورد على جاعل كالمخلوق في حاله الخلق او على المخلوق ولا تعلق
 على انه متبدا بغيره في وجه متبدا قدم خبره وقوله لا تنفصل على كونه متبدا
قوله لا تنفصل الاسلام اي متبدا في اياته اذا قواه جميع متبدا في فوائده لا تنفصل
 والياء ايضا لا تنفصل لان كنه في دون الخلق لا تنفصل ولم يكسر الياء
 لتوالي اكثر من خلاف التثنية لعدم كسر قبلها فيما قال ان روحه وعباد الوصفية
 لا صحى به وانما خبره على ذلك اذ اسم الفاعل ههنا اي متبدا في الاسلام قد توف
 بالافتقار لكونه بغير المانع اذ تقويتهم الاسلام بشيء قد وجد في **قوله** لا زال
 كاسمه مسودا قال ان روح هذه الجملة مع سابقها اي غايتها وموطر ما يقال
 اليش ان موطر ما جلة معترضة بين اسم ان وهو الولد وخبره ما هو اردت
 وفائدة التبعاء للولد الا ان كان في قول ان الشايعي وبلغها قد اخرجت من المتبدا
 وهاتين تواتر في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين منع ولا يخلو لهما
 الاعراب اما عطف على جملة معترضة او صفة لما يعم تقدمه زيادة الواد
 لتأكيد الحقوق الصفة بالموصوف كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا بالآية

المتفرع

معلوم وذلك لعدم ما يقتضيه اعرابا اعلم ان في اعراب كاسمه مسودا على وجهين احدهما
 ان يجعل مسودا جازي لا زال وكاسمه اما متعلقا به او حاله العطف مستكملة فيه وقد علم
 كمال التعديرات في السج النافذ وهو الوجه ان يجعل كاسمه خبر لا زال ومسودا بدل
 لعدم تقييد التبعاء والتقدير من التاخير اي لا زال كاسمه اذا كان الكاف
 حرف جر او مثل اسمه اذا كان اسم لا زال لا مسودا وان كنهه لان كنهه في حكم
 تكثير المعامل ويحكم ان يجعل كاسمه اسم لا زال ومسودا خبر فيكون خبره التبعاء
 صيغة الكناية والاسم انما مثل بوجوب الاستغناء الا لا متبدا **قوله** على استقلاله
 قال ان روحه اي حفظ وقوله على ظهر القلب كنهه في التبعاء ذكره هي مع لانا كنهها
 قد يوجد بدون التبعاء وقوله هذا قوله هذا انما على اربعة اقسام فعل وبعي صريح
 نحو ان كل نفس سببها حافظ اي لا عليها حافظ لوقوعها بعد اداء النافية قول الجاهل
 وان كنهها ما يوفيهتم بالتشديد فقه قال الفراء اصلها في كنهه الميت خذت امره
 منها وقوله الله ههنا ما بالنسوس اي جميعها وقوله من قال على ان ليس في التبعاء
 وجازية اذا دخل على المضاف وخلفه بغير معنى اذ دخل على المعنى وهي منية حيث
 كانت على الازمة وهي المنية اضافة لازمة الى الجملة الفعلية بعد ما دخلها خبر
 على التبعاء والى من فيها ان في غاية ما علم تاويل الكلمة اردت انما استقلاله لاضافة
 الى اصل ان العامل فيها جوابا كما اذا دخل فهو مشتركة كون العامل فيها جوابا
 كقوله اذا انسخ الله التوراة اي خذت لسون وذهبت النصابا وقوله كمال ثبت
 ناسبت لاسي اردت تميزه وقت استقلاله والجملة انما اردت تميزه كسبب لخل
 بعد ما فيها ستر في دفع التوهم مع ما دخل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه هو اي

اي مع ما حاله التفسير المستكر. فقولهم مرهنة المحل علم المنهية لان اي فان الولد
الاخر مراد من تملكه او مرهنة انما تملكه وقت استظهاره واقفا فستجد بهذين
الوجهين لبيان ان اصل الجنب الافراد وان الجنب هنا محل المود وما قبله
اي الولد مراد من تملكه لا يجوز ان يكون فسر القول اردت ان اعظم العدم
النظام بينهما لان اردت يد اربعة احده علم المرهنة لا علم المراد فغيره وارادوا
تفسيره بما راعه وامناته المحقق انما القناعة في قوله تحقير الاتفاقيات فيكون
من قبيل اضافة المستحق اليه اسم جواب عن سؤال وهو ان يقال ان اضافة المحقق
الي الاتفاقيات لا يجوز لما بينهما من الاتحاد فيكون اضافة الشيء اليه نفس الجوابات
مثل هذه الاضافة جاذبة اذ كان المراد من المضاف اسم من المضاف اليه الاسم
مثل سعيد كز ولا يجوز العكس لا متناع تعلق الحكم بحجة التلطف والذم بحجة كل
لاحتمال ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لكل الله ارسيم ومن اضافة
التعريف الى الموصوف كاخلاق غلاب اربابا استظهر المحقق المحقق بها هذا الاسم
اي الاتفاقيات كما في قولنا سرنا اكثر من اي سرنا مرة ذات مرة لا يحجب حذف موصوف
واقعت الصفة مقام اخذت حكمه فليس يما كيدا يلزم التعريف ان الخروج عن التورية
وهذا اللفظ فيه وفيه بحث اي سرنا مرة حقيقة بهذا الاسم فاعلم هو ان ذات
والاسم هو انمة والتعريف المحرور المتصل بحفظه في قوله وكشف بحفظه فضل القناعة
وهو ادس من الحقيقة وهي ما تعني به المرأة راسها وفضل من النازل
امرسل على وجهها ومن عادات العرب ان يستر وجهها ويحجبها
اتفاقيات من الخروج وان يكشف عن وجهها عند من هو من الوجه المحقق الاتفاقيات

بالمرة وضعه بوجهها الى الولد الاخر بفضل القناعة وحفظه بيد ما الكفاية
جاز ان يكون الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول ثم ذكر
اي بحفظه اياه الى الولد الاخر تحقير الاتفاقيات ويحتمل ان يقولوا ان التعريف المحرور المتصل
الي المحقق فيكون اضافة اليه قبل اضافة المصدر الى المفعول ذكر الفاعل مذكرا
اي بحفظه المحقق الولد الاخر اعلم ان كلا منهما يجوز ان يرجع على الاخر بوجه
اما الاما فلا اذا اعيد الي المحقق بغيره فالفعل على واذا اعيد الى الولد بغيره فالفعل
المفعول ولا شك ان حذف المفعول او ما منه حذف الفاعل والشيء فلا ان التوسيع
من التعريف هو المحقق والولد بعيد منه واعادة التعريف الى التوسيع او ما في نيب وبيان
لكنهما كان مرجح الاول قويا قال في الاول جاز وفي الثاني يحتمل علم ما اكثر النسخ
وفي بعض ما و جاز في مقام يحتمل وليس منة الفرق فان قلت لا ثم انما تبيان
لانه لا يجوز ان يبعد الى المحقق لانه فيهم حذف الفاعل وهو ممنوع قلت ذلك
في الفعل دون المصدر فان قلت اعادة التعريف الى المحقق او ما قلت لا ثم يجوز
اضمارة المصدر في ذهب اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة قلت ذلك غير
جائز في المصدر يستغنى عليه ما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس على الصفة المشبهة
باطل **قوله** واجاد بنودا اي ادركن بنودا بكما لا لان الاضافة ادركن
اي في كماله ومفعوله محذوف اي حاط الولد الاخر تحقير الاتفاقيات بجميعه في قوله
واياد ايدنا قال في الرجاء انتفاء حقا على انه غير لانه فيهم الاباء المستقر
من الذات المفردة اي حاط حفظ بنودا انه فاعلم من ان هذا التعريف يجمع الفاعل
كما يقال حاط به على وا حاط به على في الكلام ثم حذر من ان لا للتعليل

فيكون مفعول لا يخلو من صاحب لا صاحب وكذا ان كان متصلا بظرف انتفاء
مع ولفظ في قوله واتقوا ما فيه معنى واللفظ الاتقوا بينهما ان التيمية فاعل
وهنا مفعول في المعنى اي اتقوا ما فيه واللفظ في اتقوا اتقوا الامر حكمه
فاما مفعول مع علل او ضبط قواعد الكلية مع خبر ثبوتية او موقوفة باستفاد
الشكالات في هذا ان التيمية في قوله واتقوا ما فيه في اللفظ ومع قوله اي كان
في قوله تعالى او قوله واتقوا ما فيه في اللفظ ومع قوله اي اتقوا ما فيه
لانها راو لا يار آخ كونه يعنى الفاعل على معنى المفعول عليه اذ بانتهاء علم المفعول
به او علم الحال او بنحو الى لفظ او بانه تخيم يعنى الفاعل على وجه قيل وهو ابلغ من خبر
يعمل الارض لان معناه جعل الارض كلها كأنها عيون تتغير كاشف كل
شيء بالنسبة الى الشغل شيب رأسه ما في قوله واتقوا ما فيه اسم فاعل في
الذي والجملة الظرفية اي في صلة لدة مدة حصل او كان لانة اذا كان سدا
مدة الفعل وهو لا ينفك عن الفاعل في نظر ورتا يكون الجملة فان قلت لا يجوز
تعلقه بالاسم وحده والتصلة محذوف قلت ذلك في الظن واما التعلق فلا
وفي حيث يبيانه في السبب الثالث ان شاء الله تعالى ومنه ان يكون بيان ذلك
الاسم الموصول لانه لا يراه يحتاج الى مبتدئ وانه انما في الخبر فلو فسره هو
متعلقه متفهما لانه افعال العاقبة غير مذكورة لا لغو هو بخلاف غيرت بغير التدار
مقدرا بقاءه في الدار لغو ومقدرا كالحا سبب مستقالي حصل ان الاستمرار بوجود
هذه الشرط واللفظ بعدا حدها وقيل لظن المستور ما لم يذكر متعلقه واللفظ
خلافه ولما اول قالوا اخطوا في ذلك من الاعراب دون التيمية ولم اجدها كلامهم

وبين في ذلك

وبين غيرهم منه حتى لا يرد عليه لا شئ في الاعراب المحل حيث قالوا به في خبر
بمنه في محل نصب جازولنا المعطوف عليه نصب هو لغو فاقول متوكلا على التعليل
ومعنى علم فضل ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له الاعراب وغير هذا المحل لان
لا محل له الاعراب الصلا والمسنو ذلك الا بمرئ انك اذا قلت زيد في الدار في
الدار له محل في الاعراب من جهة تعليله بالخبر الحقيقي وحل آخر غير من جهة انه الخبر
بعد حذف ذلك بدليل انتقال القيمة اليه عنه فله محل ان في الاعراب علم ما لا يخفى علم
وقول لا السبب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا منصوب
المحل خبر بعد الخبر او مفعول علم الاضافة اللفظية علم انه حاله الاسم الموصول او
في القيمة المسنونة في العايد الى الموصول المتماثل في هذا المقام حتى لا يتوهم ان
بين قول ظرف مستقر وبين قوله حاله الاسم الموصول او في المسنونة في لانه قوله
عندهم ان العامل في ذي الحال هو العامل فيها والعامل فيها في الخبر علم تقديره ذلك
اتقوا والظرف المستقر اي فيه علم تقديره ان كانه قيل اي شئ كان فاجاب قاطعا
ما قبلها كان المعنى اتقوا الذي حصل فيه هو الخبر اي بزره في صورة الاسمية في الخبر
الحالية في الخبر او تهيأ لبيان المعطوف منها علم النوع الابتدائي والتعريف المستفاد
من البيانية فلو قال كان في الخبر لتوهم التحصيل والتعريف واما الابتدائي فلو قال
وهو الخبر كان في الخبر والبيان وانه انما في الخبر وان كان حاله لانه في خبره في الخبر
والتيمية بالفتح فائدة ونفوخ كذا في اتقوا في الاعراب لا يقال اذ كان في الخبر لم
يكون بيانه في يكون المعنى اتقوا لفظ الخبر ومعناه لان المبتدئ هو في خبره
البيانية وهذا ظاهر الفاعل والسبب جمل حال ولم لا يحكم به بادة لانا نقول

المادة التي لا يبدلها الفاعل ومعان لانها مكتوبة في نسخة المحقق وجارية على
 الولد الا انما اعني ظن العبد قد ثبت النقص بعدم زيادة في التيمم فلهذا لم يحكم بزيادة
 وجعل حاله لانه قال بعض المحققين انما البتة مع مدخلها صنفها قبلها
 ان كان نكرة في الاشكال ومردودا الى الابداء وفيه معنى التبعية ثم كلامه فلما كان
 المبني هنا موقوف جعل ان كان حاله لا شك ان ابتداء انتقال الولد الى
 ما في الخضم في التيمم وان ما في بعض النسخ لا كلمة لان في نسخة في نسخة قال قلت هذا
 التساؤل واراد على كون في التيمم ومعنى لفظا تيمم التيمم ان احد التيمم من مستدر
 اذا التوفيق وهو ان الابرار حاصل باحد من فلاحه الى الآخر فلهذا لم يكن
 يكون المادة الاستغناء في قوله ان فرق الانكار ان لا فرق بينه وبين التيمم في
 الابرار ههنا ايراد قوله ما في التيمم وبيح التيمم الكاين بعده ان بعد التيمم في
 من لفظا قلت تارة لانه لا يتم ان احد التيمم من مستدر بل هما واقعا في
 تيممها قوله اذا فرضي ان الابرار قلنا مستقيم قوله هي حاصل باحد من
 فلاحه الى الآخر قلنا لانم وانما يكون هذا اذا كانت ازالة الابرار في
 واحد وليس كذلك الا يبرر ان الابرار امر واحد هو غني عن التيمم في
 الابرار عند الآخر الابرار الرابع اياه هو الابرار الكاين في الاسم
 الموصول والابرار الرابع اياه التيمم هو الابرار الكاين في مضمون الجملة ان وقوع
 الانتقال على مفعوله وفي المعلوم ان ما رفع الابرار عنه الاول هو الذات
 المذكورة وواقعة عند الشان في المقدرة وهي غير ان فلا يحصل الغيبة هذا
 تقديره واما الفاعل فالابرار متبدل والرفع صنفه لجانا عليه الثانية

لونه لانه يقع حاله الذين هو فاعل التيمم في مضمون الموصول الثاني
 وهو ان في فصل لا يحل في الابرار على ان اياها تيمم على محل التيمم على الابرار
 على ان والابرار جميعه وهو مع خبره ابتداء الاول وانما قلنا ان التيمم الثاني في
 الابرار الكاين في مضمون الجملة الذي هو وقوع الانتقال على مفعوله لان انتقال
 التيمم قد يكون بانقال لفظ واحد وقد يكون بانقال معناه واحد وقد يكون
 بانقالهما جميعا لا يغير ذلك في الحالين اياها لا يغير ذلك في الحالين اياها لا يغير
 ذلك في انتقال لفظ واحد وانتقال المعنى واحد وانتقالهما جميعا فيكون الجاز
 والجزء في اياها في ذلك في محل التيمم في الحالين التيمم فيكون وفي الحالين
 بيان لذلك ان انتقال واحد من الابرار لا يغير في انتقال لفظه وانتقال تيممه
 وانتقال بعض لفظه وبعض معناه او كل وانتقال بعض معناه وبعض لفظه او كل
 واذا قيل في بعض النسخ فاذا بانقاله قيل معنى لفظ الابرار وقيل
 المراد لانها مطلقة ينتمى الى الكمال وبما ذكره في الحالين ينتمى ما قبل لا يغير
 هنا قسم رابع وكيف قال في ذلك في الحالين ان لفظه قال ان راجع الى
 اطيعه وازيد في السلم فاعل الاصل تيمم التيمم في بعض النسخ انت انتقاله في
 مبتدأه فقول بقت بالتعب مفعول لا يغير وهو في باق من الطعام وهو ما يترك
 ورتما خشي بالتم ويقال في ما في التيمم وبقية ورتما يتعلق بالتم بعد الكل
 من لفظه بل بالتم لفظا اذا تتبع بب في بقية الطعام في التيمم اذا خرج
 من التيمم في بقية وكذا التيمم فقول فالتيمم تيمم التيمم على ما ينبغي ولا يناسب
 وقد يكون به في الكل لان الكثرة في المظنة والسلم في لانه في راد في تواليه
 يقع لوازم

بقية

ما طغى من اكره دون ذلك منه ان كانت المطبوعة القصة دون الحقيقة لانه
 لا يمكن به الاكل بل على الابل كمال والا طعام ولو اراد به ذلك وهو لا يريد
 الا حبه ثم هو مستعار الاقلام وتبعه تقدير الاسماء في فعله على راسي انتم القول
 واما علم راسي السكاك فاستفارة بالكتابة اشبهت الا طعام اسعارة تجسيلة
 ثم انه اخل على المتشابه كلام الامام المحقق زائدة او التبقيض في اللفظ استعارته
 به على ما لا يخفى فحاشا ان رة اما المظهر والمذوق وقطرة من كمال الامام المحقق
 فغير هذا المعنى يكون صفة موصوفه في مفعول قيل على الاعطاء يقال فلان
 لفظه فلا فانه حقه ان اعطاء بعض حقه في التبقيض فيل عن التكميل لانه في رادفه
 التكميل فاستعمل للتقديم في الدنيا اي اعلم شيئا من كلام الامام المحقق وفيه بحث
 وانت اذا كتبت العطاء عن نفسك واخذت الانصاف باي يد يمكن وجدت
 قولك ان رجلا قوي قولين فيل لوليه اليه لا يتق في البيه قول والخبر المرفوع
 قال ان رجلا في الاصل واحد الاضمار لان مفعول فعل يعجز عن افعال وقيل
 من كل العالم بنحو الكلام ان تشبه به وخبره قال لا صحت يقال للقطر
 المعنى في الجاهلية لم لانه كان يحس الشدة والبركة وقيل هو مفعول في الجاهلية انك
 الجاهل في الماء فكذلك العالم بجميع العلم هو سبيل للحياة وذلك ان السمع في العالم
 واحد بقوله من صياحه بالعلم لم يمت ابد او قوله في جلد من الماء
 كل من اجي والنفية والكسرة في كذا فذكره الجوهري في الصحاح كذا النفية
 افعي لا يجمع على افعال دون فعله قال الفراء هو جهر بالكسر وقال الاصمعي
 لا ادرى قال ابو عبيد الله بن عبد الله بن النعمان كذا في الحديث قوله كذا ثم

قوله

قوله في يعلق مفسوب بان المعجزة لان حروفه او عطف على المفعول لان
 يعني الموقوف على كمال التفسير في العلق وان لم يخبرنا ما قبلها الا انه يدق لانه
 من لوازم التكميل والتعقبات لان العلق باق طبع اقوى من التكميل فانه
 اردت ان المظنة كلام الامام شيئا فشيئا يوما فاما ان يحصل بالتدريج
 العلق باق طبع لان ما في معنى التدريج كما في قوله كنت حقه من جند ابليس على
 في الحال حقه من جند ابليس من جند ابليس بطبع الولد الا انه وهو قوة النفس
 يحكم بالاحكام من يتم فكر ونظر الاصل السجدة الى جيل عليها الانسلا قوله
 لفظ الله قال ان رجلا من لفظه ظرف مستقر منقوب على حاله فاعلى
 وهو اسم الموصول عن ما يتبعه وما يتبعه احتمال كونه حاله انتم الجاهل والمفعل
 به العايد اما الموصول بطله بقوله لا يجوز ان يكون ذلك الظرف المستقر في
 من انتم الجاهل والمتفعل به لان شيئا في حقه القهلة لا يتقدم على الموصول عنه
 منه في حقه القهلة وهو لا يتقدم على الموصول لانه بمنزلة الخبر في الموصول
 فاذا وقع الحال منه يكون ايضا في حقه القهلة اذ هو تابع الخبر وهو لا يتقدم
 فلما تقدم علم انه ليس حاله وفيه طواف من كيت وبيتي ويجوز ان يحل على
 الموصول والقلة الاعتبار من فاقهلة من الموصول وتلفظ الجاهل ولا يلزم
 هذا على تقدير ان يكون من الفاعل لان حال الناجية من ذي الحال فيكون
 في حقه القهلة لان امتناعه حين كمال من تسمية القهلة والحال من الخبر ورتابه
 ودية فافترقا فامتنع هذا دون ذلك قوله فوجدت قيل عن صاوت وقيل
 بفتح حلت اكثر يا كبة فادرا ببي الائمة الحامية والليل والشمس به بالانتهاء

قبله بيان

هذه الكتب الثلاثة أكثر من تداول الباقية من محمارة قال ان راجع القواعد
التي اول يقال اعلموا اني قد وادوا اي تدالوا وحقا في بينهم اي بينهم
وفيما زائدة او في الوجه الذي بينهم فاصوله والتمه اول هو الاخره فانه هذا
او مترج و انتصا به علم التميز من اسناد اكثر من تعلق الفعل به لو كانت دقة
بمعصادفت او بغير علمت الا انه اذا كان يقع الاول فلا يقتضيه الا مفعولا
واحدا وهو اكثر ما هو الحاشية مع معطوفها بدل منه واذا كان يقع الثاني فمفعول
الاول اكثر ما هو مفعول الثاني الحاشية مع معطوفها لا تغايرها والاشياء ما بعد ما
بدل كاخفى قوله كراهته ما فيها قال ان راجع انتصا به كراهته علم انها مفعول لها
وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متردك اي كراهته ما فيها ووجهه
لنحو انتصا به المفعول له قوله ونفى عن كل من قال ان راجع اي انهم كل واحد
منها تكرار التنوين موضع من المضاف اليه لا اتيان الفاعل مكان الواو كما
في قوله تعالى وكل اتيناكم حكما وعلما اي كل واحد منكم في قوله منها راجع اليه
الثلاثة المذكورة وما فيها تكثر مصدرية التميز المتكررة فيه ان تكثر في الجملة اي
نفيت عن كل تكثر فلما كان احتمال كونه موصولا فاما رده بقوله لا يحس
ان يكون موصولا من الاسم جواز ذلك لا يحس لا تركب الخذف
لان نوع الجنس لا يستلزم نوعا من نظيره بل يتركب اجبه مسقية لنا لان الامر
للمركب لا للمفرد لان المنفرد هو كراهته دون المتكررة والآن كان نفس المنفرد نفية
في قوله تعالى ان يقول في استناب الخوف كقولنا استنابوا واحدا جزاءه واستنابوا
التفريق منقول اي قولهم انما اذا كانت موصولة فالتوهم ان يتوهم بان

الماء بان المنفرد به المتكررة له ردد الفعل عليه ظاهر بخلاف ما اذا كانت مصدرية
فلما كان الاول متضمنة للتوهم دون الثاني كما هو حسنا دون الاول ان كان
جائمه او ان راجع لا يدعي عدم جواز بل يدعي عدم صدق قوله الاستقلال
للمعاد والاستقلال للمفرد قال ان راجع انتصا به الاستقلال والاستقلال لا علم
انما مفعولها المنفرد في قوله نفيت عن كل من قال ان راجع انتصا به ما فيها
من التميز المتصل بنفيت يقع مستقلا او مستقلا اي حال كونها مفعولا لها وهو
حالة غير المعهود لا ارتفاعه في الفاعل المطلقة التي حذف فاعلها
واجب اي اخفى بغير رجع رجوعا و اراد بانها المتكررة وهو يقع المصدر الاول
الفاصل كمال الواو دون اسم المفعول كمثل ما تقدم فيما تكثر من ان المستقل هو
المتكرر دون المتكررة انما قال كمثل ما تقدم لان العلة هنا تغايرها في كثرتها
والفاصل اسم مفعول قال قيل لا يكونان يكون الفاعل اسم المفعول لان استقلال
لا علة التي قليلا وذا لا يتصور في الفاعل فالتصويب ان يجعل كالمعاد واجب
بان هذا التمايز يبان لو كان مفعولا لاستقلاله في الحقيقة وليس كذلك
مفعوله محذوف تقديره الاستقلال لا فاعلا فاعلا وفيه تماثل و امر اذ في الفاعل
وفي بعض النسخ و امر اذ اي بالفاعل اما القبيح المتقدم ذكره واللام للمفرد
او كل من يستفيد منه واللام فيه للجنس نظيره قوله حطرت لذهن يا اجمعة خطي
بالقبيح يلبس على الثاني قال كان يقع الذي كثر بينهما فانه حيث انه
لا يفيد التميز فيلزم جري الصلة بخلاف اللام ان ذلك الاعتبار ممكن
في موصول وكونه مفعولا للجنس لا يرد عليه فانه قوله غير متر قال ان راجع

انتصاب بغيره انه حال من التغير المتصل باستيفت وهو صفة في الالف مفعلا
 المعيارية ان معيار التغير ان في حال كونه معيارا المستوي في الالف مفعلا
 لان فيه معنى التغير في حيز حروفه عدم التغير و جاز فيه التثنية او جازا
 مدغم بالالف اي با و غام الالف المحيية في الالف الغير المحيية بعد الانقلاب وانما
 مدغم مع الالف المحيية بعد الانقلاب والثالث مدغم بالبيان لعدم الجنسية
 في الالف و الالف المدغم فيه منقلب من تاء الاتصال والالف ان الفاء اذا كان
 و الالف او الالف او آو تعقبت بالافتعال والالف و الجيم الالف غام ان امكروا
 لعدم الاتحاد في عرفت في موضعه ومثل ان مثل مدغم بالالف او الالف او الالف
 المحيية وقد جعل البيان ان فك الالف غام ايضا كما ذكرنا في قوله الالف عائد
 قال ان اخرج خلق اسم الموصول لهما اما منصوب على الاستثناء المنقطع كما
 المستثنى ليس من جنس المشتق منه الذي هو ذكرنا او علم البديهة ذكرنا في بدل
 البعض في الكل ان لم يطوي ذكرنا في الالف عائد بخلاف المضاف متعلق بمنصوب
 المقدّر ببي او علم ان او منصوب على البديهة ذكرنا في سبب حذف المضاف لانه
 لم لا ذلك لكان ذلك واجب النصب على الاستثناء انما قيل ذكر متعلق
 للثنية عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون متعلق بهذا التفسير جزمته المعنى
 واما جزمه على البديهة في بدل البعض في الكل قبل هذا اسهل لان البديهة
 في غير موجب و غير موجب لها موجب الجواب ان اتي في الذكر المتعلق بغيرها
 في الالف في غير جزمه اليه فالشبهة في مقابلة لاسي اخت خالته او جزمه على البديهة
 من غير ما عطف عليها في الالف لا عليه المعنى لا على الاول الا ان الالف ذكرنا في الالف

فالسنة

الذكر عبد الله

الذكر عبد الله الذي ذكرنا في علم الثاني الا ان الالف ذكرنا في الالف كان ههنا
 اعلم بان كل منهما يحمل جميع ابتداء في تعقيب او كلابا او ثانيا ايضا بان
 واد و لما كان يحمل كونه البديهة في التغير الجزمه في حسابها البطلان قوله ولا يجوز
 ان يكون جزمه وراعي البديهة في التغير الجزمه في المتصل بالالف في الالف للمعنى
 كونه عائد كذا باله مسائل وليس كذلك الكل على الجدة الجامع على غير وجهه و قيل
 للمعنى الا يحكم التثنية ببي المضاف المضاف اليه اقول بعد التسليم به ان هذا علم
 الوجه الاول ولم يبيّن تقديرها استغناء عنه بذكر تقدير الثاني في القسم الاول
 اعتمادا على فهم المتعارف وكذا ان مثل محل ما في قوله الالف عائد محله ما في قوله الالف
 ما كان بالزيادة حرفا منصوبا جزمه كان وكذا حال او صفة لمصدر محذوف ما
 اما على الاستثناء او علم البديهة في ثانيا بدل البعض في الكل ان الالف في
 ما كان بالزيادة حرفا وهو منصوب على المحرّية لكان وبالزيادة متعلق به قد تم
 للبيح قوله ويستغنى بلفظنا انما قال ان اخرج بغير الولد والمقام على الغاية الغاية
 و انما في الالف انما في الالف بغيره لانه في الالف فانه في الالف انما في الالف
 كما ان الالف هو الغفلة فيقع كونه الالف بغيره لان فانه في الالف جواز كونه
 المضاف اليه في الالف المضاف و لتعقّب على ذلك في الالف انما في الالف
 اي التثنية الى الالف في الالف قوله و كثر قال ان اخرج اي طويته طويته وهو في
 التثنية على كبر القاهر لان النصب المفعول اذا نشئت طويته على الكثرة
 فكان المعنى ثبته هذا الخلق بالثبوت المطهر و جعلته شتملا حال و مفعول
 ثاب عليها مستعار فيه قوله ذكرنا في الالف في الالف في الالف في الالف

وانقضت بقول النقي الجار اذا سقط عطف على ضمها قبل علم وقوع وهو ليس بجند
يدل عليه تغير الجوهر في النقي حيث قال كسر الطير اذا فتم جيا جيه النقي لان
فيه معنى الطير والاشغال فالاستعارة تتبعية فشرها الفاعل فجزا ان يكون استعارة
بالكنية واشتد الكسرة بخيلته فالنقي شبه نقي الطير ثم اشتد ما هو منه لوازعه
كان المقصود طائره جده العلم قبل هذا فاجمع المحقق جيه كسرة الطير الى ان الطائير
يجم جيا فيه ثم شرح الحظية عام التزم مصليا على رسوله فانزل قبل الشروع في العهود
لا بد من تمديد المقارنة فيما بين الالموضوع والمباين والمباين وما به التخييل
ان اعم على بهية فاعلم ان موضوع كل علم ما بحث فيه من العلم الذاتية ومباين
التصورات مستقلة او تصديقات التوقف عليها اثبات المسائل المستقلة
ومسائل التصديقات المستقلة في المقصود من ذلك العلم اثباتا فهو موضوع التخييل
والكلام حيث بحث عن اعم اضر الذاتية فيه ومباين التصورات المستقلة في مثل
توحي الفاعل والمفعول منصوص واما توليف فهو الة قانونية تعرف بها احوال
طارية علم الكلمة حاله بالتمسك في انما امر اتية او نباتية وعلم الكلام حيث
ان جلة فعلية او اسمية او خبرية او انشائية وغير ذلك فالالة شرعية المعهود
مستغنيا بانه العبد وقال المصنف الباب البيت يسمى لانه لا يدخل في علمه قوله
الابعد الجاورة عنه كالا يدخل في البيت الابعد الجاورة عن باب اهل بوب بيل
ابواب الاول نقيض الاخر اهل اول علم وزن افعول وعلم راي مسنود الا كسط
قلت واداد اعنت بديل اذكر منك وجوه علم او ايل اول اول علم وزن فاعل
فقلت لا لو الادا اذ انتم ولم يجبه على او اول الاستفهام هو ممنوع عن التسمية

اذلم مضى ولم يوف بالتمام صفة دون غير ما تقول لقيه عام اول
صفة او اول واثنية او لا وجوها الاول مثل الاخرى والآخر اصطلاحا
جمع اصطلاح وهو في اللغة معروف في الوضعية بغير طائفة علم ان يسمي
شيء باسم ينقل عن موقعه الا في النسخية المنسوبة الى النسخ وهو الاصل
الوصف والظرف وفي الاصطلاح عامر ذكره واقر داما مع جمعه وهو في الجوار
كل الوجهين مع امكان الاختصاص وقد تم هذا الباب عامر في كل نقطة
والتي علم في مفرد بالوضع فهي كلمة في الاصطلاح واما في الاصل واما
ما تفرقة من الكلام بمعنى الجرح فلان ثابته في النفس عند حصول معناها فيها
عند اطلاقها ويخيلها سميت بها وفيها ثبات لفت حكما بالقرآن فلو بغير الفاء
وكسر العين مثل بقة وهي لغة الجاز وفعل بكسرة الفاء ولو كسر العين كسرة
ولغة يسم وفعله وكسر العين مثل خفة ثم في اطلاقها سميت اقف حقيق
لا بد من التوضيح فلهذا لك ايها المحدث في مثل في علم النسخ وكما اطلاقها
على احد من جزئي العلم المضاف قد يتوقف به كما توضح به ابن مالك قوله
تقديرا وقد تكرر من المصنف وجازي سائل في علم لا يتوقف فلهذا كسر كوا
كلهم انا قد مرنا اعم الكلام فلهذا خبره امنه وقد تكرر عليها نظر اما انتم
فيما تم حيث ان الانتقال من حال الى حال اخر هو بسبب التمسك كيب واما علمه
فلتوقفه عليها وقد تم توحيها لان معرفة الحق لا يحصل الا به وقد تمها
عليه نظر اما ان المقصود بالمعرفة ذلك ووسطا انهم للتفصيل قال ان
لنظرة كل منها اربع التوحيث غير واقية موقعها على غيرها ان نقطة كل التوحيث

لا حاطة الا اذا نظرنا الى موضع موطن التوفيق لان الكلام مسوقا
 مع الكلمة الاصطلاحية والتوفيق انما يكون لتحقيقه لا للافراد بل ان هذا
 الموضع موطن التوفيق الذي يكون لتحقيقه لا للافراد وفي لفظه كل فرد في
 فلا يجوز اخذ ما في الموقف ولا في الموقف في غير واقعة موقعا فلا واما ان تترك
 لفظه والمرباب بان الكل لا حاطة الا بغيرها والتوفيق لا يكون الا بالباء
 بان التوفيق قسما جديدا رسم فالحمد لا يكون الا بالاجزاء او ورد بالبدل من هذا
 التوفيق جديدا بان في ذلك ما غابتا وهن في توهم ان مجموع الافراد لا كل واحد
 كلمة ليس بجواب حيث يجوز التوفيق بغير واحد وكنت فان قلت المراد الى التمام
 فقد ضايع جوابك انما وان اردت قول القبار فدلالة مع ذلك تنويع
 والتوهم باق بعد اتيان كل اذ لا يخفى كونه للافراد بل الجواب ان عبارة
 ارباب المنقولة لا يتغير لفظها الا بالاعتبار احيى بالمعقول بل بالهتة تتركيبها
 وكونها على قوانين التي واسا ليسها وفي ذلك وقع كثير من لفظه كل في توفيقا
 المتقدتين فالعقود بيان الكلمة في عرفها اي شيء ليس بها واما ان
 نطلق فالموقع ليس موطن التوفيق قصدا الا بغيره ان جعل الكلمة تنويعا
 الفاء والقول بان توفيق بالافراد لا للافراد فيم ارد فيل لان التمام
 قد بين معنى الباء والاحسن ان يقال ان التمام مع معنى ما فيم بان التوفيق
 اذا كان بالافراد يكون للافراد بالافراد وقد اشير الى جوابه بوجه اخر
 في تفسير كلام الشرح توجبه التكاليم التوفيقا شمل على موقود لا يتم
 موقعا او لا لا تبا اجزاء الموقف الموقوف موقعا الموقف على معرفة الموقف

على موقعا

على موقعا احد ما يكون موقعا بالاشهر ان اللفظ انما هو في التوفيق على الموقود
 وهو ان اللفظ لغة مصدر لفظ الرجل الدقيق وعرف صوت الخارج من الغمام
 المعتمد على الخبر وعرف بعضهم بان حق لزيادة القصة قيل ما لفظ به الان
 قلت حروف او كثر وعلم بعضهم بقوله او كان في حكم ماملا كان او مسملا واورد
 عليه في مصدر ما لفظ به الان ان علم اللفظ يكون بمعنى الموقود بانه دور
 لوجب تقدم التمام المشتق منه عبارة بان التوفيق على موقود وان كان في الاصل
 مصدر لفظ الرجل الدقيق وهذا وان كان محاذرا لكنه مشهور واما التوفيق
 فكانه توفيقا على ان اختارنا الحق لغاية ثالثة ذكرنا في اختيار التوفيق او
 لانه اخبر وادفع للاجمال واما التوفيق فان اريد بها اقل ما يطلق عليه في توفيقا
 لان اقلهم في احد وان اراد عدد مخصوصا تيسر اليه فغاية الجال اذ لا يشترط ان
 مع التوفيق ما لفظه او ما ذكرنا ولا يعارض بان فيه اجمالا من وجوب احد الشيء
 للمصدر او للمفعول وثانيتها انه لا يلحق لان الاقل شتر الا انهم في الاخير
 سلمت في المعارضة على ان في اشعارا بانه مفعول كما ان في اشعارا بعد ذلك
 الموقود موطن التوفيق قصدا او ضمنا فحصل الجواب عن التساؤل اذا اريد بالوقود
 الوحدة التي اعتبرها الواضحة في الدلالة على الوحدة الموقود للشيء ان في الاشارة
 وقيل لان اطلاق المصدر على المفعول الموقود في اطلاقه غير محذور وبالنسبة
 الاختيار لا لعلل المضاف فليس حكمه معاه الا الاختيار التوفيقا ثم ان اخذنا او
 من الصوت لكنه اخفى ومنه انطق يكون اطلاقه على المنطوق غير مشهور في فهمهم
 ولانه في الادراك الكلمة كما يكون بمعنى اللفظ والسكوت ومنه القول يكون مقولا غائبا

علم كرج اختياره في المحل بربا عدم انه لا يتناول المحل بخلاف اللفظ لانه
اخفى كما قال ابن الجرار ان القول لا يثبت له دلالة اما في حقيقة كانه المودات
الحقيقة او عقلية كانه المعاني والاحتجاج كما فعل بعضهم في ما ذكرنا
واقدا حقا بل يثبت بان اللفظ غير اللفظ الاربعة وهو موهوم في اللغة واللفظ الملقب
فانه لا يثبت بعد اللفظ والبناء هذه الاربعة لثبات كلمة للكلمة في الدلالة على
انها هي الاشياء والعقد والنفس والخط واقترن بها غيرها وقد اقرضت على
التوفيق في جميع لان النوت في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بلفظ طاب
فلا يصح ان يكون اللفظ قيدا او الا يخرج مثل هذا كونه كلمة وغيره ما في
اذا لم يثبت بلفظ اللفظ مع موهوم بالوضع وليس بكلمة واجيب عن الاول
بان اللفظ في التوفيق يتناول ما كان مفعولا حقيقة في زيد هو ضرب
وما كان مفعولا في حكمه كالتفكير المستمرة والمعنوي في زيد ضرب وان لم
يكن مفعولا في حكمه بل اسناد الفعل اليه وحته التاكيد وحته العطف على مثال
التي قوله تعالى انك انت وزوجك الجنة ومثال التاكيد قوله فان فوادي عنك الله
ابن ومثال العطف قوله عليك عنك ورحمة السلام اما في غير ذلك من المعاني
من البديل كقولهم والوزن يومئذ للفقير والفقير يعلق القربان بالنام
ومثال كقولهم واما الذين سعدوا فلي الجنة فاليه في ما هو داخل في التوفيق
بما في الاصطلاح فان يكون جميعا بينهما وقول ابن مالك في توفيق الكلمة او موقوف
بناء على اصطلاح اخر وهو ان يثبت بان قيد الاستقلال مراد وقدره في ما
قد راعه وليس ستم فليس بلفظ اللفظ بالوضع بل اللفظ في ما يربط

في استفتاء

في استفتاء الموضوع عليها القيد الثاني القيد الرابع كونه ان يكون اللفظ مع
ان رايه بقرينة علم معنى فالدلالة ويرى كونه في المجال بغيره من العلم العلم
بشيء آخر ومنه البعض بانها فهم الموضع اللفظ عند العلم بالوضع والاولى
تتعلق بغير لفظية اما عقلية او وضعية ولفظية اما طبيعية او عقلية او وضعية
وطبيعية اما عقلية او وضعية اما مطابق او تضمن او التزام والموضع الاصلي
غير ان قصدت جميع لا المفعول والا كان مشدودا في الاصطلاح ما يستفاد
من اللفظ لفظا كان او غير لفظا وقد اقرضت بان هذا القيد الثاني
مع المحل وهو التاكيد او تلفظ في الحروف وغيره موضوعا بازا مع المشاركة
لكلمة في كونها لفظا وذلك نحو مذهب وحب وجن مثالا نصب على المصدر
امثل مثالا ومثل يذكر اذا قصد التعميم فلا حاجة او غير ذلك من اللفظ التي لا تقع
لها مثل وغيره ويبدو وكه في مثل هذا المذكور وان كانت الفاظ لا جملتها
من الحروف كالدلالة لها على معنى ان ارادنا عدم دلالتها على معنى اصلا فمفهوم
وان اراد بالوضع فلا تستلزم ثم ان كل واحد من القيد من اللفظ والدلالة
بشيء لم يجز قطعا الاخر من قال لا لانه انهم جبان او فصلا او اشارة
اما انما ليس جنسي ولا تفصيلي حقيقي لان الكلمة ما هي اعتبارية
واجزاها لا يكون الا بالاعتبار بان يكون كل منهما القيد في هذا وضع
الظاهر موضع جنس الكلمة بالشيء اما ما يركب في ارباب كل واحد منها ومفهوم
لها ايضا بالنسبة اما ما يركب فيه فانه في ما قيل ان الجنس لا يتركب للاختصاص
بل للدلالة على كمال الجزء المستمرة وكذا الفصل لا يتركب لتلك الدلالة

بل قد لانه علم الذات المتيقن بما يكون حيث او فصل لا يكون فصل او حب
 وذلك لان كلامه الشيعي الما في قوله في التوفيق اذا كان اخفى من الالف
 منه وجه يجوز ذكره للدلالة والاحتمال حيث لا يتبين يحصل بها
 هناك التلظظ لا يلزم ان يكون والى بالعكس يجوز اجتماعهما في التلظظ
 حب للحكمة بالنسبة الى الملامات وفصلها بالنسبة الى الله والاربع وكذا
 الدلالة حب بالنسبة الى الله والاربع وفصلها بالنسبة الى الملامات والبقية
 اثبات من القود الاربعة كونه ذلك المعنى الدالة صفة على جارية علمها هي
 فاعلم بالاعتقادات علم الموصوف ايكون ذلك المعنى الذين تحت التلظظ عليه
 مؤدا وهو ما يتبادر من التلظظ المؤد الذين لا يقصد به الدلالة على خبر
 معناه لا يكون له خبر اول خبر الا معنى الاول معنى ليس خبر المعنى المقصود
 المعنى المقصود لا يكون دلالة عليه مقصودة هذا ما ذهب اليه المنطقيون ولم يراعهم
 ان في ضارب وخبره وسكران ما لا يخفى من كنه واقعا بعض الشيء فليس يقابل
 سكتا وسقف عليه الى هذا القيد ان يقول على معنى مؤد وقد احتمل به من قبل
 الرجل فانه يدل على معنى واحد هو التوفيق الله ال عليه الالف واللام وانما هما
 المذكورة مع الادمية الله ال عليها لفظا جل وهو كناية عن المذكورة مع مجاوزة
 حد البلوغ فانه قد قيل في تاحل لال مع رجل ذكره من بني آدم وجاز
 عن الله الصغر وذلك عند البلوغ والتصويب ان يقيد بهذا الوجه اذا كان
 الالف واللام في الرجل والاعلم التوفيق هم ورجل علم المذكورة مع
 الادمية فهو كمال لا كلمة واحدة تكون دلالة خبر لفظ على خبر معناه

مقصود

مقصود هكذا ذكره في خبر في بعض النسخ جاز الله في بعضها صاحب
 الكثر والكل مع واحد في قوله كتب ذكر اسم فان قلت ليس له خبر
 في التوفيق مثال هذا الرجل بالالف واللام من باب التا بالكر في مع الفاعلية
 للميزان لا على ما علم الموصوف في لفظ الاستفهام في السيل في الكلام او لتفسير
 اير قد خرج مثال هذا انكر افراد التلظظ اذا افراد تسليم المعنى لان الالف الواحدة
 لا يمكن ما الا الواحدة قد ذكر المؤد في قوله معنى مؤد مستدرك قلت ان ذكره ان يكون
 مستدرك كما اذا لم يلبس من اذ ليس كذلك لان مثل الرجل شدة الاستخراج لادف
 بالاسم واتصاله به وجازة الحامل اليه او من الحروف اليه الى الاسم وقد تنسلا
 الى الاسم والحروف هو خبرنا وصح لان شدة متعلق به وقد قد رنا فيه الرجوع الى
 مثل خبره والما مثل ويجوز ان يقدره بعد ان تنسلا فيه تنسلا لفظ واحدة فاجت
 يصح اطلاق التلظظ الواحدة عليها فلا يخرج مثال هذا بقول لفظ بناء
 سبحانه التا فيه مؤنة بالالف واللام فلا بد من التوفيق في توفيق الكاية ذكر المؤد
 احتمل ان انما اير من مثال الرجل ومع هذا اى علم حكم حكم مستقر بفتح خبر
 عن الفاعل وفربت وضربا ونحوها مما يجري فيه الكل بحرف كلمة واحدة
 فانه كل واحد منهما كمال في حكم كلمة واحدة لشدة الاتصال
 والاتساع فالتلظظ بالطلاقها متناول ما كالا واحدا هو حكم الواحد
 وليس بها باي الحقيقة والحق لا تسمى حقيقة من جهة تحت الواحد
 المنقول عليها بالتسكير ودعا الحاجة لا قيد المؤد في المعنى فاعلم اقول الامر
 لهذا السؤال فان قلت ليس التوفيق كذا ذكر المؤد في المعنى فاعلم ان التلظظ

الكسوة

يعني ان التاء في اللفظ وان لم يفي عن ذكر المود في المعنى لكنه يفيها اذ يعنى
المود لا يكون مدلول اللفظ مود قلنا ان مثل عبد الله على بدل معنى
مود ولا يعنى التسخ لان مثل عبد الله اخذ حاصل السؤال ان التاء في اللفظ
ليست خلتها اذ يفيد ما يفيد المود او الصفه المعنى فاذن اللفظ او ما في اللفظ
وحاصل الجواب انه اذ المعنى لا يستلزم انه اذ اللفظ فانه مثل عبد الله على معناه
مود مع انه لفظ متعدد فلا يلزم من اخر اذ المعنى انه اذ اللفظ ان اراد تعدد
على متيقنا والافلا دلالة له على معنى مود فان قيل بل انما يكون كلمة اذ
لو كان كلمتين كالكل في خبره معنى موثر حال العائنه وليس كذلك لانها
اجاب بقوله ومثل لا يفيد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسماء على
المضاف والمضاف اليه في قولك جاء عبد الله وكان كلمة واحدة عا سرب
باعتباري في تضييع اذ الكلمة الواحدة لا يكون معربة باعتباري في تضييع
حاصل الجواب المعارضه تقدير ما ذكرتم وان دل على انه كلمة واحدة
لكن عندنا ما يدل على انه كلمتين وبان التفسير مذكور واستدل بان تكون
كلمة لكان اما فعلا او مفعلا واسما والاول ما في ظاهر البطلان وكذا
ان قلت لانه ليس ثلثا ولا ربعا ولا خاسيا وليس ابنة الاسماء
سواء هي ان اراد الاسماء مطلقا فيمنوعه وان اراد اصلها فيمنع لانه لا
ان يكون اسما وان يكون اجلا وايضا يلزم من استغاضة الاسم ولا
شك انه اذ كان على ما كان معناه متحد افعال افراد المعنى مع تعدد
اللفظ يكون ممكنا ولا يكون التوفيق لا فم اذ المعنى متيقنا عن التوفيق لا فم اذ

فلا بد من التاء المودون بالافلا لفظا اخر ازا عن مثل عبد الله هذا القدر
ما ذكر ان ترجمه كلام المصنف وله عندنا طريقتان آخرتا يوقف بيانه على مقتضى
وهي ان اللفظ الواحد ما يقصد به ذية الدلالة عليه فهو احد نفس الواحد
فكل لفظ مود واحد غير عكس كل معنى مود واحد غير عكس لان المعنى
المود ما يستفاد من اللفظ المود الواحد هو احد بانتهى او ما يقيد به قال
فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء عنه بغير المعنى بالمود ومثوبها بان ان
للفظ او الواحدة الملازمة فالجواب لان ان التاء لا فم اذ بل الواحدة ولا فم
ان الواحدة ملازمة له فلا يلزم من وحدة اللفظ افراد المعنى فان قلت وحدة
اللفظ وان لم يستلزم افراد معناه كنه لانه لفظ كلمة في وحدة واقدام
معناه فذكرها وذكر القيود فيها ليس يجب ان يكون للاحقة ان دلالة
افراد المعنى على افراد اللفظ التامة وهي محسوسة في التولية والاقول
ان في مثل عبد الله فمتر الكلام على الاعراب بالمختلف في الجوانب ان يكون
باعتبار المنقول عنه وسببية قال ابن الحاجب اللفظ المود هو اللفظ بالكلمة
الواحدة اي الحلقه التي لفظ بكلمة واحدة وهو معلوم عرفاد ان عدل
عزاه مطلقا حرم ما شيع من اجزاء الالفاظ المنقولة جبر الاصول المنقولة
هي عنها ولا يخفى على عاقل ما يتبادر الى ذهنه ان لا مطلقا من كل ما كملت
في الاصل فيكون كلمتين بعد العائنه ايضا فحاج الى اصطلاح يلزم منه
كونه كلمتين والحق ان في مثل عبد الله اعتبارين اعتبار المنقول اليه اعتبار
المنقول عنه فبالاعتبار الاول كلمة وبالاعتبار الثاني كلمتان والافلا في التاء

في حالة العتية بانه كتمان حقيقة باعتبار ما يستفاد من القول فان قيل ليس بلفظ
 فخرج باللفظ على التفسير بالوضع لعدم وضوح قلت لا بالاول على ما قلنا ولا
 بالثاني لوضوح اجزاء التركيب لا اجزاء اللفظ وقول من قال ان اللفظ مقفول بالاسماء
 والافعال لانه عام اسم الا وهو ينطوي قد يراد بالواو بعد التاكيد الحكم
 المطلوب اثباته اذا كان في محل التردد والانكار كما في قولهم عامه الاول طبع
 اوجده منه قوله عامه اسم الا وهو ينطوي على اشتمال على المعنيين احدهما
 المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التفسير والتفسير المطابق لبيان عليه
 وكذا الفعل ينطوي على معنيين احدهما في ثابتهما التمران لدلالة على كونه
 بآدمه وعلى التمران بصفة غير وارده قوله قال لانه مدلول اللفظ الذي
 هو المراد منه قوله مع قوله هو المستفاد منه بطريق المطابقة والتميز وف
 للجم لتقرر ما علم ان مثل لغائبا بان المراد من اللفظ اما بطريق المطابقة
 او بغيره وهو مقسم تعين واللفظ ان مدلول اللفظ لا تعد وفيه بل التعدد لو كان
 اي لو ثبت في ذلك المدلول كان اي ثبت كايضا في اجزاء اللفظ
 لكنه لا تعد فيه فلا تعد في مدلوله حيث انه مدلوله وكونه مرسيا بالنظر الى
 نفسه لا بد افعه فانه في النقص بالحكام والجم والتفتية والجملة الموضوع
 كل مثل زيد قائم واجب البعض بانه غير موضوع لذلك بل المفهوم ههنا
 مع مثل زيد قائم وهو مركب من نوعه ان يحمل التصديق والكذب وهذا المفهوم
 ليس بمركب قيل التميز في اجزاء اللفظ المستفاد منه بطريق المطابقة في
 يكون مفاده بل التعدد لو كان في المستفاد منه بطريق المطابقة كما في اجزاء

في حقه في حقه في حقه

في اجزاء المستفاد بطريق المطابقة كذا لا تعد في لانه المستفاد منه بطريق المطابقة
 في حيث هو كذلك لا تعد في حيث ان كان اجزاءه مستفادته اذ لا تعدد المفهوم
 المطابق بواسطة تعدد اجزائه وهذا الوجه وان كان قد يباين الاول لكنه كما
 بعد تافه اعراض التسميع بعد الطبع من جهة التي دلزم الشرط والجزء او جهة
 عن الغاية وقيل الى اللفظ كذا في معنى اللفظ لا حاجة اليه على الوجه الذي
 قررناه واما انه يراد من التوازن التوازن في اللفظ والظاهر في دلالة
 اللفظ على حجب الوضع من كلام في علم ان مدلول اللفظ الوضع ينقسم
 الى لالة التقضية الوضعية الى المطابقة والتفسيرية والالتزامية فالمدلول
 مطابق او تضمن او التزام فاش راجع اليها في الترتيب مخارا منها
 الاول دون الباقي فان قلت نعم ما ذكرت يكون قوله فلا دلالة اللفظ
 عليه حجب الوضع كما لو جرد لعلنا ان في اطلاق ينقسم الى كماله فالوضع
 هو الموضوع لمدلوله هذا هو الحق بالقبول فلا تنسفت الا ما يقال المراد
 من التوازن التوازن في خارج التعريف والتفسير والتفسير الباطنة
 والظاهر للتخصيص الجواب وعموم التوازن الخارجية واللفظ وعاءهم
 ذلك الا حيزه اطلاق التوازن على لفظ التوازن فلفظ اشياء وغاب
 عنهم اشياء على الاطلاق التوازن على لغة شيع لا يفي فيها بيننا
 الفعل وان كان اذ جزمية دالا على معنى والآخر على آخر كذا المراد
 الاجزاء المترتبة المسبوقة والرهينة مع المعادة ليست ذلك فلا قلنا ليست
 الغية يحصل من ذكر الفرد بالتكثير في اي الشايد في معنى يحصل من هو اسم

واحد في تنكير التكثير بالواحد يقتضي الالف اذا قبل علم معنى علم
 ذلك المعنى لا يكون الا واحدا ثبت ان ذكر المفرد مستر كقولهم ان
 النعم لتقدير الكلام المتبقي وتصديقه بما كان متفينا طلبا كان او غير
 من غير فيه وابطال كونه صورة الكلام المتين المصدر مباشرة الاستفهام
 الكلام المتور هو الحال عند ذلك لاقولوا اذا قيل ما جواب قوله تعالى استبرك
 ثم يكون كغفرا واما بعد فتقضي المنقح المقدم لفظا كان وادعى مع ذلك
 استفهام اولا هذا قول المتقدم من البهراني قد ذهب بعض المتأخرين
 اما انه يجوز وقوعه مكانا يقع فيه معنى هذا في الف ما نفى بسوء ذلك
 حسن ان يحل عليه كلام المتأخرين ان نعم اذا وقعت بعد الينف الا اخل
 عليه حرف الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد الينف الا اخل سلبا عنى تور
 الا ثبت وذلك لان الينف اذا دخل عليه حرف الاستفهام كان النكار
 والتعريض ينقلب شيئا اذا عرفت هذا **فانهم** ان قول الشرح يجوز ان
 يحل على قول المتقدم في تور قوله اذا قيل علم معنى علم ذلك المعنى لا يكون
 الا واحدا وجوز ان يحل على قول المتأخرين فيقر الايجاب المنقلب
 الينف في المنقح فالفق قسم اذا قيل علم معنى لا يكون ذلك المعنى الا
 واحدا وكذا لا بد من ذكر المفرد لعدم استلزام وحدة المعنى افراد ونعم
 الغنية حاصلة علم تقدير كون المفرد الواحد مستراد فيجوز ان يكون
 كذلك ان لا شك ان المعنى الواحد قد يكون مفردا ان لم يقسم
 اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم خبر اللفظ

على خبر اللفظ

سبعة المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد حيث لفظ واحد الا ان ذلك
 المعنى الواحد لقرينة مركبة غير مفردة لكونه مدلول اللفظ مركبة كالمفرد اخر
 عنه ان من قرئت ومن مثل ضربت بنا وسيفرب وهذا التحقيق ظاهر الجواب
 عما قيل ان غير قوله لغز قول نعم وقوله الا تنافيا لان الاول يقتضي عدم
 حصول الغنية والثاني حصولها بتقديره ان لا نعم انه لتقديره الست الغنية
 يحصل لجواز ان يكون لتقدير قوله اذا قيل علم معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
 الا واحدا استلزامه لتقديره الايجاب الحاصل منه بواسطة استفهام الاستفهام
 لا سيما لان المعنى الجنس السمي على مثل اصل سوى واما كلمة صغرنا
 او موصولة صلتها بخبر فانه ان لا مثل شئ او الذي ذكرته في الحال الناقلة
 ذكرنا ان اي مثل الرجل لا يخرج بقوله لفظ مع قوة دلالة على الواحد
 فكيف يخرج بقوله مع صغف دلالة عليها والتقدير اكر ابع من القيود
 الاربعة انما الى بقوله بالوضع كونه الدلالة بالوضع اختلفت العبار
 فيه فبقيل هو مخصص شئ شئ امه اطلاق او احسن الشئ الاول فهم منه
 ان الشئ وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعل اللفظ دليلا
 على المعنى قالوا انه احتراز عن بطلان فيه العامة وينبغي ان مثل قولهم
 متبوعا لمستموم وغير ذلك مما يخرجونه ويعلقون فيه وقيل انه احتراز
 عن ان فانه يدل بالجمع لا بالوضع على الجميع وكذا ان لا يجوز
 فانه يدل مع السعال بالطبع لا بالوضع فانما امثال ذلك لا لغة
 كلمات والا وان يقال انه احسن از غير الخرافات ولما قيل ان يقول مقصدا

على الاول ان على كونه ذكره في الالفة من غير ان يكون له في الالفة
 دلالة على ما او كانت له دلالة على ما كان الاول بالالف على ان كان
 ناقصة فالحق فان كان الواقع الاول مباح في الالفة انما ثبت
 الاول به عدم الدلالة على معنى ما نعت في قوله دلالة على ما في الالفة
 التي هي دلالة على المعنى في الالفة اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى ان
 فان قوت مستمرا مثلا لا يدل بالطبع على المعنى وهو ظاهر فيقول الاول فيكون
 كانه لصدق توفيقا على ما يقتضيه ذكر الوضع احسن من غيره والوجه ان المعنى في
 دلالة على معنى ما لانه اذا ذكر فمفهومه المعنى يكون والى الالفة دلالة
 عبارة عن مفهومه التلويح وليست تلك الالفة بحسب الوضع كونه محمدا
 عن اي من الوضع ولا بالطبع ايضا بل يقتضي استعمال الخط في بعض
 اتساع الاستعمال للخطا بالتوضيح وما كان الفهم اي فمفهومه لفظ
 حاصله كانت الالفة حاصله ما ذكرنا وان كان ذلك التلويح المحمدا
 خطا فهو فظهر ان الخط لا يخرج لقوله دلالة على معنى وان ذكرت الوضع
 لانه منه حاصل الجواز ان الحاصل للضرورة التلويح بالوضعية
 والعقلية والطبيعية ليست بدليل قطعي بل استقرائة فثبت دلالة اخرى
 غير هذه التي حائز الجواز ان يكون غير تام هكذا قيل انما يصح ان لا يفرق
 السائل الالفة في هذه الاقلام وليس كذلك بل في الوضعية والبطنية
 فتعبره لانهم لم يروا كونه والابا لم يروا كونه والابا بطبيع الجواز
 ان يكون بالعقل فغيره بطريق استعمال الخطا تبينها على ان ما يدل بالعقل

قد يكون استعماله

قد يكون استعماله خطا او مخرقا عن مقتضى ما يقتضيه وهو غلط العامة ليس
 في الوضع في غير هذه الموضوع فلا مثل ان قال لو سبقت فمفهومه ما يقتضيه
 وهذا ان ما ذكرناه الجواب انما هو في الالفة المذكورة في هذا التوفيق
 اعلم ان الاسماء منها عاير عن معنى الشرط كغيره فلم يدخل الفاء في خبره عند
 سبويه ويدخل عند اباء الحسن الاخرى كمن جعل في الالفة فلا فلا في غيرها
 واما دعاء الله وروى عنهم كمن ادرك قوله خولا فانك فعل سؤلا خولا
 فانك فحين اتيان الفاء يستقيم معنى سبويه حيث قال قد يحسن الخط
 ويستقيم ان يقول ببلالة فاجزه اذا كان الالفة مبنيا على مبتدأ اما مظهر نحو
 هذا زيد فاجزه به ومظهر نحو الرسل والله فانظم الالفة ان الكلام حال
 عن الشرط بل على ان في الكلام شرط مظهر فاذا دخل الفاء ليدل على ومنها ما يحل
 عليه تصحيد معنى الشرط او بحث برائة للشرط فالواقع خبره الاول واجوب
 الفاء عليه خلاف الثاني وتلك اثبات برائة بان يكون ذلك المبتدأ او موهوبا
 او نكرة لا برائة لها كالأشهاد والقبلة او التصفية فعلا الشرط المحمدا
 الشرطية او ظم فالسلفية بالفعل علم الالفة وهذا دليل على ان الالفة مرتبة
 عنها وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وبغير ذلك
 اثبات برائة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا لم يوجد ما يوجب عنه وهو ليست
 ولعل واما نكرة فلا اتفاق والاختلاف وقيل اتفاقا وكذا ان المعنوية
 واذا تغير هذا فتقول اما ادخلت الفاء في قوله فليس كلمة لانه وقع خبره
 المتغير وفي بعض النسخ مبتدأ متضمن معنى الشرط والمبتدأ اذا تضمن معنى الشرط

جاز دخول الفاء في خبره لان المراد بالتفصيل ثبوت معنى الشرط بانها
 برئيل ما بعد وهو ذلك على سبيل ما ان يكون ذلك المبتدأ اسما
 موصولا كما الذي في الخبر واخواتها صلة فعل او ظرف كقوله تعالى عز وجل
 الذين هم موصول صلة ينفعون وهو مع صلة في محل الترفع مبتدأ اسما
 بالتعب مفعول ينفعون بالليل اي الليل والنهار ان يكون الاوقات سرا
 وعلم نية اي الخاليين مصدر ان في موضع الحال يعني يقولوا الا حوال
 بالتصديق على الخبر وكلما نزلت لهم حاجة لم يوفقوا اقتضاها ما لم
 يتعلموا بوقت ولا حال وقيل نزلت في ايامهم التصديق صبي بصديق باري
 الف دينار عشرة آلاف في الليل عشرة آلاف في النهار وعشرة في التسعة عشر
 في العلية ابن عباس رضي الله عنه نزلت في حجة رضي الله عنه فانه لم يكن
 الا اربعة دراهم فتصدق بها فذكر اقل من درهم عند رجل عجمي في محل
 الترفع على الخبر للمبتدأ ودخل على الفاء وقولها عز وجل وما اسم موصول
 بكلم ظرف مستقر صلة وهو مع صلة في محل الترفع ما لا يتراءى منه في خبره
 ثم انه قد دخل الفاء اسم ان لا يتراءى ان يكون جلة فالسبب ما مضى
 ونظما بها كالاتي الا واما الاول والثاني من الترفع فانه لان الآتي
 جاز بها لا خبرا قوم استوت عليهم نعم جملوا معطوفا او شكوا في استوائها
 نعم خبره او شكوا بسبب الاخبار بكونها من الترفع فالتشديد في الشرط
 بانهما فانه في الاشكال بان الشرط وما يشبهه يكون الاول سببا للثاني
 وفي الآتي الا خبره على العكس ويكون خبره موصوفة باحد هما ان الفعل

بيان ما

او بالنظر في كل رجل ياتيه فله درهم في التوضيعة بالفعل او كل رجل في الآدمر
 فله درهم في التوضيعة بالنظر في كل مبتدأ فله درهم موصوفة بالفعل او بالنظر في
 درهم خبره مع الفاء قوله كل لفظه دلالة على معنى موصوفه قبل الفاء وهو كونه
 المبتدأ فله درهم موصوفة باحد هما فان قوله كل لفظه فله درهم موصوفه
 بقوله دلالة على معنى فان قيل لو كان الامر كذلك لكان اول ما تذكره ارجاءا لغير
 الما كل المذكر اجاب بقوله وانت الغنم المستقرة دلالة وان كان لفظ كل مذكرا
 اعتبار المعناه اسم ان كل لفظه لا اعتبار ان اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
 وباحد الاعتبارين مذكرا بالآخر مؤنث يجوز ارجاءا الى كم على سبيل كل من الاعتبارين
 فكل فالاعتبار ان لفظه ومعناه مذكرا بالاول مؤنث بالثاني فانه في خبره
 في الوصف اعتبار المعناه لانه ابدى باخذ حكم المصنف والبيان كان مذكرا مذكرا
 وان كان مؤنث مؤنث وثنى وثنى وجمع وجمع وما اضيف اليه الما كل منها وهو
 لفظه مؤنث فاخذ حكمه منها اي قوله مذكرا لانها كلام وقوة في البياني
 شرط تقسيم المبتدأ مع الشرط قوله قد دخل الفاء في الخبر متصلا بقوله لانه وقع الما قوله
 جاز دخول الفاء في خبره بنية له واذا انما بقاير فانه قال اي انما بان استحقاق اللفظ
 تسميها كلمة اجاب بسبب دلالتها على معنى موصوفه كانه استحقاقا لفظا
 للدرهم فليقول كل رجل ياتيه فله درهم اما هو بسبب الاشارة الى لولم
 يات لما استحق ذلك الما كل الما درهم قطعا خبره في بعض النسخ ما علم استحقاقه
 قطعا لانه لم يثبت سببه لو ترك فيها ما افاد الكلام هذا المعنى وهو
 العلم بالاستحقاق قطعا حاصله اذ دخل الفاء علم قطعا ان الاول سبب

استحقاق

انما

لثلاثا اذا انظم القرنية التفضلية الى القرنية المنفية وهرتبت الحكم على
 الوصف والاحتمال ان يكون وان لا يكون لا يمكن ان يكون الفاعل غير القرنية المنفية
 فان عدم ان الفاعل جهة تامة ودلالة ساطعة على حصول ذلك المعنى كما
 الفاعل في السبب وقد دخل الفاعل على خبر كل مضاف اليها في موصوفها
 جاء في بعض الاذكار ان ثورتا في بعض الشف كل قرنية في قوله او الموصوف
 بغيرها نحو قوله كل امر مباح عند ان غنوط حكم المقام **قوله** ولو كان كل
 وكل علم انه لا بد اول الان تكلم في انه جميع اول الفاعل في قوله في كثره اوجه
 قلنا فنقول فستفاد في قوله بعضهم انه جميع كثير وقلة وقال بعضهم ليس
 بجميع كثير ضميمه وصفه ورد بجواز في الجمع الفارق بينه وبين الثاني وحسن
 الترياق لم يكن في خلافه من الفاعل وفعالته ان الكلام والحكم
 من جنس واحد وهذا اصل واحد انما نشأ من قوله بعضهم الكلام ثلث وبعضهم
 الحكم ثلث وبعضهم الحكم ثلث اسم وفعل وحرف او تصديق لقوله غير
 فصل النقص وما كان المقصود من القائلين بجمع الحكم ان رجح في التوفيق
 فقال الحكم جميع كثره يتناول ما فوق العشرة بلا قرنية والحكم اسما مضاف
 تا المودود والجمع لا التباس وتكون اطلاقا من التفضيل جمع قلة يتناول
 العشرة فما دونها الى اثنتي عشرة بلا قرنية ووجه ذلك كونه حكم مما عدا اوزان
 القلة والجمع الى كمال مذكورة ومؤنثة وانما كان ذلك من مجموع القلة لوجوه
 مبنية على هذه بعضها **قوله** وارجع الى الكلمة باعتبار انما عرفت لا
 باعتبار انما اسم فاعل الكلمة جنس ثلثه انواع او ثمانية في ضمنها فانه في

الشيء

الشئ بان الحكم اعم من احد انواعها فيكون في الاسم وهي اخق منه لانها اسم
 فيكون اعم واخق منه في واحد بان تقسيمها الى هذه الانواع تقسم الى
 والماضي والثابت في هذا بغير احد منها بل لا بد ان كان الجنس غير النوع لا يبر
 ان هذه الثابت مغايرة لها اذ الجنس باعتبار الامر المتعلق لا باعتبار الامر الموصوف
 فهو امر مفعول فاعل الفاعل حصول متعدي به يكون باعتبار كل فصل كخفة
 غير اخر وان اشتركت في الامر الحكم في الاصل ان الفاعل
 الخارج من قوله ولها بحسب الهم فلا اشارة في قوله معنى للجنس في النوع فهو
 امر كل تحت اسم وهو قوله يطلق على الكلمة كحل وقرب وفيه وخفة في ان الفعل حرف
 اصطلاح طار كذا قال الرافعي في قوله وفيه اربع لغات اسم وسم بالفتح والكر فيهما
 عند البحر بين فخر الواد لصفها في الحكم الاعرابية لاستقلالها ثم نقلت كون
 اما التي تجرى على الهم القوية ثم انما بانه في الوصل لفظة الاستدراك لا في
 الاصل او كثر في الاصل وسم عند الكوفي في معنى العلامة والتعريف والبيان
 تدل على ان الاول اصل في كونه ساميا على الفعل او كونه علامة للتعريف
 بها وفعل في كونه فعل الفاعل او حرف في كونه لفظا في اللفظ واللفظ في
 بالقرينة ولانه في الاخر اذ هو في وقارة اما الفعل وطور اما الاسم وقال ان رجح
 وجه الاختصار ان اختصار الكلمة في الثلثة ان يقال كل كلمة اما ان يكون والة
 اقتران الحروف باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والمستقبل والة وحده
 او لم يكن والة عليه الاول ان ما يدل على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة
 الفعل والاسم ما يدل على ان يكون له احوال بوجه او لم يكن له ذلك ولا يدل على

الحكم في قوله في علم الحكم الاخر كاختصاص
 الفاعل في قوله في علم الحكم الاخر كاختصاص
 ما قبل قوله في علم الحكم الاخر كاختصاص
 الحكم في قوله في علم الحكم الاخر كاختصاص

في قوله في علم الحكم الاخر كاختصاص

بصرفه او ما والا اول هو الاسم وانما هو الفعل الثالث هو المفعول فثبت راجعا
وما خالفه وقد خالفوا اجسامهم فلا يثبت قول الاسم ما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه
حداد او اجابوا عورودا او اذا باهت للحدث ولما يتوحي بالاجاز للحدث عن
الاسم سواء كان مع لفظه في حق اولاد بعضهم جعلوه كناية لا يتكلم متناه وكل
ما لا يجوز ان يحدث عنه فليس حكم كما في مثل ان يلى ان ذكره من فيكون الحديث في حق
غيره من جميع افراد ما لا ذابا له والجزء من الاول بان معناه الله مع التقية
والحديث في مثل متبع لان الاسم اذا تضمن معنى فيكون لازم الظرفية التي يكون منسوبها
ابدا والاخبار عنه سبيلهم اجتماع الكيفية والتعصب معا في حالة واحدة ليست بشي لان
التفريق لا يستلزم التزم فكل من نظاير تظلم عليها لو تفتت الالفاظ المفسومة على نظرية
في اسمهم ولو قالوا انهم فيكون منسوبها والاخبار في هذه الحالة عنه لا يجوز لما
ذكرنا كان اوجه بعضهم جعلوه قد اذادوا شيئا مما لم يملك من حيث قال الاسم
ما جاز ان يكتفى جاز ان يحدث عن معناه بلفظ الخاق لا او كان في معناه ما يحدث
عنه بلفظ ذلك الاسم او في معناه في الحال يجوز ان يحدث عنه بلفظ موضوع له وفيه
ابقى النظر المذكور وفيه كلام سيان وهذا الشبه قال ابن مالك في تفسيره فالاسم كلمة
لينة ومعناها انما لنفسها او انما نظيرها وكل منهما لا يفصل بينهما وجه اول الاول
فلان ما جاز ان يكتفى من السناد المعنوي غير و ابن مالك اقتصر عن السناد والتلفظ لعدم
اختصاصه وليس كذلك في كل السناد لفظيا او معنويا فخص بالاسم لان الخبر منه
في ضرب ثلث اللفظ وهو اسم لا يدرى له الحد مستاء من باب الال سبيل الحد والقران
و اول الثاني فلان في لفظ الاسناد والاسم في الحديث واللفظ الحق ان ليس به اسم

لان محبة الاخبار عنه او من معناه ليس في آله بل خاصة ولهذا ان رجع ونفلا لشك
فقال عرف المصالح لان التوحيده اسم في الحد اسم سم به في جواز الحديث عنه وان
يجوز الحديث به ليس ما سيان بعد ان ثبت ان فعل الاعتراف عن اتيان في الحق
انه جعل الخوف في الموهل ان لا يدرى الاستعمال ان يذكر له صلة بجملة صحيحة والحكم
معلومه التصديق في تلك الجملة هنا ان يحدث عنه فلي ايراد ان رجع الاخبار
للمصنف بتوحيده اجتهاد عنه في ذكر علم الوجه الذي اورد التوحيث عليه ثم ما علم المصنف
ان في الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء والافعال والاسماء الخفية بالغة
و المصادر الازفة لتعصب علم المصنفية وكما لاسماء الكرامة للظرفية في
اللازم فظفرها على زيادة اللام بشرط وفلكم ويجوز ان لا يكون زائدة لان مضموم
الظرفية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعتبر وقوة الفعل فيه وهذا المضموم معتبر في الظرفية
فيكون مضموم ما لا يدرى اسم اورد في جواب ما بقوله اي اورد في عقبه قوله ان كان في معنى
ما يحدث عنه تنوين معنى او لا لافادة وقد اوصيت معنى بها فيما مر فكل
ذلك التوحيث على الاسماء الكرامة للظرفية مثل مع حيث فانها وال
لم يفتح الحديث عنها في نظم المضموم فظفرها الا انهما ما يحدث عنه فكل اذا
قلت انك مع طلوع الشمس كان قولك هذا في معنى انك وقت طلوع الشمس كذلك
الامر اذا قلت اجلس حيث زيد بالسر في بعض النسخ حيث جلس رجع وكلمتها
مع منحنى لان لا يجوز اضافة اليه الالية الاسمية والالية الفعلية اذ معناه
اجلس في مكان جلوس زيد الوقت والمكان ما يحدث عنه في خطاب الوقت
فانما الوقت حدث عنه في هذا الموضع بانه طيب والنحو المكان فان المكان فيه

كما ذكرنا في النسخة الأخيرة من ذلك قوله تعالى وإذا جاءوا فاحذروا
 في اختلاف الجواب هل هو تحت علم زيادة الواو أو حذفه في قول الاستكمال إذا
 جعل تحت معنى الفاء كما جعلوا في قولهم سرت في داخل المدينة بالرفع وتقدر
 كونه قد وقع تحت قالوا التقدير سرت في ذات المدينة أو لا حرف غاية في اللفظ
 صلا أن لا يلزم النظر فيه لأنه واقع عليه فلم يرفعوا علم الاستدراك وجبه الجوف
 مجرور بالاضافة ومنه بوجه الفعل به وكل من ينفذ اعتبار وقوع الفعل
 فيه فلا يكون ظرفا ففعل في المفعول وكذلك إذا لم يلزم للنظر فيه فانهم حكموا عليه
 بأنه منصوب المحل على المفعول لوقوع الفعل عليه لأنه متعلق بحكمه لا بوقوعه
 في أوائل القصص برفع الواو بل السبق لتخصيص بالفتح اسم للمصدر بطلب
 استيلاء في موضع المصدر يقال تقي عليه الخيم قصصا وبكسر حقه وهو مراد
 ههنا وهو أن الفعل الواقع عليه إذا لم يرفع كان أو ظاهره أمثال المفعول هو
 قال ربك أي إذا ذكر وقت قول ربك وإذا قال الله أي إذا ذكر وقت قول الله ومثال
 المظهر نحو قوله تعالى وإذا كنتم قبيل مستغفرون في الأرض وقوله
 تعالى وإذا كنتم قبيل فاستمعوا له وفي ذلك مما ذكرناه من الاستغفار فثبت
 منها أن الفعل الواقع عليه كل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول وتجب كسر
 كل ظرف لازم ليس بمفعول به فإذا لم يلزم للنظر فيه وهو المطلوب إذا تقول
 مدين أن إذا لم يلزم للنظر فيه لأنه لو كان لا إذا لما وقع عليه الفعل لكنه وقع
 باله لا بل الله لأنه عليه يكون لازم للنظر فيه وهو المطلوب ههنا أنه يجب كسره
 من التبعين ومنهم من لا يفتش في الزجاجة ويتبعها كثر من المقارنات كما قال

بعض الافاضل

بعض الافاضل لا يجوز أن يكون مفعول به وما ورد مما توهم ذلك كالاتي على حذف
 المفعول بقرينة الحال في الحكم أو قضيتكم أو امركم وقدرية المفعول نحو قوله تعالى فأشبه
 وإذا ذكرنا في سلككم إذا كنتم أعداء ولا تشبهوا هؤلاء إلا إذا كان متعينا للنظر فيه وليس
 كذلك بوجه دخل آخر فاعلم أن لازم للاستيعمال الظرفا وغير اللام ما ليس كذلك
 فلا وجه لال يقال إن إذا لازم للنظر فيه إلا أن الضيف إليه زمان أو شيء مفعول به
 اللهم إلا أن يقال أصله من أن النظر في اللام ما لا يستعمل الظرف فاعلم أن ذلك
 لأنه لا يقع فاعلم ولا متبدا بخلافه إذا خلا شاذ فيه علم أنكم لو أصحتم عليه لم
 أن يكون عيان من الظرف والتأخر لأنه حلي أيضا لا إذا لا يجوز أن يكونا في
 ظرف وقد احتج من بعضهم بهذا التعريف الاستدراك في نقض الجواب تقرير
 ما ذكره من التعريف بجميع خبره أنه غير صحيح والاعتماد في صورة اسم الفاعل على
 الأفعال فانها إما لا يصلح الحديث منها ولا في معانيها الدلالة هي عليها صدى
 اسكت ومعنى الكف فالك لا حذرت من أي كفى منها ولا في معناه الله ال هو
 أن كل واحد عليه أن يعلم ذلك المعنى فان صفة مثلا يراد بها اسكت ولزمتا أخبار
 عن اسكت كالاتي من الله ال عليه ومن هذا ما سألنا عن جيبها كما في الأفعال
 الجواب ما أرادوا بقوله من الأسماء يراد بها الأفعال أرادوا أن الله عليه ما عليه
 أو صفة فان أرادوا بوضوئها حقيقة أو جازا الأول ممنوع لما أنهم
 قالوا إن هذه الأسماء موصوفة مواضع الأفعال إلا أن ذلك القول يجوز
 منهم أن يحكم منهم بالجواز فان هذه الأسماء حقيقة موصوفة مواضع مصادر
 ساد بالجمه صفة مصادر رونغ بعض التنسج كما صعدا فاعلم أن نصب على الحال

بالنسبة الى الالهية الجسدية والشاء يستحق خاصته وهما سواء في انتفاها سلكهما انتفاء
الماهية الموقوفة وما لا يلزم منه ذلك لا يكون فصلا ولا خاتمة واذ اعترفنا ما علم
ان تعريف الاسم بجزءه لا ينفع في ضعفه لم يعرف عرف لانه لو كان تعريف
الاسم فلا بد ان يكون احدا فيهما وليس كذلك فان صحة الحديث ليست
في الفصول الموقوفة انما ليست معدودة عنها الاسم وما يقال انه يفهم ان يكون
في فصول وهو حال اذا تعدد لها كائين في موضع سيرة انه اعتبار ان يكون جريا
والله لو ارد فيكون رسما حيث لا يلزم منه انتفاها انتفاء الاسمية كلفه الا
انما كونه فيما سبق في تعيد الفصول بالمعقوفة على تقدير عدم الاغناء احسن انا
عن الفصول المعقوفة اذ عدم كونها في الفصول المعقوفة لا يورث في التوقف
في عدم تعيد الاغناء دفعا للايهام بالحاصل في الفصول في تمام استعمال الفصل
في كل معية داخلية كان او خارجيا فان قلت ما جعل المقصود في الحديث فقط
بل احدهما واحد انما في صحة الحديث او كونه مما يحدث عنه في لوازمه ووافقه
انتم لا افراد الاسم على سبيل التقابل لا متساو في تحقق الاسم بدون
احدهما قلت وان كان له وجه في التوقيف باحد الشيئين ايضا غير مناسب
لما فيه في التوقيف باحد الشيئين في النكارة من غير العبادات المتأقية للتوقيف
اما الاول فوجوده او الاتي هو التوقيف في الشيئين المستنم الى ايهام واما
الثاني فلان التوقيف يستلزم التبعية وبيان في التلازمين بل على تناقض
المعروفين ولم يقل غير جائز لان التوقيف باحد الشيئين انما لم يكن اذا كان
الشيء في التوقيف واما اذا كان لتقيم المحرر مثل ما كتب في خبرين

او اكثر في التوقيف

او اكثر في التوقيف للشم وما يناسب منته الاصل اذ في غير من كتب في تعريف المنهج فلا
وهذا التوقيف ايضا في قسم المحرر واذ الاسم من حيث ان يحدث في معناه بل هو
وهذا يحدث في معناه بغير لفظ فيقع في النكارة في ايهام النكارة على ان
هو واقع في انما اشعار القلوب وكلامهم للاستدراك والاحتمال في توهم
من كلام سابق في خبرنا كما كان الكلام ان بقا ما توهم كون الف في متهم
على ما ذكر في التوقيف باحد الشيئين وليس كذلك بل فيفتقر آخر فقلنا قل ان
يقول الحكم على الاسماء اللازمة للفظية بانها في معنى الوقت والمكان مطلق
اي عارضا عن اعتبار وقوع الفعل فيه مما يستتبع ان يرفع في شق عليه التوقيف
يشق ثنونا وشيئا ان رقا حتى يرس خلف الضعف الذي متناه في صوره
وراء الاعتراف من جهة ورود ما ادم اجل حبه وهذا يدل على ان هذا الوجه
اعترافا في قولنا ان هذا التوقيف ليس على ما ينبغي لو جرح احد من التوقيف
فيما في الفاسية وانما في ما اذا انا اخره ليدخل في الاسماء اللازمة للفظية حيث
لا يجوز الاخبار عنها بل في معانيها بل لانه ليس عليها اي معنى الوقت ومعنى المكان
توجيه ما اردتم يكون معناه مطلق او مع اعتبار وقوع الفعل في الاول من وجه
ان رايه بقوله فان الاسماء اللازمة للفظية ليست في معنى الوقت والمكان
مطلق والثاني مستم ان رايه بقوله بل في معناه اعتبار وقوع الفعل في مكانه
غير متغير في الوقت والمكان اذ التقييد بهذا التقييد في اعتبار وقوع الفعل
ما لا يصح في الحديث على ذلك لا متساو كون الشيء في خبره مع كونه على الفعل
والا ان وان لم يتبين كونه في خبره مع ذلك يلزم كونه مرفوعا ومنه في كلامهم

لوجودها من اسماء لا تسمى بقيد ان التوفيق على سبيل ما بحث المعارف انما هي
 والتوفيق في الاسم اي لا يوجد انما الفعل في الاسم لان الافعال مفعول
 انما تارة على معان لا يتصور فيها التوفيق او رتبة الجمل لانه لو افترس بق
 اي التوفيق انما هو الاصطلاح هو المراد وهو ليس بعقوبة بل المعقود المعنى
 التوفيق بخلاف معنى الجمل لانه يعلم منها ما يادى التوفيق ان المراد الجملية
 ففهم منه ان المعاني لغوية وهو المعقود او لانه جميع الافعال المفعول
 فيبقى ذلك جميع المعاني في عدم تصور التوفيق فيها معلوم بالوجود ان غير محال
 اما ابيك وقد بينا بان الفعل هو اسم مع عرضي والتوفيق مع عرضي
 ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف او اللفظ فيه منه وانما ذلك اذا كان
 المراد بالتسمية التسمية الجملية لم لا يجوز ان يرد مع اختصاصها تحت التوفيق
 في الحرف او قيل التوفيق يكون في غير لان معناه غير لفظي لا بعد فيه كما
 بعد في معنوية وبيان الفعل والحرف لا يترك لان على التوفيق باللفظية وهو هو
 بتعيين الذات اللفظية على اللفظية باللفظية انما يرد بالذات ما يلي المعنى
 فلان التسمية الجملية بتعيينه وانما المراد في التوفيق لانه لا يرد في لانه
 اللفظية على اللفظية ففهم من اللفظية بالذات مجازا بانها من لفظ
 منزلة الحقيقة حتى ان قولك ان التوفيق جملية راجل معهود اذا لا معهود
 يتكلم بهي فخالطك لم يكن ثم لك التوفيق بعد جمل معهوده والحقائق لا يكون
 انما الاسماء وهذا مع ما ذكره ان الواجب فيه ثم ذكر بعده وانما ليس عليه تحليل
 مع اختلاف التام بالاسم ويختل مع اختصاص الصفات بالاسم لان التوفيق

وصف الاسماء ووصفها عاود كونها بغيرها ومنها فخرج في الاختصاص باحد هما
 لا يختص الافعال وصفه وخصا خاصا لم يخرج اليه الاحتمال الاول او
 فاذا اخرج منها هي كنهه في اما الصفات والافعال عالم يقع في كنهه لم يخرج علم الاحتمال
 الثاني اقول في كل منهما بحث اما الاول فلان المختص منه كان او توفيق لا يبيح
 الاخبار عنه واما الثاني فلان الجملية منه في اما الصفات اذ كان المعقود ترتيب
 الفاعلية وبيان الفعل فيه ففهم ان يكون كنهه فلا يتصور فيه التوفيق وفيه نظر لانه ان
 اريد بالحق الواجب منها ان الجملية بتعيينه والاما وقت الاسماء سورة اخبار او
 ان اريد المراد في كنهه لا يفيد عدم تصور التوفيق فيها وبيان حرف بان حرف التوفيق
 يكون في كنهه فيكون مختصا ومن يرد في كنهه لا يعلم ما هو قابل له والتوفيق
 هو الاسم ليس اللفظ لانه على التوفيق انما الاسم استيعب في الالف واللام
 الثانية والاختلاف في كنهه هو كنهه ففهم ان وقت كنهه في كنهه في كنهه
 والحرف وان كانا اللفظ مع التوفيق فتولد التوفيق مع الاسماء فيكونا صارفة في كنهه
 بالنسبة اليه من كنهه بالنسبة اليه في اللفظية لانه لا يرد في كنهه التوفيق معنوي
 فيكونا من كنهه في كنهه لانه لا يرد في كنهه التوفيق معنوي
 ان القيد اليه بوجوبه بالتعب علم المعنوية من تافهة اخرى جرة اليه بوجوبه
 ويظهر غير ما هو موهوم به في كنهه فاذا انما قبل القاصد ضرب التافهة في كنهه
 به اسم فالتفاهة في كنهه وضحية عطفها من تافهة وهو واحد الجرة
 والاحتياز امراد من القاصد هي جرة في كنهه اليه بوجوبه الذي يتفهم فيه ان يرد في كنهه
 لان كنهه في كنهه ووصفه باليقين في كنهه ان يرد في كنهه ونبه باليقين
 اصطفا

الذي يدخل فيه الهمز بوجه صفة جزمه على لا يعيد الى لا يعتبر به جواب بدون الفاء
 بعض النسخ به لغة وهو من مذهب قائله القليل من ذلك لم يفرق وليس كذلك
 واطلق النادر وادبه ان ذاك يحمل ما هو عليه انه يعم ما دل عليه من غير ما دل
 وقد شرحه بعض من قصد شرحه به حيث فرقه بينه وبين الاول والثاني ما بين
 عليه قوله الذي يتجه الى جعل ان تعقد ما يجره ما علم ان قالها على تعقيد الفعل
 مضارع جملته حاله والوصول به صفة في حق الترفع عن الابداء فيه قوله ان راجع
 الى ان تراها الى الالف واللام في التعقيد الذي هو الضار على ما يفتقد به
 اذا تيقن غلامه راجع الى الالف واللام فاستعملها على هذا المعنى اي مع الذين في هذا
 الفعل لا بين الفعل والصفة مناسبة ظاهره فيكونان في الحقيقة اسما لاحرف
 والكلام فيه كذا كانت كلاما منعاه صهورة الفعل حفظا للثبوت كل التوقيف
 ومثل قوله يقول للثبوت وايضا في اللفظ ما رتبته صوت الجاء التجمع اراد الذي
 جزمه واشد ما ماول بانه اسم وانه اشتد قوله قوله وحرف الجر قال ان راجع وانما
 اخفى دخول حرف الجر بالاسم او دونه باله دخول لان الظاهر انه معطوف على الالف
 واللام لان حرف الجر انما يدخل على الكلام غير ذايه ليجب الافعال التي لا يتعدى
 بنفسها الى الاسماء يجره لان حرف الجر واحد او احد اخر انما يدخل في الكلام
 المتصل على اركانها يجره طرف المسند الذي لا يتعدى بنفسه بعد تعلقه بالظرف المسند اليه
 ايا الظرف اسم الاخر المحمول كنهه باعتبار المعنوية التي لا يكون لها حقيقة
 او تقدير باعتبار اقتضاء خصوصية بعض المسند بمعنى ذلك الحرف وختمت به
 واخذت منه ونظم لك خذت اليه لا يجر الى الفعل في الكلام الاول الذي

فصل في معرفة

قصد التعقيد بغيره يقتضي اباؤه وفي الكلام الثاني الذي قصد استراؤه منه يقتضي
 الاستراؤه وفي الكلام الثالث الذي قصد استراؤه اليه الاستراؤه في فعل الاكل
 حرفه من هنا انما ما قبل ان حرف الجر الذي لا يجره بالاسم لال ليس بغيره لا يجر
 الذي جملته سبيل دخول حرف الجر بالاسم دون الفعل يقتضي العكس لان ذلك تقيمه يقتضي طرفه
 للفعل دون الاسم وانما الحرف فيه لا يعلق له بالاسم اذ تعلقه بالفعل اقول في هذا العالم
 يقتضي استراؤه دخول الاسم اليه اي ان دخول الالف في التعقيد كيف
 يختص بالفعليين اما لجلان ما لا يتعدى الى ان يتعدى اليه كحرف الجر ام
 تفرق بينهما وبينه بان حرف الافعال الى الاسماء دونها منصرف لا يجر على الحاصل اما
 هذه القديمة ان راجع بقوله انما دخل الكلام دون الكلمة فان قلت
 فالوجه في انما دخلت الحاق بغيره وهو غير من غير فيما بينهم ما تنسخ دخولها في ظاهر
 فانظر ان دخولها مع الالف الاسماء بعد حرف الفعل لفظا او تقديرا قيد كليهما
 الا ان الفعل فقط كما توهم مثال التقدير قصدا ايا تقوم زيد في الترافة
 الجرم في الاول ليس باسم لفظا والفعل في الثاني في خذ وفوق انما عملت حرف الجر
 لا انما يتصور دخول اسم الاسم قلت ان حرف الجر لا يكون الالف الاسم وهي
 الجرم اذا لم يجره في الفعل فلا تقتضي حرفا بشرية بالفعل لان الالف
 حرف الجر بالاسم في التذييل ويجب الوضع دونها استلالا بغيرها في الاخبار الجمل
 كما توهم اذ العمل ليس فيها حقيقة بل في الاسم المفرد المسبوك منها على ما تقرر فيما بينهم
 وهذا الاستدلال او دونه الاستدلال بالعكس في ان ويا في الصحة لانه استدلال
 من المؤثر على الاثر وليس بالجر قد يدخل على غير الاسم كما هم لان الجر انما يدخل على الحقيقة

توقيف الخطاء عطف على انهم قد اصابوا قولهم الام للتاكيد وجواب ان عدم
الظلمة على معنى الشرط للحالية خذوف يزل عليه قولهم المقدم المفعول بالابتداء انكر التكم ولا
تخرج من دورى العقاب وتكلم في حق تبين لكن صواب امرى قولهم ما تقولين علم التيقن
لا علم الغل وتبين والتوقيف بالتمام في الموصفين جعل التوقيف والرهود والاستراق
نظرا الى المقام فالاصول على ما في بعض النسخ فاما الاصل واجابا خذوف والاطلاق
وهو الاطلاق منها ونائب التنوين مناديه وقوله وانبت ادوس واليه يولد يقف وان
الماضي بالماضي بقوله اما التنوين العلام وهو الذي يفتح الفاتية المعقولة ان كانت
يسمى بغيره غير الزمان لم يادة على بناء البيت ولهذا لم يدخل في المطبوع خذوف قوله رويته وقام
الاعاق خاوي المختص بالتمام المعجم الاعاق النواحي الخاوي لظلال صوت الله
وصوت ايضا صوى اي خلا خذفها عند الدلالة ومنه قوله تعالى ذلك خاديه يوم
الى خالية الخمر من بفتح الخاء وكسرها لا تهاكم ان كن في اسم موضع في الخراق
الرياح ومرودا اي خال الخمر فاعلم ان الالام ماع الحلقن مشبه اسم فاعل
في المشبه على شيء الالام جمع علم وهو علامة او الجليل ماع مبالغة لا ماع
منع البهق وعطافا وعطافا الفع التراب يست به لا فطر ا به المعرب موضع
منظم الاطراف بكثرة الفاء خالا الطريق عنها ان كلين ملبس الالام ماع
انزبا قطعت فاما اصل الخمر ساكنة ثم حقه التنوين لغيره وبنه اجلاها
بعض التنوين التمرنم حتى يبع القية وانما التنية الاخفش من اصحاب بناء دون
غيره فلا اختصاص لها بالاسم جواب اما لانه ليس فيها ما يقتضيه الاختصاص
بما يقتضيه التعميم لان حرف الاطلاق في آخر الكلمة ليس يختص في آخر

الغيا

في آخر الاسم وكذا الحق ان اولان الفاتية ليس لاجل ان يكون الاسم بل ان يكون
منه ومنه في هذا المذكر ان تنوين العوض لا يتركه او نزله ولا لانه في تنوين
المتكلم على الصيغة اما التنوين المتكلمة فالوجه ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم في غير
تنوين العوض كظاهر ولا يستقيم قوله في الاصل ان يرفع جميع المونث بالالف ان
اذ اسم به مونث لان في العانية والتاينث علم كان تنوين المتكلم لم يجر بقاؤه
الاصح قول بعض خذف التنوين مع لواء الكسرة لانه يقرأ بها بناء على ان التنوين يرفع
ان راجحه فتركه قال صاحب الكيف فمفات علم لم يرفع كانه رعا القم ولانه
لانا انث في لا يسل اما التاينث بالفاء التلغية لانها علامة للبعول بالياء المقدر
لها هذه التاينث لا لا خفصا صراها بالمونث تقديرها كما نبت وفيه جث لانه يلزمه خو
صحا لانه لو كان كذلك لما انت ضمير لقوله هذه مرفا سبارا كانهما ويكر ان يقال
ان تنوين المتكلم لم يمتنع للابو دمي لا خلاف وضع جميع المونث بالالف والتاينث
على قولهم التنوين يخفى بالاسم والكان عاما متناولا ليجع اقم التنوين كنهم
ارادوا بالثنية الاول يقع تنوين الانفاد وتنوين التكملة تنوين العوض دون
الاخيرين يقع تنوين التمرنم وتنوين العلاما ذكرنا في الاصل ان الالف علم خفصا
الاول دون الاخيرين والتعليل العام مجرته في موضع قطع الكلام عليه لو فرض
كما ترى غلام من غلام زيد والقطع للبعق لا يصبو الى علم الاسم لان الفعل متلفع
بفاعل ظاهر او مفعول كذا الحرف لانه محرفا اما الفعل هو او اما الاسم قوله والفعل
ما دخل فيه والسين عرفة لتبين ان المآدسين الاستقبال لانه لما يجي ليجر
لغيره مثل التحوّل والطلب وسوق لم يعمد لانه لا يجي الا الاستقبال فصار على هذا

المرفوع على يوفى وعلان نقيض السوفى بالماضى ليسوف هذا
 لانه ليسوف لم يوفى الاستقبال يوفى اليوم يوفى غدا وكل منها اصل وحكى
 الكون في قوله وحكى الكون ما عطف على يوفى ليسوف وحكى صاحب الحكم سوي
 انهم من هذه النكتة منزعة عن سوف اتفقا وقيل انهم انما يفرقون بين
 ووجوه خبرية في قوله لا يستقبل كيثرت استعمال لان النوع قد يفرق كنع واذ لا تافقت
 مبدية التوفيق لان السماع وكذا القياس به ووجهه على خلافه في قوله ليسوف لونا
 ان الله المومنين اجر اعظمي وتسوهم اجر او قوله ما حاله الاستيف في حالها ما حاله
 اخرى وسوف يوفى في المستقبل فلا يقصد به الا مطلق الاستقبال كما لا يقدر
 بماضيه الا مطلقه في تفرق لم يبعد وعندى ان هذا يستلطف ولا يدعى خبرية
 وما اوردها من السماء والقياس لا يبعد عن انهما على قدر تعلقه وان كثر استعمال
 التين دلالة ظاهرة على اصالته وكثرة استعمال المرفوع في بعض التصورات على
 احتمال ان لا يكون اصلا فلا يترك الظاهر باحتمال وقد تفرقوا في الماضى لم يبعد
 في وضعه اذ قد تنويعه في الحال فهذا القياس يدل على ان يكون في مدة التوفيق تفاوت
 كل في مدة المضي فيوضه التين للاستقبال القريب في الحال هذا التوفيق ليس تنويف
 حدث بل هو تنويف بالطاعة فذلك قال ان ترجع اعلم ان للفعل حدث وهو قوله ان
 على ما به التي حقيقة او اعتبارية وعلامة ما به علامة والماد منها الخاصة وقد ذكر
 ابن الحاجب ما دل على معنى في نفسه من ثابا حد الاخرى الثلثة وكذا ان ترجع
 في سبابه وكذا صاحب القلب مع زيادة تعرفه في الاسئلة الواردة على ما ذكر
 الترخيري وهو ما دل على ان حدث بزمان اي كلمة دلت جنس شتمل انواعها

وقوله اقتران حدث بزمان يخرج الاسم والمرفوع والماضي ليدخل الالف
 والزمان ليدخل الالف الزمان وما اوردها عليه بعض ما قبل بان الحدث والزمان
 خارجان عن الالف لانهما متعلقان بالاقتران في زمانه لان تعلق الحكم بفضاء
 دون المضاف اليه المقصود منه التميز والاقتران ليس له لول بل جال الزمان
 على الحدث والزمان دلالة واحدة ولين سلم فالتميز ليس به انما هو التميز في الزمان
 لا يحصل الا بهما فيخرج في قانون التوجيه لانه مشترك في الزمان فيخرج الزمان
 بهذا اليمين على ان هذا اصطلاح منه وما اريد في الالف ان قصده في الالف
 والماضي المضي في هذا الفاضل لا يرفع له افعي الالف لانه اياه فليتا قبل الالف
 العلامة المحقة بالفعل فتم ان يكونها في قول قد تفرقوا في اختصارها في قوله
 وحيث يدخل على نوعين الماضى والمضارع بخلاف التين والسوف وهو كمن
 الآخر دايما فحقا ما اما اذا جعل اسما ملا اذ علامة التميز في قول كذا الالف في قوله
 الف في قوله لانه بزمان اخره واما فذلك فهو اسم افعي واما افعي في قوله بالالف
 جمع له قوله كما عرفت على نوعين ويدل على قوله لانه وضع تنويع الماضى في الحال كقولك
 قدركب الالف في يقال ذلك ليعوم ينظرون زعم الخليل ان هذا المنة ينظر الخبر مثل
 قولك قد تفرقوا والافات ومنه نحو قول المودون منظر في التفرقة قد تفرقوا
 انفصلا ان قرب قبالا وما كان هذا المنظرين المتوقعين لوقوع ما يكون
 وهو محتمل مقتضى لان يكون تنويع المستقبل في الحال دخل على الماضى الذي
 على الوقوع

هكذا ينبغي ان يتحقق ويخرج زيادة الكلام

فيه التعليل عطف على تقدير الخاضع الى لانه وضعنا الفعل المستعمل في
 التصريح وقد يكون بعينه كما قال قد انكر التوابع من هذا النامه وكان الثوابه تحت
 لوضعا وهو ان التعليل الفعل المستعمل نحو ان الكذب قد يصدق وخصوصية
 الموضوع او خصوصية المحول من العلم ذلك لاننا قلنا ان قد يصدق بغيره الحكم
 قالوا انما هي في الحقيقة نحو قد سمع الله وقد علم الله واذ كان وصفه لما ذكرناه
 احد المقادير الثلاثة فيمنع قوله اذا الالف على الفعل الخاضع ناطق بالمعنى الترتيب
 والتحقيق او الفعل المضارع بالجر ناطق بالمعنى التعليل والتحقيق والالف لم يكن موضوعا
 لما قلناه من موضوعه بل هو ما اس بعض علاقته وقول ابن وسوف واما اخفى
 وقولهما بالفعل ان جئنا الفعل ولهذا اوردنا على خلافات بل لانها وصفنا
 للاستقبال لان اهل اللغة قالوا انما يخلص الفعل للاستقبال في اتم موضوعه
 له الا ما خلاصه فلا يجوز قوله على الامر وان كان مستقبلا والاستقبال
 الالف الفعل لانه في الترميز انما لم يدر فيهما فتحة الالف الفعل والاختلاف
 الموضوع لم يدر فيهما احد يستخرج وسوف يخرج في سوف ياتي في تقييد لانه
 ما اذا واصل بين غير ما جعلت الزيادة في البلاغة في الالف لانه لا يفسد
 ابيادة المعنى في زيادة التعليل في موضع وقد سبق الالف في عليه والالف عندها
 ان بعضها وقول ج ارم يدخل تحت كل جازم اسما نحو في قرب اقرب كان وقفا
 فو لم يخرج وما يقرب وان يقرب زيد اقرب لان كل جازم
 لا ينفك عنه مع الاستقبال اذ كان او عرفت انك كما عرفت لا بوجه الالف
 وانه لا ينفك وقد كان ينفك خلف هذا الاستدلال ثم فعله لم يتوقف بل خلفه

لانه بل لصورية فهو مستعمل الماد الواسطة فاختار الاستدلال الآخر فقال انما
 اخفى وقولهما بالفعل انما هو عام لا يختص بالجزم بل بالالف بالفعل اختص
 اختصا مشا اختصا للجزم بالاسم على ما سيجي ثم بعد ذلك من اختصا صريحا والالف
 ثم احد الامرين المحذرين اما عدم اختصاص الجزم بالفعل واما تخلف الالف
 ثم في المنع والالزام مع مسقطه فلا فيما يكون هذا الاستدلال سريرا او التوابع
 غير سريرا ومنها اتصال التفسير بالالف الموقوفة نحو كرمته والكرم والكرم ما يكتف
 كرمه ما لم يكتف به واحد الحثرة اما مثل صريحية وهي اختلاف الالف في باخلاف
 التفسير وحسن زنا بالبنات في المسكنة فانها لا تحق في افعال بل مسكنة في التفسير ايضا
 نحو زيد فها ب اي ضارب هو كما يسكن في الافعال يقال زيد ضارب فرب هو واما
 البارة فلا يصلح الالف الفعل لان غير البارة فاعل ولا يكمل مبداء والالف في الحق
 به فمما سبب الالف في ذلك الاستدراج التام والافتقار دون غيرهما اعناق الالف والالف
 ولان منتهى الاسم وجه سلامة بالالف والالف والالف واما في هذا التفسير فيها
 الفومها وادفها فلو كان هذا التفسير لا يحمي له قال ان كان في فاعله
 احد ما لم يلبس ولا نرم الاستقبال فحل البناء عليها في السبب ولم يتوقف
 لانه البارة كانت اعلم في عليه ورجا منه الجواب فقال منتهى جيا وعلقه الى المعنى اراد
 بالالف اتصال قوله والفعل به الفهم الموقوف بالاتصال المعنى في التفسير دون الالف
 المعنى التفسير في ان حين اذ اريد بالاتصال المذكور الاتصال التفسير في
 تيناهل هم الاتصال الالف الموقوف البارة الالف في انك اطلت ضربت
 وقمنا في ان يقال قد اتصل هذا الفعل في لانه هو بالاسم ان

ان الاسم بوجه ما شرک علی اصل البناء انما هو السكون لان فيه بعدا عن الاعراب
 وعلى ما قيل انما ثبت برتبة الماخض بالمضمار مع ما يوجد المذكورة لتعقبات اعرابه وفوات الحروف
 له بناء على السكون لثباته في الالف متفضل عليه في الالف على الاصل
 ولا يخرج عن السكون لثباته في الالف متفضل عليه في الالف على الاصل
 واضم اليه فكيف يحذفه انما ذلك الباء والحاء فثبت الفتح بينهما للثبات
 فثبتا في حرف ما هو لانهم السكون وهو الالف وفعل الفعل الالف على الحرف
 والزمان المتحد المستقر للتبادل بينهما اذا اقتضاه وهو ثابت وبما فثبت
 ابد الالف بوجه اخر ما يجب كونه اوجه اما السكون فعند عروض الاعمال كونه
 دعاء الواو والواو والياء والالف اصل فيها دعاء وري وقد ثبت من اصولها
 ان الواو والياء اذا حركتا او انفتح ما قبلهما انفتحت الواو والياء في قيل وضع
 المظهر موضع الخوا والالف لا تقبل الحركة ولذلك السكون واجب عند
 بعض النحويين وهي الفخاير السبعة المتحركة المرفوعة التي فيها البناء التي الفخاير
 وخايرها واجبة وفيها الحكاية وانما السكون اخره عند حروف هذه الفخاير فمراعاة
 نواها لمكانها فيها هو كالكتابة الواحدة ايها الفعل والفعل اذا الفاعل كالجزء
 من الفعل على ما بين ان تاتى بغير دليل وقوع الفاء فيهم وواو وياؤه
 بين الفعل وانما به ان يندول له اليك اذا كان التثنية كان او كان ثم كما
 منصوب بوليته بغير الفاعل بالفتحة في خوفه بغير بناء او انما التثنية مع او التثنية
 فخر بولت الواو اذا كانت مرة فاقبلها معنوم ابد على ستة الواو ولان
 اذا كان بين السكون والاسم ابد جعل التثنية دليل عليه **قوله** وانما ما يتاخر في

في قوله وانما ما يتاخر في
 في قوله وانما ما يتاخر في
 في قوله وانما ما يتاخر في
 في قوله وانما ما يتاخر في
 في قوله وانما ما يتاخر في

على اوله انما يدور به اربع احوال انما في مثل الفعل فاما كان على اوله ان
 الحروف التي بين الالف والياء اربعة احوال وهي التي تنطق ايتين ويستمع فيها حرف
 الفخاير مع حصول اثباته بنية وبين الاسم بناء ليست مطلقة بل دليل ما ذكره
 المتقرب بعدد وهي الالف والياء والياء والياء والياء والياء التي على طبقات
 التي للمعجم وحده والاول التي للمعجم مع غيره اخبرنا عن بناء التثنية فانه
 الشبب حقيقه بالبناء وهو الحاء ومنه تاء المعجم ومنه حاء المعجم ومنه نون المعجم
 انه واذا اجل فيه نوجب اعلم انه لا بد من بيان ان الفرق بالبناء واول
 انقطاعه وبينا ان الزيادة من الحروف ومن هذه الحروف في الاول دون الآخر
 فقال ان ترجع انما اعتقبته انما يدور به اربع احوال مع ما يرجع بلفظها على كل
 واحد بقوله لانه انما انما وجبت الخالفة بين لفظ الماخض والمضمار مع
 معنيهما والاصل ان يوصيه الحق معنى لفظه على حدة فهو صان الالف اذ كثر
 ما يقع التي طبقت في الالف والاول ويحق الامال ولهذا اختلف العلماء في وقوع
 المشترك وادرك كل على مدحاه في كثرته ولو كانت الاصل ما ذكرنا في وقوعه في الالف
 حقا في وكان الفعل اي الحرف اما حادرا في المعجم وحده او صادرا عنه الى
 عن المعجم مع غيره او صادرا عن الفخاير او صادرا عن الحروف لم يترك المثنى
 اما لانه ليس لها صيغة في المعجم والكورس واما لانه غلبت له كثره على الحروف على انقطاع
 الحقيق طبعا واجبا لما ان يندول في الالف حروفا لا كثرته اخر نزل على المعجم
 اثباته اما على الزيادة في الاول وكون الزيادة من الحروف ببيان انه لو كان الفرق
 بالنقل او بغير بناء ما كان الحروف الزيادة في الآخر ما كان المعجم اربعة الواو

الانية ولادون الى السوم الانية من تراحم الزيادة وكما كة العبارة فزادوا
 حرفا لتدل على المضادة وعلية هذه العلة اعني وقوع الفعل من المتكلم وحده او
 غيره او من الغائب او من الماض لا فرفا فم تزل علم هذه العلة جرم على ستم
 العلة في ما بينهم طلب الاجابة اليهم المثل والهر بزم التطويل المثل لانه ما بين
 فيه الطباع وشيئا اما اوراق السماع بخلاف التطويل اذ هو يسهل بكثر عند
 الاستماع لكثرة الحروف وكثرة غلابة في تخفيف بعضها بالزيادة دون بعض خفف
 لا سماع الحكم فوجدوا الحروف بالزيادة لتلك العلة على المقصود حروف المنة
 واللين اي الواو والياء والالف لكثرة دورها على الستم في الكلام اذ الحكم
 لا يخ منها ان تلك الحروف او من بعضها اعني الحركات اذ لا توجد بحرية خالية عنها
 او من بعضها فيكون باعتبار جرمياتها في النفس ان تروى واستسلسل ما فيها
 مستزمنة للتحقة الجارية لتقليل الستم الزيادة فعدوا اي قصروا الزيادة
 هذه الحروف بين اولها الى زيادة الالف لانها اخذت في فوجدوا ما سكتة تغتفر
 الانية ابنا في كونا لينا الانية ابنا علم ان بينهم فم ب الحروف ولذا اير كل
 منها بالآخر والهاد ان كان مثلها في ذلك لانا الالف بين اليا والهمزة التي
 ان يلبها اما الهمزة كثرها في الظرف الغير اجدر لتقاعده في الستم بالاعلى بناء
 على ان الحروف مبسوطة في الفاس فيها من الية اما الخلق وخصوها بالسكم
 وحده لم اعم فترها اول انما لانتها الى الالف الاصل اي سكتة اخف فاستوف
 الحكم بالاف لان الانية الكلام من ذلك الانية الخازن منها ثم عدوا
 الى زيادة الواو لانها طرف من الالف فوجدوا زياتها اولا تفتح في الاستماع

من السبعة

من السبعة التي اذا تدا شيعا وهر كم به الطول فخذ بالخلق فاستعمل ما نفع لا
 ستم في شيعا بناء على الكثرة الخطية لانا ان شاء الله ربنا يجمع واد
 الحذف فلو زيدت عليها واد آخر من العلة ثم اذ حلت على الواو العلة
 وهذا ليس ملازم بل هو من اجل الاستماع فم ادبيات بل هو الاستماع
 منية في بعض المواضع لانه دخل لادون الاجزاء الا مثال اي الواو
 الحروف اما حصول الاثقال وكما قصود الاصل في اجتنابها بشيئا في الكلام
 فم ينج الكلام بنج بالفتح والكسرة وشيئا وبها بالفتح والكسرة انما قصود حصول
 الاستماع في قوتها عنهما اي الواو والياء اي عا هذه القوتين التي في الواو
 واد زالة لانه الاستماع لانا ان التا كثر اما بغير منها اي الواو كثر
 بغير الجهر في وجاه تعدل قصرت في بغير خلق كالاصل فيها وجاء
 واد ان كذا اذ كثر الجهر في الصياح وجعلوا ان التا العلة في الواو على
 للخطاب ولتأنيث كثرها علامة للخطاب والتأنيث في الحاف في حروفه وهر
 محل المضارع على الذين قبل لم يفرق بينهم كما فرق في الحاف اجاب بان لم يفرق
 بينهم لانه لم يفرق في الالف بين اليا والياء في السكتة لانا
 في احد الوضوح اذ في الخطاب او في التأنيث لوقوعها اولا لا تفتح في
 بال كن بدل بالكسرة او على بالفتح بخلاف الحاف لانه يفرق فيه بالسكان
 السكا لوقوعها آخر الذين قبل هبان الالف بالسكان لا يفرق في الالف بل في
 اة بالفتح او بالكسرة فلم يفرق اجاب بقوله ولم يفرق فيها ايضا لان السكتة
 اليه لعل بالفتح اليه للسكتة فانه لوقوعه في المضارعة في يعلم مثل العلم

من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مقارعة من جهة اللفظ
 فكلما ارتفع اسم الفاعل في مكانة وسبيلية وتعداد ووقوعه في صواب وديم
 في الشان الجردية وصدق وديم واما المقارعة من جهة المعنى فمن وجوه اربعة
 اثنان في تحقيقه صالحان للزمان للاحاطة والمستقبل ان ضل في زمان يسكن به احد
 لاسم التبيين ان يقال بدول اللام عند الكوفيين فلهذا امر المقارعة
 اخذ بقولهم او بالاستقبال بدول السين كما ان اسم الحبيش ياء امته ان غني عنه
 كم جل يتبع مع انا متعددة على سبيل البذل ثم يخفى ذلك بواحد منها بقاء وتعيين
 ما يطلق عليه فلهذا يميز بدول التوفيق على البذل وفي بعض النسخ لام الوجدان
 فتعين ان امر المقارعة انما يتعدى بذكر اللام لانه اذا لم يذكر ما هو انتم
 بل هو فكل واحد من الالوانية لانه ذلك المحيتر ليس الاشارة الاستقبال والتميز
 لاحد من الالوانية دون الاخر وليس ان تقول جازية الالوانية وان لا يستغنى
 عن اللام لانه انما انما بانه انما وقت في شيا وتختصر بكونه لا يبين
 احده من الالوانية بونية من خارج وتاثيرها انما ان المقارعة بذكر اي يكونه صالحا
 لاحد الزمانين المذكورين لاسم التبيين واختصاصه احد من التبيين
 قدش بالاسم فكونه صلي على عليية والفعولية والاشارة بغير لكل واحد
 واختصاصه في الاسم بواحد منها ان في الفاعلية والفعولية والاشارة وعند
 دخول احد العوامل ان الفاعلية عند دخول عامل يقتضيهما كجاء زيد او بالفعولية
 عند دخول عامل يقتضيهما كجاء زيد او بالاشارة عند دخول عامل يقتضيهما كجاء زيد
 ومن ثم يميز كما ان المقارعة صالحا لانه للاحاطة والمستقبل ان لا حد لها لاسما

من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستعمال
 المقارعة من جهة اللفظ
 المقارعة من جهة المعنى
 المقارعة من جهة الاستعمال
 المقارعة من جهة اللفظ
 المقارعة من جهة المعنى
 المقارعة من جهة الاستعمال
 المقارعة من جهة اللفظ
 المقارعة من جهة المعنى
 المقارعة من جهة الاستعمال

التبيين

لاسم التبيين ثم تختص باحد من التبيين او يدخل عليه ما يقتضيه الاسم او التبيين
 وتاثيرها انما ان المقارعة بالشيء قد اشبه لاسما التبيين كالتبيين ووقوعه في
 والتبيين لاسما وهذا الوجه فاعلم انما اشتراكم وليست لغوي لم يذكر الاختصاص
 وهو مقصود في التبيين عند وقوعه في التبيين فان التبيين مثلا مشتركة بين الباء
 والهاء والياء واما التبيين الشان الما يميز ذلك ثم تبيان اما احدهما اية اداة عند
 التبيين والياء انما اشبه اسم الفاعل من جهة مبادرة التبيين من رتبة في كل واحد
 منها ان في اسم الفاعل والفعل المقارعة في الحال متعلقا بمبادرة عند الإطلاق
 كزيد يصعد ويزيد يصعد فان فيهما يتبادر التبيين اما ان زيد ملبس في صوته في هذا
 الحالة الخاصة واما مقارعة للاسم من حيث الاستعمال فمن وجوه اربعة
 موقعا في قوع المقارعة موقعا للاسم كزيد قائم ويزيد يقوم فان يقوم واقف موقعا
 قائم لا تميزه الوقوف موقعا للبناء موقعا لموقعا والفعل موقعا جلة فلا يكون
 واقفا موقعا نفسه وان ادخل لام الابداع على كل واحد منهما كما في المقارعة
 والاسم كحوان زيد قائم وان زيد يقوم نقل اشبه هذا النوع من الفعل
 المقارعة للاسم من جهة الوجوه المذكورة ان في بوجه له واستحقاقا بوجهين لفظا
 يسمى مقارعة ولا يميز تسمية الفاعل مقارعة ما بوجه وهذا الوجه لانه اعتبار
 التباس في التسمية كتميز الاسم على غير حال الوضع فلا يصح تفضله بوجه
 في غير المسمى على ان المقارعة من هذه الوجوه انما كانت في حروف المقارعة
 فلا حظ في التسمية فكان الواضع على لفظه وتصوره معا في ثمة اشبه محلة
 للفعل ماضية وما يستقبل وما يشتركان في سبيل باسم الاول بالماضي وان زيا لفظا

والثالث بالوقوف ارادوا ان يوافقوا في فوضي اول لفظ الماضى
 على الصفة المحمودة فمما لم يرد عليها من فاضلها في سائر اللفظ زائد اللفظ
 الماضى والابا لم يرد على المضارعة المعنوية مستغنا للمضارعة اللفظية والاستغناء
 فظهر ان الالف على المضارعة انما هو حرف فاعلم ان الالف المضارعة فاعلم ان
 اخذ المضارعة من الاسم الاعراب واعرب بوجوه اسم الاعراب لانه بغير الكلمة
 لفظا ومعنى بخلاف غيره من الالف ان مقتضى هذا المضارعة ان يعرب بجميع وجوه
 الاعراب الاسم التفعي والانتصب والمجرى فلو كان الاجبة عدم الاضافة منه من الفعل
 وعرف المجرى مكان الجبه على ما سلكه في موضعنا ان شاء الله تعالى وسواء هذا
 الباء كما اخذ الاسم منه العمل وعلى اذا كان بغيره واذا دخلت على اسم
المضارع لام الابداء فخلص الحال بفتح اللام من خصل الشيء بالفتح فلو صا
 اياها رخالها قال ان رجوع الالف الكلام في قوله ان زيد يفعل فخلص المضارع
 للحال معينه اياه لانه بتخفيف اللام من اخلص الله الذين لا يشهدون بانه خالص
 بفتح جات واعتبار معنى التوبة فيه مع بعد ذكره ابو علي حيث قال لا يوجد الاسم
 الحال وقال ابن مالك ليس بخلصه بحسب الاستقبال لقوله تعالى انا لخير منه ان ابا
 به وان ليكم به يوم القيمة ونقل ابن ابي عمير عن سيبويه انها بوجه استقبال
 تليها والباء مع ان يوزن ما روي مستقبلا بانه حكايته حاله وفي الخبر في وجوه
 وهو جواز حذف المضاف ايضا يجوز ان يكون اللام للذكر كما في الالفين
 اخذ كويتين في التثنية فان قلت اذا كان اللام للحال فكيف صلت حرف
 الاستقبال الاستنهام لانها لا يكون بوجه جامعة اللام اذا كان للحال حرف

الاستنهام مكان التثنية بينهما قد جامعة ما قوله تعالى وبقول الانسان انما
 سوف اخرج حيا او بقول الانسان انما ماتت ابنتي ولعلي سوف اخرج حيا
 قال رجعا اما سوف جازع من الالف او من حال الفاء حين تشك في الموت
 والهلاك بعد وجه الاستنهام والالفين ان يكون يخرج ان يكون حيا
 من قوله تعالى عاذا بالله ان كان نارا انك بحيث اخرج
 عن نظيره وفعله فمما لم يرد على الالف سأل حيوة مبنية بحيث تكون فارجع
 عن نظيره ما اخرج الميم في الالف من حيوة الميم في الالف من الالف على ما سلكه
 النور فمما لم يرد على الالف من حيوة الميم في الالف من الالف على ما سلكه
 هذه اسوة الله لم سأل على ما اعطاه اياه في الالف من الالف من الالف ودخل
 ان تشك في حيا او جازع الخاف والالفين في الفاء ان رجع من الالفين
 واللام بايديهم منها لك الشايرة والذهب من كونه الاكاسرة والقذف في قوله
 اهل النوب والشرق من العرب والمؤمنين بعدهم من الالفين على الكفر بالدينين
 اما انما في الزمان وعاد فخره عليه والمؤمنين من التواب ما لا يعلم كنهه فلما انما
 ان اللام بغير معنى التاكيد والحال في الالفين انما سوف اخرج حيا
 يعطيك ربك فترضى قد جرد معنى التاكيد بوجه الاستقبال في قوله انما سوف
 اللام ما فائدة المعنيين ثم تجزئة لاحد هما كمال التثنية والتوكيد في الالف
 فانه بغير التوكيد مع انه عوفي عن غيره الى يري انه بغير التوكيد والتوكيد في قوله
 ذلك لم فمما انما للتوكيد من الالفين معهما اي ذاهبا عنه معنى التوكيد في قوله
 ح والالفين والالفين للبعين الالف التوكيد وانه معني الضم في الالفين او اذهب

فلما انما

ما كان يستوفى مضارعة لطلب العقل الفاعل الخاطبة كاستحقاق الفعل لتفعل
 وانما قد لاحتمال معنى آخر وهو ان يكون المراد حقيقة الفعل لا بوجه ارادة ولا بخر
 كثيره الاوامر وحتمه بقوله مشتقا منه وبجمله على طريقتي الفعل فتكون ال
 فان قلت ما ذكرتم من الاصل في بيان كيفية اخذ الامر منقوض بما مر من ان
 التبع في الافعال قال ما بعد حرف المضارع سكن وبعد كسر والهمزة مفتوحة
 مقطوعة احب بقوله واداة قولهم منكم من اكرمهم بقطع الهمزة ملان الاصل فيكم
 تاكرمهم بالهمزة مكتوبة ما فيهم اكرم لان حرف المضارع هو حرف المضارعة هي
 حرف المضارعة يدل على جميع الافعال فوجب ان يكون الاصل فيكم تاكرمهم فاما لامرهم
 الاصل فيهم فموقوف على اى احسن ما يتصل به ففادى فلان من كان اذا اظهره
 وحاماه بذلك ان يبنى الامر على الاصل الموقوف على وقوع الاستباس بين الامر
 الجرم والثناء وبينه وبين الامر من الامر في مثل لو قيل من تفرع بضم
 بكسر الهمزة لم يعلم ان امر يقرب التبع ان تفرع بالثناء قال قلت فلم حذروا
 ما بعد حرف المضارعة احب بقوله وانما حذروا الهمزة من المضارعة ان الفعل
 فمراعاة اجتماع الهمزة بين ما كان في فعل التكم وحده فقط لم ان لا حذرو
 في غير هذه الامور فانما في غير هذه الهمزة احب بقوله وقد حذروا الهمزة لطلب
 الجرم والثناء بدو بيت الامر او هو طريقتي مسكونة فيما بينهم اذ لا حذروا الى
 السب او لا حذروا من هم الى الاقارب واجب عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف
 من الهمزة بين ما بينه وبين السكون لان الاصل في الافعال بناء على سبقت اليه
 انما قد حذروا الهمزة لان السكون لا يبنى الا حذروا الهمزة

في قوله حذروا الهمزة
 في قوله حذروا الهمزة
 في قوله حذروا الهمزة

ليدل سمته ولا يترفع اليه عما يشاء فيبقى فكان ادما لا يشاء ان يصف فكان يصف
 ان لا يجعل من هذين الاصلين الا ان يكون معتقلا وهو ان الشبهة كانت
 الخاف والمضارع واداة التثنية ان كين اكون الكلمة على حرف او غيرهما وان
 قال التثنية وانما احب منها احب من غيرها ارجع الى الافعال وانما احب منها
 من المضارعة وبنى على الكلمة منها ما يبنى على الكلمة وهو انما في حصول التثنية بين
 بين ما احب وبنى من الافعال وبين الاسماء كما سبقت الاشارة الى انما احب
 بين الفعل الامر وبين الاسم بوجه الوجه فبان ان يكون الامر بغيره لا
 فعل البناء التثنية هو السكون لا اداة يفتق العود عن شئ مما ذكرنا وان لم يفتق
 وانه ان يبنى لقيام مقام الامر ارجع الى ان يبنى ما يبنى من سبب سبب وهو
 علم انه موب بخبر لان الاصل في الفعل لتفعل وهو موب كقولهم في الامر الغائب
 لتفعل وهو موب جملته متبعا على كونه موبا بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قوله
 ان يبنى على الهمزة لم يسم فبذلك فاقسموا وهذا دليل على ان الاصل فيما ذكرنا
 اذ لو لا ان الاصل في ذلك ما كان هذه الهمزة الامر واداة قرأه ان يبنى على الهمزة
 عليه وسلم علم هذه الهمزة فالتفليس فلتفهم او انما جاء على الاصل في قوله
 ان يبنى على التثنية لانه على التثنية بعث الى الغائب والمضارع في امر ما يدل
 عليها كما قيل وانما خص بالية جعلت هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك
 لانه اراد به ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ ان يقرأ
 من اختياره لانه على خلاف قياس مشهور في العربية يقرأون من اختيارهم
 بالية ايضاً لانه على قياس العربية في قوله التثنية منهم جربا على سبب طلب

في قوله حذروا الهمزة
 في قوله حذروا الهمزة

غير تام في نفسه لا يحصل التلطف الا بانضمام اخر اليه فالحاصل انه لا يتصل
 المعنى منه وتبين ان قوله ولذلك ان دلالة مع مع في غير ذلك كلفها بجموعها غمقة
 بجموع الاضافة كماله وحصل جمع وحصل وهو التبع الذي يوصل اليه المادور بط
 جميعها بطه وهي التي تترابط شيئا بشيئا على ما بها المعنى الاسمية والفنية لولا ما
 تلاقت بخلها فلهذا حقيقة ان المعنى قد يكون افراد ما هو مدلول التلطف بانضمامه
 يكون تركيبا يحصل منه التلطف عند التركيب كما فيها فاليه وان كان معناه عند
 الاطلاق الافرادي لا يفهم فالحق التركيب يشترك فيه انواع الكلمة في انه لا يحصل
 الا بانضمام اليه اذ المعنى الافرادي فيتحقق كلفه بنيتها لا يحصل بدون الا
 لتمام بانضمام الواضع في اذ وضعه تنصيصا او دلالة على ما شئت به الاستواء
 وهذا المعنى قوله ولا غير فهو ما لا علم الا بتمام ان لا يحصل مفهوم تامه الفاظها
 بكونه في معنى ثم اوضحه بقوله الايركاته مع في مثل لا يحصل علم الا بتمام
 حتى يتوسط بين كلمتين خوربه كان في الترادف مع هذا سائر الحروف جارة اذ
 فالتوسط بين كلمتين انتم ان يكون لفظيا او تقدير يا فاعلم في هذه اذ في موضع
 استعارته او دال على اية اذ على صورته السؤل المصوب فقال لا يقال لان
 في ذلك انهم في الحروف بطل على لا يتصل علم الا بتمام ان يقول ان ما قد يربط
 علم الاشتغال وسبب الاستغناء والاعمال استغناء وهذا ان الاشتغال والاستغناء
 والاستغناء كلها معان متصويرة بانفسها لا يستلزم في تصورنا انما في قوله لان نقول
 ان هذه الحروف في اذ علمه والما قد تزل علمه انما كونه اذ الاشتغال والاستغناء
 والاستغناء بخلافه متعلق بانها في ان لا يربط علم الاشتغال لا بغير لفظ او

المعنى اذ لا في 2 لقوله ولكن عند الخبير ان انضمامها يربطه في تدل على الاشتغال
 لا على الانضمام اذ بل عند الاخير زاما الاسماء والافعال لفظا او تقدير كلفه وبنيتها
 وقد لا يربط عليها دلالة الاشتغال بل مشروط بحسب الوضع في دلالتها على ما ذكر
 متعلقها اذ لا يفهم ان يقال في واقع ولو كان دلالة على الاشتغال على طريق الاشتغال
 لفظي ذلك كما في الاشتغال واقعي مع لفظ في عالم يربط على معنى الاشتغال على الاشتغال
 لم يصح الاجابة عنه واما كان لفظ الاشتغال بربط معناه بالاستقلال فهو الاجابة
 عنه ومع هذا ان معنهما سائر الحروف في حكمه وهذا ان ما ذكر انك تخرج في
 آليا مع قولنا المعنى في المعنى والحكم واذ اذ بينهما اي بين الاسم والفعل فيكون
 حدثا ولا يحدث عنه وهذا هو الا ان لا يربطه التوقف على الاول انه في كل خبر في
 وان وبعين وفوق ما يفهم ذلك مما لا يفهم لانه لم يجز في المواضع استعمالها الا بمتعلقها
 وحل ان غير مشروط في دلالتها على معانيها الا بغير اذ في وان لم يتفق مع استعمالها
 الالب كمالا عارفي الا بغير ان وبعين صاحب يفهم منه عند الا بغير اذ كلفه
 وضعه لغيره في ما هو التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس في هذا هو الذي
 اقتضاه ذلك المضاف لانه لم يربط على معناه له ذكر دون غايته في السبب لان لا يحصل
 التوقف منه وضعه هو لا يستلزم عدم الدلالة اذ في ذلك ظاهر بين عدمه في الواقع وبعين
 عدم قاندة الوضع مع الفهم قبل وانك من كلفه علمه وعنده الكاف في الاسمية اذ
 معناه في كلتا اليتس واحد واجب بوجوده اذ في ذلك العلم بيقين هذا
 التقدير فيه اجماعا بسببين علم ما علمه تفهم فيها وفيه تحل في الحكم اذ الا ذكر الحكم
 فظهور ان معنى الحروف في اذ علمه في كلفه واذ في الذي في كلفه واحد

فاعلم بان الاول اسم وان حرف محال غير مستقيم واما ان فلان فاعلم بان
 ذلك متعلق بشروط فيما يجسب الاستعمال وان اردت حقيقة الخالف ذلك فليكن هذه القصة
 مع ذلك حتى يحصل لك الجواب المتوكل ما اردت صور انفسه في ان نظر الو اصف
 في وصفه يكون المخصوص في اللفظ بخصوص المعنى كانه الاعلام علام وفيه يكون
 التعميم المعنى كونه رجل حتى لو اريد به شخص بعينه وخصه لا يكون حقيقة فيه
 وفيه يكون التعميم اللفظ بخصوص معناه بان يلاحظ انه كلما يندرج فيه كونه
 الالفاظ كقطع المشتقات وقد يكون اللفظ لخصوصه بان يفهم بلفظه
 امر عام كانه اذا بخصوصيات حتى يكون الموضوع لتلك الخصوصات مع التفصيل
 ان الامر الحكم العام لما حصل ان الواضحة عين اللفظ لتلك المخصوصيات كما يلاحظ
 فلفظه ذلك الامر الحكم العام كنعين لفظ هذه اللفظة التي جعلت فيها اللفظ العام
 ذلك بلفظه امر عام وهو مفهوم ان اللفظ بخصوص حتى اذا اريد به بخصوصية
 كان حقيقة ولا يرد به التعميم اصلا فلا يقال هذا او امر او احد ما يشاء اليه اذا
 فمحققا فنقول الحرف وضع باعتبار المعنى عام وهو نوعه من النسبة كالاستدراك
 مثلا لفظ الاستدراك معان بخصوصه النسبة لا يتبع الا بالمتصوب اليه لا بغيره
 ان من النسبة لا يتبع الا بالبعد فاللفظ مطلق لا يتصل به ذلك النوع
 لانه الفعل والاعمال الخارجية وانما يتصل بالمتصوب اليه فلفظه بلفظه بلفظه
 فانه ليس فيه النسبة بخصوصها بل قد يكون لنفس الذات وقد يكون له انما بلفظه
 النسبة وقد يكون النسبة لا بخصوصها كالاستدراك والفعل فانه نسبة لحدث اليه
 موصوفه مفعول به والكاف مراد به ما ملئوا وتجوز فيه مطلقا من غير بلفظه

المخصوصيات

المخصوصيات اسماء اسما ومراد بها تلك بخصوصياتها ان ملاحظة خصوصياتها مراد
 فلا تجل بلفظه ذلك بالاعلام التي ليس كانه اسما لاسم المستمرة فلا حكم فيها
 ان الحرف لا يلاحظ حديثا ولا حديثا عن خبره فاعلم ان اسم الحرف ايا ما كان يكون
 كاذبا بما لا اول فلان الاسم خبر عنه وقد كان لا يلاحظ عن خبره التسمية والاشارة
 فلا حديث بانه لا حديث عن خبره التسمية لولا ان يكون مسبوقا بمقدمة وهي ان الحديث
 عن الحرف اذ اللفظ او معناه الاول جازم عن خبره التسمية مع التسمية او خبره
 او خبره مثل من كلمة واللفظ به من مركبة والحرف يدل والاشارة ان يكون بلفظه
 او بغير لفظه والاشارة بالاشارة في معنى الحرف غير متوكل بان كان والاول ان يكون
 بلفظه مع ضمنية والاشارة في الضمنية كونه في معنى مع بلفظه واللفظه في خبر
 الشق ان يقول بغير الحرف في حديث عن خبره التسمية لانه في العالم بلفظه لو كان المراد
 معنى الحرف ومعنى الحرف لفظ الحرف ليس كذلك بل حديث عن خبره التسمية بلفظه
 الاسم وهو لفظ الحرف وليس كذلك بل حديث عن خبره التسمية لانه في كل
 حرف ولا يلاحظ عن معناه بل في اللفظ فله لا يلاحظ عن معناه بل في اللفظ فله لا يلاحظ
 لوجود الحديث عن معناه بل في اللفظ فنقول ان الحديث عن لفظه لانه معناه والاشارة
 المعنى مع وهو بلفظه ليس احداث وقت فلفظه مع لفظه لا يلاحظ عن خبره التسمية
 حديث فيه من معنى الحرف فنقول حديث ههنا عن معنى الحرف ولا يلاحظ عن خبره التسمية
 ولا قيل موصوفه الضمنية اسم به وهو حرفه ووجه تقديم الحديث من جهة الحرفية
 والحدث في عدم الحديث من جهة الاسمية ما قرأه كان احصاها انه فاعلم ان
 علمت ان كلاما في كل واحد من هذه الالفاظ التسمية ان الاسم والفعل والحرف في كل

فما علم ان ان اذا اختلفت منها ان في هذه النوع الثلثة اسما او اسم وفعل
 واما اسميا اي المتعلقين اسمين والمتعلق اسم وفعل كلاهما وجملة فكان ان كلا
 من هذين الثلثة لا يكونان معاً في الكلمة الواحدة لانهما على ما ذكره كذا يكون
 من هذين المتعلقين نوعاً من الكلام الابعد لانهما لا يتيان وحصول الصورة الوحدانية
 بين الحكمين لانه الواحد لا يطلق على المتعدد ومن ثل ان الجنس اطلاقاً على النوع
 فما دام بتعدد دس لا يطلق عليهما الكلام فوعدت القوذة اما الانفراد وجملة
 كمن غير محقق كنهها مفعولان فمزيد في الجواب كلام والحيوان الناطق ينقل ينقل
 قديمة وجملة الشرطية ايضا فاذل حاجة الى تخصيص الدعوى بقول الجازم كقول
 قال ان رجلا من الكلام وهو اللفظ يطلق على قسمي الترد والاربع واللفظ وال
 شارة وما يغني عن حال ان يشاء من الكلام كذا علم في النفس المعاني التي يغني
 عنها ومع اللفظ المكنى فادوم بعد قيل في راجع ما صرح به في موضع كتابه
 من ان لا يطلق حقيقة الا على الجبل المعقود وهو من هذين التي هي هذين
 التفاتاً به اخذ المذهب قيل هو حقيقة في التفاتاً جازية لتكامل حقيقة فيهما
 مع مذهب بعض علم الخطاب قال به ابن المنذر والخلافة في مقصد رتبة ودرجات
 الكتب في اللفظ انما يطلق على ما يحسن السكت عليه لفظه او قولاً وكلمة
 الاول بعد ما التنازل المسمى والباقيان مما علمنا في عدمه كذا كان القول
 وافعال بعض المواضع علم ان في الاعتبار جازات يعا مكانة حقيقة دون
 الحكم كان بياناً بالحكم او لا وذلك اي قول الكلام بفتح السكت عليها لا يشاء
 ذلك الابعد الاسناد بينهما كما ذكرنا ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالحكم المفيد

في الحكم المنفرد

في الحكم المنفرد مع وجه الاسناد الصحيح مع وجه حسن السكت عليه ان تخرج اخفق
 كذا في باب الواهم اخذ السكت كالتفصيل وقد اخذ ابن المالك حيث قال اسناد المفيد
 لان المفيد يطلق بالاشتراك التلفظ مع هذا اللفظ ومع المفيد فائدة جديدة من غير ما يدل
 على ان السكت لا يفيد توكيداً كما كان هذا التوكيد لا يضيح الا بعد وضوح معنى الاسناد ثم
 فقال وهو الاسناد انما هو في الحقيقة فائدة بل لا فائدة الا فائدة الاسناد
 من السناد بالسر عبارة عن فهم احد الحكمين اما الاخرى يتناول جميع اقسام العقليات
 فقال مع وجه الفادة من وجه غير النوعين وما كان مطلقاً على المعنيين بالاشتراك التلفظ
 فترت رجح فقال ان مع وجه حسن السكت على ان لا يفتقر الى الفادة الى انقسام
 لفظ آخر منظر لا جلا فتقار الحكم وقيل هو الحكم المفيد فائدة تامة باحد ضربين علم
 الجبر الآثم فاور وعليه الجبلية الجزئية واجيب بتبلي لم اذكرنا بياناً خلل فيها
 يرد عليه ما يرد مع ابن مالك قيل هو تعليق الجبر على الجبر عند او طلب مطلوب منه فاور
 عليه كقوله من اللفظ لا انشائية والاعتماد عند اعتبار اصل الوضع واخبار
 الاسناد وبعلم الانشائية قد خل تحت الكلام نحو السكت فوعدنا كلام ساه او حالها
 وكلام رجلين وجملة المعقول بناو المضاف اليها وبعضهم من فروع الاسناد
 اي الاسناد المتفرع لا مطلق الاسناد لانه المعروف اذا اعيد مع ما كان عين الاول
 سناداً يدل عليه لا يفتقر بين الفعلين لانه الاسناد امر اضافي لا يتصور الابعاد
 المسند والمسند اليه فلا بد ان يكون في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا يفتقر الاسناد
 بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل لانه لا مسند اليه واما لان
 العرض لا يقوم بالعرض لا يفتقر الضمير حقيقي ولا بعينه حقيقي ولا بعينه حقيقي

واسم لما مررت ان دلالة الخبر ليست بدلالة الاستقلال وانما هي دلالة
 عند لبيان ما اما الاسم والفعل فلا يكون سندا او سندا اليه فيبين الخبر في لاي وجه كلامها
 وبين حرف واسم لاي وجه احدهما وبين حرف وفعل لاي وجه سندا اليه ولا يرد اتفاق
 بالذات لانه في تقدير الفعل والايه اذ بان كان في تقديره لا يحتمل التصديق
 والكذب ولجوز ان يكون خطأ يامع ثالث لان الفعل المقدر كذلك مرفوع عينه
 الملازمين غايته في اسباب اخباره بعض موار استماله هو غير مستلزم لان يكون
 اخباره جميع موارده لا يجوز ان يكون له التخصيص اشتمل كذا هو فالاستدلال في
 انما يتقيد بين اسم وفعل لان الاسم هو الذي هو الذي والشخص الذي العلم به الشخص
 والفعل هو الذي هو الذي في الحدث والشيء الذي نسبة الحدث الى موضوعه فمفعول
 الاول لان يكون سندا اليه وانما ان يكون سندا فادى الاستدلال في خبرها
 لا محالة لوجود تمام مقتضاها اي السند والسند اليه كذا ان يتقيد الاستدلال في خبر
 بين الاسمي لان الاسم وضعه وضعها ما ليسد وسندا اليه كذا بشرط ان يكون
 في احد معنى الفعل لان الاستدلال لا يتصور بدون التخصيص بل على المعنى الذي المراد
 باحد هو السند وليس في اربا فائدة وهذا اي قولنا بان يكون في احد
 معنى الفعل مع قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او معنى فعل اراد بالفعل الفعل
 الاصطلاقي ومعنى قولنا يتقيد منه فان نوقضتم بقولهم زيد اخوك اجاب
 بقوله وقد نصوا اي مرقوا اس وقولوا استقصاها وتقرعهم علم ان زيدا اخوك
 فانه اذن موافق وهو كذلك ما اول مملوك فاذلا قد يكون بمعنى فعل فمرادهم بمعنى
 فعل بمعنى فعل يتقيد او تاويله وسته باراد ان ليس علمه ما اول به في معنى

فعل جاز انما يكون في لفظه وان لا يكون سندا اليه الجاز والمجرور بالجملة والرفع
 الاسم بالخاصية وانتفاء لئلا يكون لادلالة ما دل على شق ولا جاز ذلك كله وهذا
 هو المذهب الصحيح الذي عليه في ان انما يكون لاسم شق واجاز تقتضيه القيمة وفيه
 الاسم بعد بدونه والسند البعدي الطائفة وفعل سندا مراد الحكم به كذا في جاز عرف
 لسماء مال الفكاك لانه من معنى فعل كذا لاقدم والحرارة القوية لا اسد لسماء
 والحق ان تقييده تاويله بالشرط فان الحكم المذكور اتفاق لا خلاف
 صاحب البطلان هذا القول غير الكونين ابن الحاجب حيث قال في علم الكونين
 غير مشتق ما دل مشتق ثم قال صاحب وهو دعوى لا دليل عليها
 وابن الحاجب تقف غير مشتق اليه غير هذا ان في تحقيق مفهوم الكلام
 عرفت ان الكلام يتقيد بالثلاث شرطها التليق حقيقة كان او تقدير مثل
 الاول خور يد قايم ومثال الثاني اقوم فاذ في تقدير انا اقوم والشرطية الثانية كونه
 التليقي بين اسمي او بين اسم وفعل كالمثالين المذكورين والشرطية الثالثة كونه ذلك
 التليق الحقيقي او التقديري التليقي بين اسم وفعل على وجه الاستدلال على وجه الاستدلال
 او الاضافة او التقييد في التوضيح او غير ذلك من التوكيد التليقي نحو غلام زيد بنكس
 فيها ناطق اما التوكيد التقديري او غلام زيد بنكس فيها ناطق اما التوكيد التليقي او غلام زيد بنكس
 انما هو ناطق اما التوكيد التليقي او غلام زيد بنكس فيها ناطق اما التوكيد التليقي او غلام زيد بنكس
 اذا انتفشت رة اما التوكيد التليقي او غلام زيد بنكس فيها ناطق اما التوكيد التليقي او غلام زيد بنكس
 اي المعنى به ابن بنما التقييد في الكلام اي موزنا تاعز غير النظم احد سميها الاخر
 وقوله اسما لاد اسم وفعلات رة ايا الشرطية الثانية وهي كونه التليق في اسمي

وفعل وقد اقترنه به من الالف المارة التي رايها وهي التانيف من حرفين التانيف
 من فعلين والتانيف من فعل واحد والتانيف من اسم وحرف قوله واذا اثاره اما التانيف
 الثالث وهي كون التانيف مع وجوب الاسناد وقد اقترنه به من الاسناد او الالف المارة والتانيف
 وخوفا فان كلامها لا يستلزم كلاما اعلم انه هذا التانيف مشتمل على العلة الاربع عشرة
 بالتقريب العادية وهي المحل ان اثارها بقوله اسكان او اسم وفعل والصورية
 وهي التانيف اثارها بقوله اذا تلفت العارية وهي الافادة اثارها بقوله واذا
 او على واحدة وهي الفاعلية وهي المؤلف بالذات لا بالشيء والاشياء لا بقوله او تلف
 لان كل مؤلف لا بد له من مؤلف فلو لم يرد ان يتبع اعتقابه لليلة اياه في التسمية
 وجب ان جعل تغايرها للبحث الاول بمنزلة الترافق زمانه فاستعمل ثم فقال ثم اعلم ان
 الجملة يطلق مع ما يطلق عليه الكلام بالتوافق بين التخييل وبينه ان التخييل كما
 يكون ما وتلف نوعي الكلمة على وجه الاسناد وبالفتح المذكور كلاما كذلك يكون
 هذا المؤلف جملة على وجه التوافق بين التخييل وبينه ولا ينافي بينهما بعض ما عرض
 له عارض في جملة دون كلام لان الكلام في الحال عند عدم اطلاق الكلام
 عليه مذكور بان كل اسم وشرط التوافق الاتي في الغرض لان الاستقلال في كلام
 وجوه الخالصة في الاستقلال التي ذكرناها في كلام التفسير دون جملة التفسير
 كلام صدق ووجه صدق وجه الجملة دون الكلام الاتري ان وزيره اذ
 ترك مع ان يلم مستعمل **قوله** دليل الاربعة كذا التفسير والاصل ان يكون ما ينبغي
 ما اعترفته في صدر بحث فاذا بين الحاجب وصاحب السبب وامن مالك ذلك ففكر
 بالجملة الفعلية والاسمية كذا المعنى والتفسير للحق اعتبار بين اخصر وجعلها

تجرو

تسمى افرس لها بيان ان الجملة الفعلية ان تسمى فعلها من الشرط ولزم الاضمار
 من قسم من انما يسميها بذلك الاسم الاضمار والافان تفهم الشرطية من شرطية
 وان لم تسم الاضمار ففهمه قال ان تسمى انما تسمى ان الكلام والجملة لا ينافي بين الاسماء
 افر والجملة بناء على ان الكلام والجملة في معنى واحد فتقوله دليل الاضمار انما يسمي
 الاربعة ان ان المسند اليه ان ان مصدرية لم يعرف لها ما يسببها **قوله**
 انما يسميها ويوجبها بالجملة لا يعطى ما يسببها لا علم لم يعرف من ان ان تحذف
 لا بالتعب مطلقا عليه على ان ان التسمية في ما لم يسم فاعلم انهم وتعرف ان
 جملة اخرى او قد عرف لها ذلك التسمية فالتسمية اي الكلام الذي عرف للمسند
 والمسند اليه فيه ما يسببها صلاحيته التسمية عليها هو الجملة الشرطية وانما تسمى
 زيد اكرم فان ان التسمية عرضت تاتى زيد فسلبت عنها صلاحيته التسمية عليها
 ووجهها اما جملة وهي اكرم والاول هي لم يعرف لها ذلك العارض لا ينج
 اما ان لا يكون المسند مؤخر عن المسند اليه لا لفظا ولا تقدير او يكون المسند مؤفرا
 عن المسند اليه لا لفظا ولا تقدير او انما تقديره فان انما يكون المسند مؤفرا
 عن المسند اليه لا لفظا ولا تقدير او انما تقديره هو زيد فاعلم ان المؤخر لفظا
 او قائم زيد في المؤخر تقديره فان قائم كان مقدر لفظا فهو مؤخر تقديره
 والادل على ما يكون كذلك لفظا ولا تقدير لا ينج اما يسمي المسند مؤفرا او
 ماحرا **قوله** ان ان لا يكون المسند في مؤخر عن المسند اليه لا لفظا ولا تقدير
 او لم يسمي مسندا مؤفرا او ماحرا **قوله** انما يسميها هو الجملة الفعلية سواء كان المسند
 فيه فعلا او اسما او اسم فعل مثل الاول في قوله زيد ومثال الثاني في قوله اكرم

فلو مستوفى فيه التبع فيقول بغيره فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 وفي الاستناد على الموصول نحو ما الذي في الدار فمستوفى فيه صلة والموصول
 مستوفى فيه صلة الموصول فيقول بغيره فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 على الموصول فيقول بغيره فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 لم جعل فيقول بغيره فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 وفي الاستناد على الموصول فيقول بغيره فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 في قوله علم ان التبع من الاستناد على الموصول فيقول بغيره فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 لما اعتمد على حرف التبع وهو ما اعتضد على رفع ابوك بالغا عليه وفي الاستناد
 اما في الاول فلان المبتدأ يقتضي الحكم عليه شيئا واصله في الفعل فيكون كانه فعل
 ويصح رايه واما الثاني فلا يقتضي الموصول ان يكون صلة جلية مشككة على حكم
 معلوم واما الثالث والتميز فكل في المبتدأ واما في المس فلان الاستناد
 من شأنه ان يكون غير الاحكام واما في التبع فلان التبع يتعلق بهما
 بالذات واما الاول هو الظرف الذي لم يعتمد عليه شيئا من اشياء المذكورة كاي
 قبل فالاسم الواقع بعده لا يخفى ان يكون حدثا او غير حدث ان مصدره او غيره
 مصدر فان الثاني ان الظرف الغير المعتمد عليه في قوله الواقع بعده في قوله لا يخل
 في الاسم المنظر بعده كاي غير حدث عند الصاحب بل ان لغا على ان ارتفاع
 ذلك الاسم المنظر بالابتداء والظرف المعتمد عليه عليه في قوله هو ان الظرف المعتمد
 عليه ما سبقه الظرف في التبع من قوله في الخبر بالجملة كانه المبتدأ عند حال ما لغا
 حال لا يبدأ عند اسم ان عند الصاحب ان الظرف المعتمد عليه هو عند خبر

له هو ان الظرف عامر اي مع كونه التبع من واقع خبر الاس حال وعند الكون
 ارتفاع الاسم بعده ان بعد الظرف الغير المعتمد بالغا عليه حال كونه مثل ان
 محل ارتفاع بالغا عليه اذا اعتمد ان الظرف المعتمد عليه في قوله فاعلم بان على كانه جعل التبع من الظرف
 كونه ان محل الظرف الاستناد على ما في قوله كانه لا يسم طون اس الاستناد الى حال
 اسم الفاعل والمفعول ووافقهم في الكوفيتين الاقضى مناه المحدثين ان
 في حال الظرف هذه مسئلة والاحال انضمت هذه مسئلة اخرى في غير التبع
 باعتبار هذه اي ما ذكرنا من ان الظرف الغير المعتمد عليه لا يخل في الاسم
 الظاهر بعده عندنا ويحل عند الكوفيتين ولا خفاء مناه اذا كان الاسم الواقع
 بعد الظرف الغير المعتمد عليه حدثا فان كان حدثا فارتفاعه بالغا عليه عند
 يسويه والى لم يعتمد الظرف في حال النص على الحال اي حال كونه غير معتمد عليه
 لانه كان اولى شيئا على الفعل لانه ثبت هو حدث في مفهوم الفعل بخلاف
 ما كان جازما سواء كان ذلك الحدث لفظا او معنى وذلك ان بيان وقوع الحدث
 بعده قولك يوم الجمعة لم يخرج واما ما كان الوقوف في الحدث لفظا فان لم يخرج حدث
 واما على اليوم الجمعة والوقوف ايضا لا ما كان ومنه ان وقع وقوع الحدث بعد الظرف
 الغير المعتمد قوله تعالى ومن آياته ان الله لا يرضى للائمة التقديم ومن آياته
 رؤيتك قوله تعالى ومن آياته ان نعظم السماء اذا التقدر قيام السماء في قوله
 من قوله الفصل مما قبل فتعدي الخبر في الاول بواسطة ان المشقة وفي الثانية
 بواسطة ان الحققة وعند الحديث لا في الخبر وفيه ان التبع انما لا اعتمد
 به بانه ان الظرف اذا لم يعتمد عليه في حالها لا يكون عا طاعة الواقع بعده حدثا

بيان
في المسئلة

خاتمة

والا ر في

فارتفاع هذه الاسماء وهي الموقوف والوقوف وقيام السماء عنده
ان عند الخليل لا ابتداء بالظرف وهو ان ما ذهب اليه الخليل في ارتفاعه بالابتداء
اقرب الى العكس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تعليل الاقام وهو اقرب الى
القبض ولان الابتداء حاصل باتفاق اللغويين والا فليس الابتداء حاصل على
الاتفاق لانه فيه خلافا كثيرة تستحق عليها اثباته لانه لو كان متحققا
هنا اي الاصل فيقول قوله عندى حال جملته ظرفية عند الكوفيين والاصح
عنه في المقدرة ان الظرف يعمل فيما بعده وان لم يقع عند البهم بيتي جملته
اسمية الا ان يلزم ان الظرف وهو عندى مع ما تضمنه من ضم المبتدأ جملته عندى
لكونه متاولا بالفعل نحو اسم وحصل دون اسم الفاعل رد ما ذهب منه قال ان
المقدرة اسم الفاعل فانه قد يكون موصوف يكون تقدير الفعل متفقا كما كان عندك
فم يرد حيث فاذا عندك زيد وادور دليلا على ان الفعل مقدرة بقوله بيل قول
صلة للموصول نحو الذين الذين زيدوا القلة لا تكون الا جملته والظرف لا يكون
جملته الا اذا كان متعلقا بالفعل ويضم منه هنا ان يكون متعلقا بالظرف في خلق
النسب الفاعل لان تعلقه بالفعل متعلق به نفس الامر واللام ان يشتمل طورا
في القصة خلافا لما في نفس الامر فاذا يكون متعلقا به في خلق النسب وعلما
اعني سيبويه ان هذا ذهب اليه بيتي ومنه سيبويه الكوفيون الاستعرا بانه يقول
عندى حاله للجملة الظرفية صحيح لان الجموع ان عندى حال مع من سيبويه الكوفيون
او يلزم ان ان عندى ذهب اليه بيتي لانه في الهمزة وان كان لا
في الذكر جملته ظرفية بلا شبهة اعلم ان ان في ههنا يرد على ان اسم الفاعل

منه فاعل جملته يكون اسم الفاعل مع فاعله جملته لان جملته الالما مرتبة على الجملته
وسبقه من قريب ان مع الفاعل ليس جملته وهذا الاشارة قوله وكل من قام مقام
المؤد فيك امر آبه خلا قال ان في اعلم ان الجملته كنه ما تقوم مقام المؤد اما
لحاجة توسيع العبارة في النظم او انشأه ليعلم ان المؤد التي يتكفل لبيانها
علم المعاني بقدر ما خلا امر آبه المؤد القاية من مقام الفاعل المنفصل للجملته
المتشبه للمؤد وهو ان تقدير امر آبه في حلقها المعنى بالانشاء يدعي المراد منه قوله ان
قول الحق فيك امر آبه خلا وذلك ان قيام الجملته مقام المؤد تقدير امر آبه
في حلقها بحكم الاستعرا في سنة مواضع احدا بحجم المبتدأ في زيد ذهب في قوله
مبتدأ وذهب اخوه جملته في حلقه في خلق الله في علم مع ان له موقع موقعه
ما يظهر فيه الا عراب له في وقته على الجملته الاسمية لانها اول علم الاستاد الكبر
باعتبار كون الجملته جملته وزيد اخوه وذهب في زيد مبتدأ و اخوه مرفوع بالواو
مبتدأ ثان وذهب مرفوع على ان خبر مبتدأ او المبتدأ الثاني مع خبر جملته اسمية
حلقها رفعا على المعنى المذكور على الخبرية لغيره الاول وقته على الجملته انشائية
لان منها خبر للمؤد في المتركب بكون ان تعلقه بتركيبه فانه بكم مبتدأ او المبتدأ في قوله
انشرطه فعل وجوابه جملته شرطية في خلق الله في علم مع ما ذكرنا من المعنى
وقته على الظرفية لانها جملته بلا خلاف بخلاف الظرفية كما استغف على ان شاء
الله تعالى وخالفه الله ان كان خالفه مبتدأ في الله ان خلق الله في علم مع الخبرية في المعنى
ان ذكره قوله في الله ان جملته في المعنى بانه مبتدأ الاستعرا بانه ما ذكرنا
الناظر بانه مبتدأ في زيد وقوله صلة للموصول عند الكوفيين مؤد لان التقدير

فيه مستوفى ^{عندهم} وانما هو اسم الفاعل على القيمة المستكنة راجع الى
 خال ليس بجمله على سبيل ذلك في موضع انشائه انما هو انشائها ارسالا
 ابو ضحى التت الجمله باب ان وهو مشتمل على ظرف والست لانه وان وكاف
 وكذا وليت وعلل فاعلم ان ترمي في ابتداء الجمله الاربع اخبارا على النحو
 مناسبه لطيفه فاور الجمله الجمله لا الفعلية في ان خزان زيد اذهب ابو زيد
 اسم ان وذهب ابو زيد جملته مرفوعة المحل على الجمله لها على ما هو دأبه
 في تقديم الجمله الفعلية على غير ما اوردنا في بناء الالف المفعولة نحو بلغني ان
 قد اذهب اخوه فان لم يرد اسم الالف وقد ذهبوا جملته فعلية خلتها الرفع
 على الجمله لها وارجع اسمها وضمها في محل الرفع على الفاعلية لبلغني انما ان
 لا فرق بينهما في اعادة التأكيد والتحقيق واور الجمله الاستيعابية ضم كان نحو
 كان عمي وعلامه اسم الفاعل راجع الى ان كان من انما ان انما انما انما انما
 الاسم كذا ان زيد اكل كذا واور الجمله الفعلية في ضم كذا نحو ما جاز زيد كذا
 لم يبق لانه لا يجزى اليمين كلاما في مختلفي نفيها وانما لا يكون له الالف
 الحكم التت في الفعل واور الجمله الشرطية في ضم ليت في ليت زيد انما
 يكره فان زيد اسم ليت وان تاتيه يكره على نحو جملته الشرطية في محل الرفع على الجمله
 عليه لان ليس التت في الشرط مناسبه ظاهره مع انه من دأبه فيقول جملته الظرفية
 فعلية واورنا في ضم الفعل لعل زيد في الدار فان زيد اسم للفعل في الدار
 ضم ما وانشائها ان ثالث الموضع التت كجمله باب كان نحو كان زيد قائما ابو
 في الجمله الفعلية او كان زيد ابو قائم في الجمله الاسمية او كان زيد ان تعطف

فيكم كذا الجمله الشرطية او كان زيد اما كذا كذا الجمله الظرفية فانه الجمله منصوبة المحل
 على الجمله كذا وقس عليه غيره من باب كان واورها ان رابع الموضع التت
 المفعول ان في باب حسب نحو حسب زيد امام ابو او ابو قائم ان تعطف
 او اما كذا وهذا من قولهم مع قيس ما تقدم فانه الجمله منصوبة المحل على انما مفعول
 ثلث حسبت وحكم هذه الثلاثة اربع الجمل في باب ان والجمله باسم كان والمفعول الثاني
 في باب حسبت حكم خبر المبتدأ لانها في الاصل خبر المبتدأ ثم ادخل عليها هذه العوامل
 بخلاف هذه النكرة لانها لا تكون خبر المقدم والجمله الخاتمة لانه العامل الاول
 عليها ليس هو العامل الاول على المبتدأ والخبر فاسمها اربع خالصا هو
 التت هذه النكرة نحو مررت به جل الجمله الجمله الفعلية او مررت به جل ابو
 كذا في الجمله الاسمية او مررت به جل ان تاتيه العجك حذو الجمله الشرطية
 او مررت به جل في جملته خبر في جملته الظرفية فانه الجمله في محل الخبر على الوصفية
 له جل وهو نكرة وانما اسم الموضع الخامس بهذه النكرة اذ الجمله لا تقع صفة الا
 للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف وتويفا او تشكيما او الجمله نكرة كذا
 خبر انما لانها ليس عليها ما يميزها عن المعارف كالفعل ولان وصفيتها باعتبار
 الحكم وهذا اذا سبكتها من ذكر الحكم لانه الاسم وهو في المعنى نكرة والالف
 تشكيما وتنويفا في خالق الاسم فتكون نكرة واذا كان نكرة فهو نكرة لا يكون الا
 نكرة فاذ كان نكرة وجوب التطابق بينهما وسأولها ان سألنا الموضع التت
 الحال بين بيانها فامتها وقام اجازتها في الباب الثاني ان تاتيه النكرة
 ان تاتيه نكرة في بعض اجازتها المتعلق بهذه المواضع فمقتها لها مقدما لا ورا

قوله اسم اول ان لا يستغنى عنها اي صاحب الحال غير الحال فيثبت القوم
 لان الحال مؤنث سماع وبنوتها اي صاحبها حال دون حال لقوم بغيرها بان ثبت
 له حال دون حال وجبها ففصله بينهم الكلام بدون حيث لم يثبت لها الا يكون ركن
 من الكل الاصل ابد الم سجد اي الحال بها جبرها ذلك كذا لا كذا الذي بيح المحلة او لفظ
 وبين الصفة والموصوفين اربع فاعل جلة فعلية في محل الرفع على الجملتين لانه وقوله
 لا يستغنى عنها مع المعطوفات تعليل كقوله ليكون الاستغنى اروق في التفسير ذلك
 الاثر والمعنى مطلق وان لم تحتز الحال بها لما تحتز والصفة بالموصوفين الجبرية
 ناقضت الحال لذلك اي لعدم الاتحاد المذكور ان يوكده ويثبت ان يفرق الاستغنى عن
 الاختصاص بينهما اي بين الحال وبين صاحبها قال الجوهري الوشحة العرق بغيره
 مصدر ممي ربطا وذلك اي انقضاء زيادة ربطه عند كونها جلة او ردها الكلام
 لازالة وهم يورد وسواء ما ذكرتم يفتي زيادة ربطه في اخرها جلة كانت
 او مفرقة فزاله بان ذلك عند كونها جلة واما عند كونها مفرقة فزاله لانه لا يخلو
 لفظا ذاخره على سببه وتعلق هناك اربعة المفردات معنوية لم ينفردوا بها لتعلق اخرى
 اي تعلق لفظي بزيادة ما يدل على التعلق لفظا او حقيقة ان الاسم بعلامته شتر
 مع ثبوت وصفه في كلمة مقتضى له بالاستغنى ان تعلق الفعل او ما يشبهه باسم
 اشتمل بوجه سبب ثبوت ما يقتضى الاسم هو كونه مفعولا ليس للثبوت فلا يستغنى
 وصفه بلامه ظاهرا يستدل بها بغيرها فظهر ان التعلق بها بغيره غير حيا في الامم
 او بان بينهما نسبة وتعلق معنوية لان يتم به الغرض فان حاجه زيادة الم ربطا
 بخلاف الجلة لغيره ما يدل على تعلق المعنوي فيها فافترقا والثانية قوله ثم ان

بالنفع حطفا على ان الاول اي ثم اسم ان الحال صلا او السلبا ونهجا الاستعمال ملحوبا
 اي ظاهره مستقيم من الحب وهو الطريق الواضح يقال خيلنا انهم وراستهم في الوقع
 الاصل والتهمة الاصل من قول النزيل والتهمة من قول الاستعمال والاسلوب والربح فيها
 واحد فذكر الاسلوب لمعاية السجما اما الاصل فهو ان يكون صفة متعلقة ان متناها
 الانتقال من الوجود الى العدم والى علم الحالت والجزء كاسم الفاعل والمفعول فمحمية
 جازية زيد طويل لان الطويل صفة بغير متعلقة وكذا اقصيا او سودا لا يتاويل للفظ
 يقال متصل بالاستشياء في الاكثر نفي الالتم والملاحظة الى اصل نفي الكل او اثباته
 والواقع خلافه نحو ما جاز او جاز القوم التهم لا يزيد انقضاء لا تواخذه ما يارب فان
 كلام الاول غير تام بل يحتاج الى التمسك او ان كيد كلامه عند المستمع فكأنه اربا
 المستمع علم ان ادعائه يشهد على كلامي انه حق والاستشياء صدق واصل ياتيه ان
 اقصد ان بالجملة في حق من الله والكلمة استقرا وجعل فعل الامر عوضا عنه والتفصيل
 فصار التهم الا اذا قصد بها ازالة الانتقال كما في الحال المذكورة فان اتيانها ما
 كد لانه على رقة وشققة لا رقة نحو زيد ابوك عطوفا مان عطوفا حال موكدة او الا
 تشهدا باطلصة التي دلت عليها الى اي انا في اخوانا حاتم جودا او تعطيني نحو
 انت اتم جيل كمالا وتحقق ان المسكين موقوفا او زيد اخوانا الى ام شاك كاللدا
 والعامل فيها محذوف حذوفا لازما مقدر بعد جملته الاسمية فتقديره المثال المذكور
 زيد ابوك اقص عطوفا وكذا الكلام في غيره واذ كان اصل الى ما ذكرنا فلا يحرف
 بها على صيغة المجهول وان كان من باب لا نفعل الذي يلزمه لزوم تقديره بالباء
 التي هي معجم واما في مثل قوله علم الفاعلية كذلك فليس فيه غير من ذلك الامور

في نواد الطعن والقرب هذا ما ذهب صاحب الكفاية في هو محكمه عن النواد اما ذهب لمجرب
 فهو ان انفراد القيمة لليلة الاستية ليس بشا وبل هو كنه فيصح بل هو من بعض
 المواضع واجب وذلك اذا عطف على حال كونه قاربا او هم قائلون وقال ابن
 كنه عن راي انفراد القيمة فيسوغ انفراد النواد والآيرون انه يوجد في شهرادها
 لليلة والنصف وقيل اذا كان لليلة الاستية اسم مشتقا متفقا لا يجوز
 دخول النواد عليه ان تأخر جاز وهو من ذهب الثالث لان في الحس لا يفتق عن هذا
 المتوال استمر الحكم وهو ان لا يخل بالخير ربطا حقيقة اذا كانت لليلة الاستية طائفة
 منفقة لقيت ريدا ولا مال بل النواد افراب عن قوله ومع هذا الحكم اذا كانت منفقة
 اي ليس الحكم ما ذكر بل الحكم ان النواد ههنا لا تخرها عن الاصل الحال لانها استية
 ومن نهجها في الاستعمال لانها منفقة جميعا او جب حتم قوله النواد المفضل عليه
 مجزوف في النواد في الليلة الاستية المثبت التمام الا ان يكون الحال متوكة نحو
 هو لائق لا يشبه فان لا يشبه فيه جلة استية منفقة وقت حال متوكة لان لائق هو
 الم اذ اثبت ان الذي لا يسوغ انكاره فلا يكون فيه شبهة وقوله تعالى الم ذلك الكتاب
 لا ريب فيه على اوجه الوجود هو ان لا ريب فيه حال متوكة لان معنى ذلك الكتاب انما
 وما كونه لا يشبه فيه وبقيت الوجوه ان لا ريب فيه بعد جزم كونه في جلة
 مستأنفة لا يخل لها في الاسباب والا واما ان قوله الم هو المؤلف من جنس النواد في
 يركبوا الكلام منها وذلك الكتاب جلة ثانية ثم جلة التحدي بانه الكتاب المنقوش
 بغاية الحال ولا ريب فيه جلة ثالثة متوكة لذلك الحال ينبغي ان يربطه لانه لا حال
 اسما لا معنى واليقين وهو في المتعين بما بعد لم يبقه جلة رابعة ان كانت كونه

هذا هو الوجه في جواب
 السؤال الثاني في جواب
 السؤال الثالث في جواب

لما يجوز ان يكون احد منها يستوعب ما يليها استنباطا التليل لعدم بقاء
 انه تعالى في نية الاصل اعني التحدي به من حيث انه ليس من جنس كلامهم وتبينوا
 عن معارضة استفتح من ان الكتاب ابان على حد الكمال واستنهم ذلك ان لا يثبت
 ان ريب باطل انه لا يقال ان لا تعض ما يفرقة الكثرة القريب والا انه مما يتوجه
 اليه ذلك الغيب وما كان كذلك كان لا ياتي به في المتعين فمنها ان في الحال
 المتوكة المنفقة لا يسوم ان يتوسط النواد ويكون الحال في تمامه التعلق بها
 بل جرت الحال المتوكة جردا في المعنى لان الحال المتوكة عبارة عن حال كونه في
 من نحو الكلام لو سكت عنها ذكرت لتحقيق لليلة ونفع انك قال ابن الخايد
 ان يضمن معناه جزم في جلة استية هو صاحبها في الحقيقة فيقتل الفاصل بينهما
 اي في الحال المتوكة كتحلل الفاصل بين العضا وحايها ان تشرها ونها مثل نظر
 في تحلل اجنت بين المتحد بين غاية الا في وفيه اثبات في غاية القرب بين
 صاحبها ههنا واما لليلة المنفقة الواقعة حال فلا يجزم ان يكون فعلها
 معنارها او ماضيا ولم يقل او امر اذا الامر لا يشاء وقوله هذا هو الحق ان
 موقع الحال كونه طلبها غيب ثابت في نفسه في حال جزم لقوله ان يكون ثابتا في
 وهو في الحال خلافا لما لو ان كونه كثر عند الله ثم الله او غفواته له وقول
 انا الله واد وجرت الشمس اضم نكته ومن لم يجوز بها وكل بما يكونا خيرا وهو
 متوقلا فيه قال كان فعلها معنارها فلا يخرج ان يكون مثبتا او منفيا
 فان كانه مثبتا فهو امر سم اهل الحال لا لانه علم الحذر والتجدر وبما
 لا يشاء فلا يجوز النواد نحو جاز الامم تعاد الجنايب في جلة فعلية فعلها

هذا هو الوجه في جواب
 السؤال الثاني في جواب
 السؤال الثالث في جواب

هذا هو الوجه في جواب
 السؤال الثاني في جواب
 السؤال الثالث في جواب

ان في الظرف او ما اسم مظهر بعد ان بعد الظرف اما الاول هو ان يكون الظرف فيها عاظما
 في غير ذلك الحال فيغير او ان يثبت لا غير في ان الحيلة الظرفية بحسب الظاهر في سلك المود
 عند تعدد الفعل في متعلقه بل هو مود عند بعضهم كونه ما قول بالاسم عند اسم
 على ما سبق الاشارة الى ان بيان الحيلة الظرفية الواقعة موقع المود كجاء في غير علم
 وما جاء من باله او في قول واما ان يكون الظرف فيها عاظما اسم مظهر بعد
 في ان في الواو وتر كخطا في غير علم كسيف او في علم كسيف وذلك ان جواز الالام
 مله بجاء بها التغير المستمر راجع اما البازرة الى الحيلة الظرفية في شمس اليك في بيان
 ما ظرف مستقر في محل التخصيص لئلا من الالامية بالجر على البذل او بالتم في علم ان احدهما
 الالامية او بالتخصيص المفعول في ان الالامية والفعلية على علم الالامية لفظا او معنى
 غير ان واوراد ان مع طريق التفرقة والتشريف لفظا متعلقا بقوله الالامية لان الظرفية
 شيئا الالامية في حيث اللفظ لا شئ لها علم الالامية ومعنى متعلق بالفعلية لانها مشبه
 الفعلية في حيث متعلقها بالفعل المقدر فالحيلة الاول خبر بها الى الحكم بالحيلة الالامية
 وهو الواو والاشياء ان في الحكم بالحيلة الفعلية وهو ترك الواو وهو ان اذا اكلت قريبا
 ضم في الحال اما اذا لم يكن فالواو قال الشيخ بعد ان في الصورة اما الاولى ترك الواو
 اكثر من المختار تقدير اسم الفاعل كذا التقدير بفعل فاع مع قد جائه لا بفعل مضارع
 واما الاول فعليه كذا هو الحال اما اصلها في ان لا فاعل من اكثر من خبرها بل واوراد
 ان في خبرها بالواو كذا واما الثالث فلزوم انشاء مجيها بالواو وفي الكل
 بمنى اما الاول فلا ان الواجب ان يكون مناسبا يقتضيه اختيار الافراد في الحال على الخصوص
 دون الخبر والشفق واما الثاني فلا ان الواجب ان يكون قد واما الثالث فانا لا نعلم ان

في غير علم

التقدير

ان التقدير باضمار يجب استثناء الواو لئلا يكون المقدر عند وجود الواو ايضا
 الا ترى ان التقدير باضمار جائز مع انه لا يوجب استثناء الواو فالحق ما ذكرنا في واما
 الحيلة الشرطية فلا يحكم ان تقع تمامها موقع لئلا يقال جائز ان يقال لئلا يوط على الحال
 ان لم يقدر ان يجعل لئلا يوط على لئلا لا يريد ذلك ان جعلها حالا جعل الحيلة
 الشرطية في غير علم ما يريد من لئلا كجاء في واوراد ان لئلا يوط فيكون الواقع
 موقع لئلا في الحقيقة هو الحيلة الاسمية وشرطية يكون خبرا في تلك الحيلة المستمرة لا في
 الحلية بل في الشرطية انما عدم وقوع الحيلة الشرطية بتامها موقع لئلا ان الحيلة
 التقديرية بالمرور في المصدر الكلام وهو ان اكثر على ان لا يوط بتبعها
 في محل التخصيص على الحلية لان ويطعلق قوله المصدرية في وقت في الاوقات الالامية
 وقت ان يكون هناك ان في الذي قبلها ففصل قوله من غير مقتضا ذلك ان لا يتباطا
 فيما قبلها كما في الحكم في الحقيقة حال الحكم عند عدم استغناء عن الحكم لان الكلام
 انما يتبعها بما فلا يكون احدهما به من الآخر يقول اما نفسه الحيلة ان في خبر ان
 ويطعلق به قوله لعدم استغناء في موقع بعد بيان في قوله ما فيه ان في صلوح ان في
 فانه الصلاحية وهو ان في ما فيه في محل التخصيص ان مفعول ليعرف لئلا ان كونه خبرا
 بخلاف ما اذا لم يكن له ذلك كالاشياء فانه لا يصح ان يقع خبرا وكذا ان كالحكم عند
 الموصوف يعرف ان نفسه لعدم استغناء عن وصفه ما فيه ان في من ملاحظة كونه خبرا
 له مما وقع بعده كما في ان في الموصوف وبيد الحقيقة في الاشتباك ان لا يوط
 الا في الموصوف في انما جعل شيئا واحدا علم مواضع ان في مواضع كثيرة في خلا
 لئلا فانها تقطع عن خبرها خبرا ان انقطاعا فانه لئلا كونه ان في الحال منقطع
 الالامية الى ان تقطع عن خبرها

في غير علم

في غير علم

في غير علم

في غير علم

في غير علم

في غير علم

في غير علم

فلم يتصور ان ثبت مما سبق انهم لم يتصوروا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوا ما
 ان اظهر ما هو من اجله الائمة التي يستلزم ان يكون شرطه لطلب الشرطية
 ما عدم الاربط فان قلت ما ذكرتم فيهم صحيح تمام مقتضى ما للخلق في قولكم ان
 ان ائتم اجاب بغيره فلو قد اوقف عليه المصداق بغيره الشرط موقع الحاد وكذا
 بعد ما اخرجوا من حقيقة الشرط وتلك الجلة ارجل المصداق بغيره الشرط التي اخرجوا
 من حقيقة اذا وقعت حالا لم يخرج ان يعطى عليها ما ينافيها او يعطى الاول
 ترك الواو مستقيم فيكون ان يتبين وان لم يتبين فان ان التبع حيلة شرطية وقعت
 حاله بعد ان قلنا انها مع الشرطية استمر في مثل ترك الواو لانه يعطى عليها ما ينافيها
 اولاً يعني ان التقضي من الشرطية وانما ان آتية وان لم تأتني لا

مع معنى الشرط لا متناه ذلك لانه لا يلج في المتناقضين لانه لا كالا كل من
 الشرطية المتناقضين مستلماً لانه نفاذ الاخر استلزم وقوعه ما جعل الشرطية
 وعدم وقوعه وانما اجزاء التقضي او نقول تحقق الشرطية حيث شرطوا يلزم
 تحقق شرطه فلو كان التبع ان ينفذ شرطه لا جتماعه تنقلاً هكذا ينبغي ان يقدّر
 في هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال ان الشرطية لا تكون شرطية فاذا تحقق ايها
 الخاطب تحقق ايها الحكم واذا اتفق انفق فلو كان ايها الخاطب لا يتلوا
 المستلزم بغير وجوده لا يتلوا وعدمه فظهر انهما لا ينفصلان عما في الشرطية قبل
 ان شرطية باقية على معنى الشرطية لجزا ان يكون ان التبع الواو لا زال التقضي
 كما هو بغيره في شرطه المتناه للمعنى ان لا يتبقى مع الشرطية عدم استقامتها فيه
 اذا انقضت بآية وقوع الشرطية على جميع النفاذ في قول الحق ان التسوية بل يكون

الاول من ملامح

فان قيل لو كان الشرطية متناهية لكانت متناهية في الزمان
 فلو كان الشرطية متناهية لكانت متناهية في الزمان
 فلو كان الشرطية متناهية لكانت متناهية في الزمان

فان قيل لو كان الشرطية متناهية لكانت متناهية في الزمان
 فلو كان الشرطية متناهية لكانت متناهية في الزمان
 فلو كان الشرطية متناهية لكانت متناهية في الزمان

الاول من ملامح التسوية المتناهية على تساوي اديب وى بتاها ان الاصل الاخر اذ ما هو
 في حكمه وكل منها اذا وقع كالا يستمر فيه ثم كالا او فظهر ان الاول من الواو مستمر فيه وهو
 ثم اذ ان ثبت ما به او نظيره من كلام رب القوة فقال كالا استقام بغير المتناقضين
 الواقعي في قوله تعالى انهم لم يتصوروا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوا ما
 المتعقبات في ذكرها بان الرتبة ادم جبروتها غير متناهية في الاستقام لغيره التسوية في جبروتها
 من المتعقبات والتحقيق في قولهم انهم انقضوا ايها العصابة قال سبويه جري على
 من الاستقام كما جرى على من والى ان قولكم انهم انقضوا ايها العصابة يريد
 جري هذا على صوره الاستقام والاستقام كما جرى ذلك على صوره التناهي والاستقام

واما ان التبع هو ما لم يعطى عليها ما ينافيها فلا بد من الواو حواشيكم وان لم تأتني
 اذكر ان ان التبع فان كانه ان لم تأتني وان التبع حيلة شرطية وقعت كالا
 كالفظاب كجوابه في حقيقة الشرطية وانما بالواو واذا لم يترك الواو لا يتبقى الشرطية
 حقيقة في الشرطية لا تقول التسوية ابراد المتناهي في التبع على ان التبع في الواو
 متناهية كانت او متناهية من انما ذهب اليها وقد ذكر المتعقبات في مسائل المتعقبات
 الواو منها ان في ما لم يعطى عليها ما ينافيها فظهر ان الشرطية لا كالا والعطوف عليه
 والتقدير في الاول ان التبع وان لم تأتني وان التبع في ان لم تأتني وان التبع
 فن التبع في الواقع كالا الشرطية المتناقضين لا الشرطية الواو حواشيكم
 الى من المتعقبات بان الشرطية الواو لا يتبقى عن معنى الشرطية عدم عطف المتناقضين
 فظهر وقوعه كالا لان ان للمستقبل عدم استلامه عن معنى الشرطية والمستقبل
 لا يقع حاله فليقع الشرطية الواو كالا فاذا دعت القدرة الى جعل الواو للعطف

الاول من ملامح

وهو هو الوسط في عليا الخ وفوقه شرطان متناقضان في الشيء نفسه بان تلك لم يخف من ان
 يكون شرط في متناقضين متناقضين او شرط في متناقضين متناقضين متناقضين متناقضين
 دلالة اننا انما نعلم الجواب عن اننا انما نعلم الجواب عن اننا انما نعلم الجواب عن اننا انما نعلم الجواب
 حال لا بعد ما ينبغي ان يكون كذلك وان كان كذلك وان كان كذلك وان كان كذلك وان كان كذلك
 حال لا بعد ما ينبغي ان يكون كذلك وان كان كذلك وان كان كذلك وان كان كذلك وان كان كذلك
 استقبال من كون كونه شرطاً واستقفاً المتنازع به بل علم استقفاً المتنازع به بل علم استقفاً المتنازع به بل علم
 وقوله ان شرط في المتناقضين متناقضين متناقضين متناقضين متناقضين متناقضين متناقضين متناقضين
 فليكن ذلك في الشرطان انما هو واحد وليس الا سلباً في سبب العطف حتى لا يوجد بدونه بل
 يقصر الحاشية وهو حاصل عطف المتناقضين او لم يعطف قصر الفرق ان ما يدل عليه
 في الاول عطف المتناقضين في الثاني الواسع ان تقوم ارجحية في ان المستقبل لا يقع
 حالاً عندهم هذا السؤال في بعد التسليم تقديره ولفظي مستقيم ان معنى الشرط بغير منسج
 عنها وان دالة علم الاستقبال كقولنا ان المستقبل لا يقع حالاً ان اردتم ان لا يقع
 حالاً اصلاً فبمعنى ان يقع وقوله المستقبل في قولنا ان ما ضرب في التاويل من مستقبل
 المكتوب ان كذا في سببه وهو ان تلك السببية هي انما هي جل مع صحتها في انما هي عند افان
 صاحب استقبال لغيره بعد وقوعه حالاً في رجل علم ضرب في التاويل هو ان واقع
 موقع ما هو حال في التحقيق ان مقتضى الجواب عند كما في قوله تعالى لنفخ في الصور
 قسم من كونه لا قسم في نفسه اخلافاً لا اعتباراً من باقية المسجدة لهم ان ان
 انما خلق الله بالشيء انما يقبل للعباد او اشعاراً بان بعضهم لا يخل في ما يقبل
 او بغية او حكاية ما قال مالك المرويا او اتين عليه السلام لا صحابه استمعوا حال

من فاعل لانه في الشرط معترف في خلقه في ذلكم او معترف في حاله بعد حاله ومن فاعلها
 انكم مع انما مستقبلان على ضرب من انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 الحال في التقدير ما وقع في قوله كما في قوله انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 من مقتضى انفسكم التخليق ولفظكم المتقيد في قوله من مقتضى انفسكم التخليق ولفظكم المتقيد في قوله من مقتضى انفسكم التخليق
 العبرة ان المستقبل لا يقع وقوله حالاً في الجمله وان اردتم ان لا يقع حالاً في الجمله
 تاويل فليس بكم لا يجيب بكونه لفظاً لانه وقوله حالاً في الجمله انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 سلك من هذا التقدير وقفت على ان حاصل جوابه جوابه من مقتضى انفسكم التخليق ولفظكم المتقيد في قوله من مقتضى انفسكم التخليق
 ثلثه من ان شرطه انما هو مستقبل في التسليم ان شرطه الواحد جازم وقوله
 بطريق الاولية وتسلم ان المستقبل لا يقع وقوله حالاً في الجمله انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 المذكورة من جهة المتبادر واللفظ في باب ان واللفظ في باب كان والمفعول في باب حيث
 التكرار في الجمل هو الواضع السبعة التي ذكرنا في الجمله في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث
 سببها بل في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث
 ان كانت في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث
 شرف ابو ابيو شريف او ان ما انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 في محل النصيب انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث
 شرف ابو ابيو شريف او ان ما انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم او انما في ذلكم
 للماد هو كما في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث
 الاخر في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث في باب حيث

في باب حيث
 في باب حيث

تعتبر الجمل موقوع خبر تام كما ان يقال ابو قائم او ان تراه فبذلك حسنة او عنده مال فاقا هذا
للجمل مضمومة الى على الخبرية لما اولها كما مشتقة من خبر تام كان ويجمع هذه الموصوفات
الثقة الستة التي ذكرنا الحق والاشقة التي ذكرنا ان رجونا ان الجمل انما يقع
موقوع الخبر اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل التعليلية وهذا انما يقع خبر المبتدأ
فقط او بعده ان دخولها وهذا انما يقع خبر المبتدأ الستة ان الخبر في باب ان وخبر التي
لحق الخبر خبر تام كان وخبر ما ولا المشتبهين ليس الموقوع انما ياب سبعة والثاني
لست في باب اسلمت او صفة للشيء او جالا هذا ان موقوع الخبر انما يقع خبر المبتدأ
وقد يقع ان منها ان في الاشياء الاخر التي هي كالمشتقة للجمل المضاف اليها كما
الزمان والمكان قوله الجمل منصوب لكونه اسم ان واسما مرفوعا لكونه فاعلا المضاف
خو يوم يقوم زيد مضافا اسم الزمان الى جمل فعلية او التلخيص بعد السك في اشارة
الى الجمل الاسمية وليس هذا الفاعل بصواب لان امرا بالجملة في مثل هذه المواضع
ان الجمل الحقيقي ان لا يكونا مفعولان في موقوع الخبر فالحقيقة هي الجمل
التي تكون جمل لفظا ومفعول الجمل المضاف اليها اسما الزمان والمكان ليست جمل
حقيقة او خبر جمل في التلخيص دون المفعول لان الجمل الحقيقية لا تقع مضافا اليها لان
الافادة من خواص الاسماء اذا كانت الجمل المضاف اليها جمل حقيقة كانت
الافادة اما بغير الاسم لان الجمل كما انما ليست بفعل ولا حرف وكذا انما ليس اسم
لان لفظا ولا مفعول في الجمل الجارية فانها وان لم يكن اسما لفظا لكنها اسم
منه فيكون الافادة للاسم في الجمل ولانها انما لا جلا في الجمل المضاف اليها
مفعول التلخيص انما يقع قالوا ان المضاف اليه في مثل هذه المواضع اربعة مواضع

هذا خبر تام

افادة

افادة الزمان والمكان الى الجمل هو المصدر حقيقة دون الجمل فيكون جمل جاريا
لا حقيقة فبذلك في خبر تام الى الاسم الاول قال ان رجونا السبعة اشترط
التي هي هذه المواضع لفظا نحو زيد ابو قائم او تقديرها خبر المبتدأ والتمس بستان في خبر
اشارة على جواز حذف الخبر اذا كان معلوما وفي كلام طويل انه يراه ظاهرا خبر لقوله
والسبعة يجوز ان لا يعمل عنه خبر عليه بقوله الاول لان الجمل حقيقة مستقلة التعلق
على قبلها بالكلية يربط به لم يبق له تعلق اصلا لانه لا ياتي ولا ياتي بالجملة او تعلق
بشيء اما بانه اذ هو البطل فاذا انقطع المكنى تعلقا بينهما اصلا فلا يصح ان يترك الجمل
خبر او مفعولا او حالا انما قبلها مالا قلت هذا ان الشرط ان الخبر في الجمل الواقعة
ما خبره الموصوفات بكل الجمل لانه لا ياتي عن الخبر لفظا ومع تفتيش الجملين ادم
والجمل الواقعة خبر اخر الخبر ان ان التلخيص على جمل خبرية بالثبات بغيره او مفعول
احد علم احد وجوبه فانه قبل الخبر اما ان يكون الخبر المبتدأ او احد بلا سايد او ماسيل عنه
او ماسل ان الذي ماسلهم لم يمتدح فيكون ان خبره او احد بلا سايد او ماسيل عنه
على ما هو صفة الجمل كما يدل ان مع جميع خبرها كماله ببل ما دون ان قريش قالوا
يا محمد صف لنا ربك الذي تدعون اليه وقوله لقائنا انما لانتم لا تبصرون هذا الاشكال
في التحقيق نقض اجابته بانه ما ذكرتم ان الذي يدل على ان خبر المبتدأ في الجمل الواقعة مثل
هذا الموضع غير صحيح تمام مقدماته والاما ما خلف في هذه الصورة قلنا كلامنا بانه
التي هي في الجمل الواقعة موقوع الخبر لانه على جمل وقعت موقوعا ام لا وما ذكرتم
الجملتي ان الجمل لانه لا ياتي عن الخبر ان ان التلخيص غير موقوع
الموقوع فليس علينا اما الجمل الاول ان اما ان الجمل الاول غير موقوع الخبر

فيكون امر او الاستقام وبقائه ما اخذ من عربة معدة اذا سرت امرها انزال
 فربما صار لهم للسبب اناس الامراب على ذلك التقدير امر ابا لان الامراب
 محتمل في المثال المذكور ازالة السبب الى الاستباس المقصود بغير مقتضى والنسب
 يحمل الكلام على خلاف المقصود هذا هو معناه اللغوي والاصطلاحي
 فقد اختلف العباد في بعضها منتهى كونه امر الفطري وبعضها من كونه امر معنوي
 ومنشأ الاختلاف في المذهب فلهذا لم يكتب التذييل في شبهة منتهى الاصل جعل الامراب
 للحركات او المروء الاختلاف حكمه من جعله ما اختلف آخره باختلاف العوالم جعلها
 آخره باختلافها فلهذا ذهب الاولون الى انه مثل زيد قبل العقد منتهى كونه يكون
 بناء على الآخرون الى انه من سكونه يكون وقف ومنهم من خسر في المعنى بربيل
 لو بنى نحو به فذكر كيف وليس ولم يجعل لا يتقاربان كين عنقوكا لم يجعل في
 الازمنة على الحركة وايضا لو كان منتهى كانه بناؤه اما لازما او عارضا فان
 كان الاول عارضا لم يمتد ان يكون فيه شيء بجعل منتهى وليس فيه ذلك والى كانه
 في الاصل وان كان لازما يمتد ان لا يكون موباه اصل لان ما كان بناؤه اصل
 لا يمتد ولا يمتد قطعه الى الامراب ليس يجب ان يحصل فيه المذهب بالاعتقاد
 من اهمه الى انه لو اختلفت العوالم في اول الاختلاف آخره وبهذا ينبغي ان
 من السؤلة فيها ان الامراب في جائز وجوده دون الاختلاف ومنها ضرورة
 ما هو لازم وجها واحدا كالاسماء المنهجية على المصدر واما وضعا لم يمتد كونه
 مثل ياريد مع ما حال البقاء وضعا لم يمتد ان لا يكون لاختلافه في الخارج في الحال
 امر ابا فلا يكون اسبابا للعدول من جعل الامراب امر معنوي وكذا قوله لم يمتد

ربه انفسه

ربه انفسه بقرائنها مع انهما لو اجمعا الاختلاف ففصل في المعنى في بابته وهم قوله لم
 حركة الامراب وهو في الامراب وكذا ان السبب بين المذهب والمروء ليس واضح كما
 الامراب الاختلاف فانه كونه دون الحركة وعدم التوفيق في هذا الكتاب مع ان جبره
 كانه جبره من التوفيق من شأنه ثم هو ليس بالمتين فقال وان جعل الامراب الاختلاف
 في آخر الحكم دون اولها والاصطلاح لان الامراب كى عرفت علم ان الحكم لا يحس
 المعبر من التوفيق الى الابد بعد الفاعل من الاصل وهذا جعل الامراب الاختلاف
 بغيره من قوله جبره كى كيف تغير بعدنا فقلت فيل خبرت في كى كيف ربه اهل
 الامراب الاختلاف في الحكم ولان الاختلاف تغير في الامر اقبل له لاختلاف الحركة
 والسكون دون القدر والوسط علم انه لا يوجد في كثير من الحكم وقيل اصل
 الحكم باختلافه باختلاف العوالم ولم يطلق احقر ازا من الاختلاف في آخره قوله
 اخذت من زيد بالسكون ومنه انيك بكسر ومنه الرجل بالفتح وكذا في آخر كم فكم اخذت
 وكم انيك كم اخذت وكذا في مد بالفتح فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون امر ابا
 لان ليدركه الام لا حظا له في الامراب اما الاولان فلهذا اما ان لا يمتد
 وان كان اسم الآلة منتهى والنتيجة لا حظ له في الامراب المعنوي واما الحركة فيكون
 وكذا في ميم كم ودال من لا يتقاربان كين قوله ما في آخره الف لا يمتد
 الامراب قال ان ربه اعلم ان الاسم المذهب غير التسمية والى علم حذرا ان علم حذرت
 التسمية احقر زيد من جميع التسمية فان حكمه حكم المروء اما ان يكون صحيح الامر او معقلا
 خلا لا يخرج صحيح الامر بخلاف لفظ جبره في الامراب التسمية حال الترفع وحال التهب
 وحال التهب في جبره واما التسمية التي لا يكون معقلا لآخر فلا يخرج اما ان

او حالا فلا يقال في ربه ابا
 او حالا فلا يقال في ربه ابا

يكون آخره الف او الواو او الياء فان كان الف فالأصل تقدير مرت في احوال الثلث
 لا متناه في الحركة علم الالف والواو كان الف في هذا المعنى ما تم في ورايت عينا
 التبع ومرة واحدة في الجهر ويسمى هذا التعميق الجسدية على الحركة في العظم
 التبع فوقع بينه وبين المتن اشتباه لان كلا منهما جوس من الحركة في احوال الثلث
 نازله بالوقوف بيني فقال لوقوف بينه وبين المتن ان الراء ابراهيم ما آخره
 تقدير مرت في حيث ان الحركة معتدلة في آخر الكلمة يعني ان اختلاف آخره باختلاف
 الهمزة في التقديرين اذ اختلاف الآخر انما هو باختلاف حركة وذلك انما يكون
 بعد الحركة وهي موجودة هنا في حيث ان الحركة معتدلة في آخر فنتم في حتم منوية
 وفي التبع فتحة منوية وفي الجهر كسرة منوية ولو لا ذلك اس تقدير الحركة في الآخر لما
 انقلب الى الواو الياء في بعض ما تم في علم لغز فاما انما تكتب بالالف
 بعد تحريكها في الفتح ما قبلها واما في المتن فتح لا تقدير مرت في الحركة في الف
 المراد قوله محلا هو وقع فيه موب من الموب لظهور فيه تلك الحركة وقد سبق الوقوف
 بتا في بعض اربا موضعين في هذا المعنى من قبله بل كما بين في المتن
 التقديرين وان كان آخره ياء فظن فانه تحرك ما قبلها بالفتح كالف في الفتح
 كما هو في الفتح تقدير مرت وكذا انما اراد الاستعمال اسم الفتح ومكشرا الياء
 المحركة ما قبلها في الجهر لانها لا يسمي الا في الجهر لم يسمي واد مني اياها بالفتحة
 فلكونها الفعل المحركة واما الكسرة فلا فها في انا اجن في ثلاث كسرة الف
 الياء وكسرتها وكسرتها ما قبلها انما على كونه تقدير مرت بالاستعمال لانه سبب
 انما سبب للتقدير سبب التيسير واما التبع فلفظ لعدم ما ينفذ

في تقدير مرت في حيث ان الحركة معتدلة في آخر فنتم في حتم منوية

امر الاخر من الفتح لانه ليس فيها استعمال لا يلزم توالي الكسرة وذلك في جاز الفتح
 في التبع تقدير مرت في الفتح فخرت الفتح للاستعمال ومرة واحدة في الجهر
 التقدير من الفعل الفتح فخرت الكسرة لتوالي الكسرة ورايت الفتح بالفتحة في الجهر
 ومرة واحدة في حال التبع والجهر فصار الفعل كسر كالمعتل فاجتمع الفتح في التبع والكسرة
 في الجهر واما التبع فلا يضاف الفعل تحت الحركة العلية فليس ان الموب لم يكن الاصل
 وهو اشتباه جميع وجوه الامر هو العلم وتضاعف الفعل لا نفس الحركة لان عدد
 هو في الخطب استمر فلا يوجب ترك الامر انتم وان كان ما قبلها ساكنة فجار
 جهر في الجهر في كل الحركة الثلاث سواء كان ما قبلها حرف صحيح او حرف مد في الجهر
 الاجام للثلاث بالواقعة انما كرهت حصول تلك الاجام زال ما ذكره في الامام
 فخرت لان الاصل لا يركب الا بيلقون وقد وسم وهاجا ذكرنا ولا تها في كسر
 ما قبلها فارت الالف لم تزلها القراء فلا ينفذ في الحركة لما ان ذلك في اركانها
 الالف في كونها مارة هذا قبل ذكر مرت في التبع ورايت قبلها وكرت في التبع ومرة
 بظن كسرة في الجهر وهذا التفضيل مخصوص بالياء لان ما قبل الالف لا يكون ساكنا
 وما قبل الواو لا يكون الا ساكنا اما الالف فلا تسقاء الت كسرة واما الواو
 فلما سبق من قريب وان كان آخر الاسم واو فلا يكون ما قبلها الا ساكنا وهو جاز
 جهر في الجهر في الياء في قوله وذلك لم يصرم ان تتركهم في الاسماء التي يمكن
 احترز بهذا التبع هو ان ينظر في ما قبلها حركة وقبلهم متبدا او واولها بالفتحة
 المعنوية للمصدر وهو الجهر اس جهر على الفعل فيجوز التبع وسكون الفاء وضم
 العين في اوله احق الصلح او واولها فقلت الواو ياء لما ثبت ان لا يجر كلام

اضافة اليه ليس تام ما وضعه اوله لا تفق لانه ليس بجزء منه وهو ليس في القيمة
 المحرجه بل في القيمة الظاهرة فهذا السعيد الظاهر في الواقع من الدلالة والافضل
 ليس بمحرر اما الاول فلفظ واداة التثنية فلا نذكره في تعريف الالف منه انه حجة الـ
 ان يتولد منه بطلان حيوان اخر ليس بغير حقيقة بل بكونها اضافة الى بيان مفهوم
 المعارف بسبب عدم دفع الامر الاضافي وهو الاضافة التي لا تتركها الا بغير فكيف لا
 ما وضعه لانه لا يترك التام لانه يظهر ان معنى قوله تفتت الاضافة ليس الاضافة
 مدلولها التفتت حقيقة بل بانها تكون نسبة المضاف الى المضاف اليه في مفهوم المذكور
 له ولا يترك من الجزئية للمعارف الجزئية للمعروف في هذا فترد لانه سبب اضافة اليه في
 المذكور مع طابق العطف التفتت فيكون التفتت بالحقيقة هو المضاف اليه في المذكور
 وهو اسطة الاضافة لانه اذا كان متفتت للمضاف واليه كان متفتت للاضافة العارضة
 له هكذا قيل وهو متفتت ولكن ان يحل مع التفتت الاصل لاجل اضافة سبب
 الاضافة التفتت فيمكن ان يكون فيه زيادة الشغل طلبوا زيادة التحقيق فخذوا اجازتها
 دون اجازتهم فاذا في بعض النسخ اما اذا اضيف الما جيم يا المتكلم حق
 الاضافة يكون الما جيم مستقيم وان حكم الاضافة الما جيم المتكلم كذلك لان حكم الما
 اضافة تب مع هذه الاضافة لانه الاضافة مطلقا وبها يام فهم اقل تحت هذا الحكم
 الاضافة الى المظهر ان بعض الشغل اذ الاضافة القيمة ازال التفتت ارفق
 الاضافة التفتت اذ التفتت للتحقق هو العطف اليه كما بين وقد مر في باب اضافة
 الى الجوز وراى في آخره من المفعول عالم يستفاد من قوله واذ كان مفعولا
 لم يكن متفتتا لم يكن الاضافة متفتت في يظهر ان الشغل المعنى كان زائلا

نقله

بعض الشغل اذ انما يكون تفتت لفظي هو كونه مع مفعول الفعل بحركتي العين وهذا
 من مفعول الاضافة وهو موصوفه بخير الاضافة فمفعولها حرفة منها ان الاسماء الستة
 لا قبل الشغل المعنى المحال ان الموجب ان تم للفرق في الشغل لفظي المعنوي ارجو
 ما ذكره في المحرر انما في قوله اذ التفتت عنده ارتقاء الحان واداء
 الحروف لم يأت لانه لا يجلب اربابا بل يترك بعد رد الواو لا يستقل عليها بغير
 اربابا بل يترك بعد رد الواو لوقت الحان على الواو متى وقعت عليها لم يتم الا
 استقلال التفتت لا استقلال التفتت على التفتت بل يترك بعد رد الواو لا يستقل عليها بغير
 الاستقلال كما لا يسيل اما انما اذ لا يضاف اليه مفعولها مكن فلا يسيل الما جيم
 قال قيل فليست في القلب كذا عضا وهو موثر بما روي عن ابي جعفر في جواب
 بعوله لم يجلب الواو الفاء الام الا التفتت مع كثرتها وانفتت ما قبلها بل جعلها
 اربابا بل يترك في غير اربابا انما هو من الاسماء الستة والجميع على حدة
 بل يترك على ما بين بعد هذا البحث فاعرفوا هذه الستة في العاد بلم وفي ابقا
 للناس بها ان يسيل وفواستقفا ان عند الامه استقام الام من الغزل
 للطيح في القاعدة الام اب قال التفتت في فاستقفا ان في التفتت اليه ان تعد
 للطيح في التفتت قاعدة الام اب بلم وانا التفتت ولبس ليل ببقيا كاستقفا
 في كل التفتت في التفتت في ببقيا بلا يترك لها متعلقا ببقيا معناه
 عدم تعلقها في الاضافة اذ لو لم يكن لها تعلق في الاضافة لكانت ابد فبقيا
 في الطبع ولا يعلق الا في ان الاسماء الستة فالتفتت في هذه الاسماء
 للام اب بلم وفي ذكره من استقامه الطبع استلال التفتت لبا الام اب بلم وفي

بكونه وادبانه من انما خبر قوله وقول ابي حنيفة علم هذا ان علم القوم انه لم يكن باقيا في
 مع اننا نضع اليه ولم اظهر بشا قهر غير الا القوم فانه حكمه انما او اننا باجدا علينا
 والحق اننا الكوفيين نعلم ان حاله في سمي حاشية وناظره ابو الطيب وناظره ابن مالك
 على حذو المضاف وبنية ارا حاشية وناظره ابن بك بن علم انه موصوفه لا يحد ثوبه
 فخذوه وبقوه واد علم في في ثم ان هذه الاسماء بنيت المصنف المصنف لم يرد
 القلة خلافا لمصنفه والاسماء لا يبدل وانه ما كان في الجازير او هو مردود باحتمال للبع
 اذ لو ردت كانت نسبة الواحد بالجمع كونه واخر ثانيا ما قبل الاضافة ابون واخون لانه
 الما يجمع على ابون وكذا الاخر على اخون يدل عليه قوله وقد بينا في بعضهم
 ابي ابيك ابراهيم واسماعيل واسحاق فاضيفا الى ابيهم المتكلم فقط القول الا
 ضافة ما جتمع الواو والياء ان كانا بفتحهما فقلت الواو بافتحة ثم ابرت
 انهم كسر الاء فصار كما ذكرنا فلو ردت الواو في مود المضاف
 بآه المتكلم لا جتمع الواو والياء ان كانا بفتحهما فاذا علم على السؤال المذكور بعد
 اما ما ذكرنا في فصل التباس وعلم بغيره ذلك ان التباس الواحد بالجمع في حيث
 لم يكن له سلاطة ردت اس حروف القلة فيقول وقد جاء في بركة في جاء في الاضافة
 اما فيهم الغائب من غير اختصاص بالتميزة خلافا لابل على الفارسي فانه ادعى ان
 ابيهم لا يثبت الا فيها وانه في حكم التسمية من الابد لانه التظيم والشرط كلام
 السلف اذ قد سمعت اعرى من هذا قوله وفتح في ذلك في مبدء قوله بالتميزة فوجدت
 من في وقد سمعت اعرى من هذا قوله وفتح في ذلك في مبدء قوله بالتميزة فوجدت
 عند الخليل مبدء في فوجدت ابي كمال بن محمد النوري او ذوق قال ابن جويش

اشارة الى ان قولنا في هذا الاسماء الا حاشية الظاهر لا تضاف
 وحاشية الى الوصف بالاسماء الا حاشية كما وضع الكوفي وحاشية المعارف
 علم ما يحسنه بآية التراب فليس هو وصف بل هو ما اضيف اليه فلا يكون الاسم حشو
 مظهر لانه لو اضيف الى التيمم لم يكن التيمم ما يضاف اليه بل هو الذي يضاف اليه
 ما الكل حذو المضاف اخوات اذكرهم وحقا باره البوار وهو الملاك ان اهلك
 اذ وحاشية ووصف الاصل في واد علم في في ثم ان هذه الاسماء بنيت المصنف المصنف لم يرد
 ما العلم اذ الاول وهو قوله حاشية لظروية مرفوعة مبنية في القصب وهو الشرا
 بالعداة بفتح الهمزة صحت ارسفت واد علم في في ثم ان هذه الاسماء بنيت المصنف المصنف لم يرد
 الا لعمارة قبل واد علم في في ثم ان هذه الاسماء بنيت المصنف المصنف لم يرد
 حاشية التيمم بالشراب في الوصل الى الباطل في التيمم كما ان المرفوعة استمرت بالكنية
 وصحت استمرارية خيلية او الا بصل بالفتح كان الاستمرارية في حاشية وقد بينا في
 الحق سنب قبلة لظروية بدل الشرا بفتح فامرفوعة لظروية بفتح بفتح في لظروية
 هلك الخاب ملك السوفاء وشراب ملك القابل كان ذلك اليوم يوم يابل واد علم في في
 ابار بفتح ابار واد علم في في ثم ان هذه الاسماء بنيت المصنف المصنف لم يرد
 جواب السؤال معتد به وان يقال ما ذكرتم ان ذوق لا يضاف الى اسم التيمم
 الظاهر مقتضى بوزن ما في قوله ابار ذوق واد علم في في ثم ان هذه الاسماء بنيت المصنف المصنف لم يرد
 وقد اضافنا الى التيمم فاجبت في ذوق لانه كان المرجع اليه اسم التيمم الظاهر
 الا ترى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرفون بعضهم بعضا في قوله
 من اذ يجمع المضاف الى المضاف اليه في قوله انما يعرفون بعضهم بعضا في قوله

حاشية لظروية مرفوعة

١١٧

اما في...

انفسه

المجلد المصطفى مان طامنا
جزء اثنى عشر
المراتب 333

مفصول بها وانما ثمة لان الحسور لا يستطع بالصور اعلم ان يكون كلام
ان ثم جعل القلب الذي كان كتاب الف الماوسم يجعل اعرابه بغير وفيه ليس
كذلك بل بغير كما هو من اعرابه بغير وفيه والوجه وهو ما ذكره المتأخر
ان كل اسم هو للفظ منتهى المعنى بل عليه لم يسم الا لفظ مع الظاهر في اكثر النسخ
ولو كان منتهى لفظه خلافا للكون في ذاته فالله انما منتهى واستدته بالاسرار
وحيث ان يكون لا حاصل وبالحجاب عنه بالمشي مع كونه بالعبارة معناه واما كانت
في قوله في كلت رجليه بالاسلام واحدة كلتا هي مقرونة بغير ياد فمردود ولو لم
فان اكلنا ولو سلم لم ان يكون هو بالمراد مطلق الى اصل ان ارادوا له
فصريح وان ارادوا اللفظ ايضا فاسد الا اذا سمي فثبت انه اسم هو للفظ
منتهى المعنى جعل حكمه عند الاضافة اما المظهر حكم المنتهى وعند الاضافة اما المظهر حكم الاسم
المعروف فقيم اعلم اعتباري اعتبار اللفظ والاعتبار المعنى فيهما كما هو الحال
الحال لونه عند اسم اكل نفعه كذلك هو الوجه او ما في الاول لان القلب
والمعنى بغير قياس ايضا انه الف في منتهى ظاهريه مشقة العرب فان قلت لم
يعكس الحقيقة وتوفيق الحق على اعتبار ذلك حاصل فيه واجب بقوله ان لم يعكس
الحقيقة ان لم يجعل حكمه عند الاضافة اما المظهر حكم المنتهى وعند الاضافة اما
المعظم حكم الاسم المعرف فقيم لان المظهر هو الاصل والمعروف هو الاصل
فمن لانه قد لا يستحق نفعه المنتهى في جعل الف في اس كونه منتهى واعرابه كما هو
مع الف في اس مع الف في الاصل اس كونه مفردا واعرابه كما هو مع الاصل
المعظم اس مع الاضافة اما المظهر فقيم من رعاية المجازة والجنس في ابدالها

اس ما ذكرناه

ارها انكم في الوجه ان منتهى قوله ان قول المتأخر وانما المظهر حكمه حكم
العصا لفظا هذا القيد وجه اوله قوله انما لفظها لا يتغير في الاحوال
الثالث فلفظها لا يتغير فيها واما في قوله كانت حكمها كلبيها واحد ولها الظاهر
منتهى قوله جعل كلام العرب بغير فلا بد من ان يكون اللفظ في المظهر يكون
بالالف كلمة الظاهر ومنه قول العرب كلبيها وفي ثلث لغات وكذا في كلتا الوجوه الثنية
قوله لعل ان قوله لفظا احسن ازن لفظ او ليس حكم حكمها خطأ لان اللفظ لا يكتب
الا بالالف لان الف في مقلبة في الواو فطوا في الف كلمة اختلاف كما عرفت في جعلها
مقلبة في الواو يكتب بالالف ومن جعلها مقلبة في الواو فيكون ينبغي ان يكتب بالياء
والوجه الثالث قوله وقيل ان هذا حال الف في يكتب بالالف في اللفظ بالياء اس
لغيرها اس يليها بغيره اس سبب عرق والفعال في المناسبة العربية والياء
في الحالين اس في حال التثنية لغيره الف في اذا اضيف المظهر يقال ضربت
في فلاتة بعرق معناه اس في ياربها مناسبة قوية مكررة في ان كلا اذا اضيف
اما المعظم يكتب في حاليين والياء علامة للتثنية لغيره في المناسبة قوية
بهي كلا المضاف اما المعظم في كلا المضاف اما المظهر ان يكتب بالياء ايضا فيها
اذا اضيف اما المظهر في ياربها المناسبة معناه مواضع قال ان ثم قد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لا سواء لفظ لغيره والتثنية والتثنية وبيان ان لم
فلا يعاد هذا من التطويل واما جميع الموثق بالالف والياء اس في ياربها
ولم يحجج بالاشارة في هذا القيد لافادة الموثق واما في اطلاق فموضعا
اليه اس في اضافة واسباب وجه الاطلاق يتساو في مثل ياربها مكنون

ما اعلم به وما لا يعرف ليس بمشقة وما هذا شأنه لا يستعمل فيه الفتح فاللا يعرف لا يستعمل فيه
 الفتح وهو المطلق فحق القول ان يقول وكان في موضع من موضعها فادان ان
 ان يكون كلام صاحب الكتاب حيث لا بد من ان يقول ان الاستعمال الفتح بها
 تحقيقا وتبليغا بالقبول حقيقة لان الفتح ليس يدل على الحركة فقولنا قد استقر
 ان انواع الاعراب ليست حركات بل هي على ما تقتضيه باللائحة على
 المعنوية فاذا قيل الاسم منصوب فعنده ان فيه فتح دالة على معنى مخصوص وهو
 مع المعنوية من انما ارشاد تلك الفتح ان تزدل به والى ذلك المعنى
 المعنوية كما في جازية في رايته زيد او كذلك ارفع في جملته الفتح واخواته لان
 اذا قلت زيد مفتوح فعنده ان فيه فتح لا غير قوله ان تزدل فاعل الظرف المقدم عليه
 ارادته انها لا تزدل على علم الموصوف وهو فتح ومعلوم ان الفتح من وال احد
 اذا قلت مرت باحد لانه علم ما تزدل عليه الفتح في رأت احد ومرت ربتا كيف
 واحد باحد مضاف اليه بواسطة ظرف الفتح في رأت احد علم المعنوية
 فيفتح بالفتح لا عليه على تقدير ان جوابا للامتنان اطلاق الفتح عليه مع ذلك الفتح
 الواقع فوقه ال باحد بل هي من الفتح في باحد اتم من قوله لا تزدل حركته
 قامت مقام اخرها في الكثرة ونائب عنها لانه اوجب ذلك القيام والبناء
 وهو ان لا لا يعرف ما منع بل اراد تحريكه فتلا فيهم الشك في المذهب عنه فترك الفتح
 لفتح المطوية مع ان تزدل بها فافتقار لم يح فيها في فتح والباحد واللائحة
 الفتح الذي لا جمل سميت لخصايع مع المعنوية قبل وكان في موضع لم يعرف
 كما يتصل وكان في مكانه موضع الجمل بالفتح في الجمل حركته المعنوية من ان تزدل فكونه

بناء لو قيل منصوب لم يفتحه النظام او هو بمنزلة ان يقال كان في موضع لم يعرف
 كما ذكرنا في الالة الفتح مع الفتح هو ما قال في الظاهر فيمكن ان يقال هكذا او يترك
 على صورة المصوب او علم ان معنوية لم يزدل قال بولس او ابو العباس ان لم يزدل
 في الالة لم يفتحه في الفتح وادان ذلك لا يظن ان يقول ان منصوب في موضع
 المعنوية في الالة مفتوح كما في العار من الالة الاسباب الحادثة من الفتح
 قال ان رايه وانما مع الاسم من الفتح في الاسباب التسعة لانه في الاسم
 قدش به بها ان تلك الاسباب الفعل وكل ما هذا شأنه من الفتح في التوبة
 والجم كما ذكرنا وانما قدش به بها لانه الفعل بعد الاسم في التفسير في التركيب
 لم يزدل لانه منق من المصدر على ما يجب من بعد فيكون في الاسم وفي بناء وكل
 واحد من هذه الاسباب التسعة ثان لا اول وهو لا اصل فحصلت الشبهة في الاسم
 والفعل بهذا الوجه فتدبر ما لا يتصور في الفعل فاعلمية في التسمية الاسمية
 اولا واستواره التوفيق ثانيا فان ذات زيد قبل ان لا يتصل به كان مستق
 بنطقه ثم يعلقه ثم بمضفة وجنبي ومولود وطفل وخوانا وكل مناهكت
 ولها كانت المعرفة ذات علامة في افتقارها وضع لتفعل في الاصل كقول
 جعفر عن اسم الزهر وهو نكوش بعد الامداد بعينه انما اعلمت العتمة من بين العارف
 لان الخمر والبلسم لا دخل لهما في الاعراب والوزن باللام والاضافة يجل
 غير المنفرد منقرا او ما حكمه عند الليل التوفيق الاضافة معترضة قال بعد منقرا
 اجمع له لوزن الفعل فالاصل اجمع فهو معترضة عند الخرف وقيل توفيق التوكيد
 اذ باللام او بالاضافة وقيل لم يزدل تحت توكيد العتمة لان الفاظ التوكيد

في الالة يوزن ان يفتح وادان
 المعنوية والوجه العلم والوجه
 التوكيد والوجه الاضافة والوجه
 التوفيق المضاف الى الالة

الاسم المعروف بالآثار كاسمياً وذلك لان الاسم مع السبب الواحد متماثل في
 الوجود بل هو الاسم الاصل والافراد في غير السبب الواحد جابلياً
 في هذه الاصل لا صلة لان الاصل في الاسماء المعروف اذا اجتمع فيه ثلثان في
 الاصل جابلياً علم جابلياً في جميع الفرق يعني ان السبب الواحد لا يثبت في الاسم الا نسب
 الفعل ولا يخرج الاسم من حالة التا لونه ولو خرج لم يخرج بوجه للمضارعة
 فلو ثبت المنع به اطلاقه بالاشارة ثم دفع الحكم ان ثبت به اطلاق الاصل في ضعيف
 لا يثبت حسب ما كان ثابتاً بينه وبين الاسم فاذا اخذت اليه سبب آخر بقوس
 فيظهر اثره بخلافه ولا خلاف في ان السبب في الاسم اطلاقاً فاذا نسب ان
 بوجه في هذه التسمية في سبب الاسم بواحد دون عدم الا في الافراد لانه
 انما منع من ثبوتها بوجوب خلافه الا اذا اجتمع او كان حكم الجموع في حالة
 التسمية والفرق في خلافه في التسمية في التسمية فانه يخرجون ذلك للمعاني
 مستلزمين بقوله فيما كان حقاً في الاصل بقوله ان من اسما في جميع فانه
 من المعروف في اس و ليس فيه الا العارية هو ليس بآثاره مردود فيكون على
 خلاف القياس واستعمال الفصحى في الحاصل ان ثبت في الظاهر على ان التسمية
 بقوله ان سببها في خلقه كونه هذه التسمية في صحة منعولة في التسمية في سببها
 فلا ينافي في التسمية الاخرى لعدم التعارض في فيكون العدول للاخره ازمنة الكتاب
 امر جابلياً في ضرورة ذلك لان الاسم مع السبب الواحد متماثل في الوجود
 المعروف والاصل جذبة التسمية في التسمية لان التسمية في حروفها في حركات
 مخفوفة لا ينفصل عنها فيكون ان تسمى في سببها الاختيار

فلان سبب الاسم الجابلياً في قوله وما وجد في ذلك احد من اسمائه حالة التسمية قال
 ان تسمى في التسمية في هذه الحالة التسمية في التسمية في سببها في التسمية
 او احد حكمه وراة التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 علم التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 لان التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 الاجتماع في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 بمجمل فصوله قال اما فعل منها في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 على هذا الوزن وهذا من التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 اكثر منه في الاسم لان الفعل الكاين او كائناً في الفعل اكثر من الفعل الكاين او كائناً
 في الاسم او على فانه اذا سبق له لانه فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان في التسمية
 اكثر من التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 التفصيل في كل فعل ثلثة ليس يكون ولا يثبت في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 ان في الفعل كائناً كائناً او كائناً في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 في الفعل في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 ما بعد التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 التفصيل في كل فعل ثلثة ليس يكون ولا يثبت في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 واما فعلاً في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية
 المستحق به فانه منفرد كان على عدم ثبوت التسمية في التسمية في التسمية في التسمية في التسمية

لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول منها بل هي من اربع مرات بنسبة
 اربع مائة ومرت بنسبة ثلاث حيث كانت الوصفية عارضة اذ لو لم يكن عارضة
 لكانت مؤثرة ولو كانت غير مؤثرة لا تمنع من القبول كما ان الابطال فاعلم
 مثل اذا كانت الوصفية في المعدول عنها فباطل وان لا يؤثر فيها اربع المدة
 لعدم اثره في الحال في العينة بين المعدول والمعدول عنها فلا بد ان يغير
 في الحكم وانما قلنا ان الوصفية عارضة في المعدول عنها لانها لا يماثلها
 الوصفية عارضة لاننا نقول ان الالسمية قد عطلت علم المعدول عنها فيكون
 رجال واربع مائة اذا كانت عارضة عليها فالوصف بها ليس الوصف
 بالاسماء الا جناس علم فربما التاويل متعلق بالتوصيف يعني كانت الوصف
 بها نحو جاز رجل اسر ذوال لايته الا علم تاويل شجاع او متحول كذا الوصف
 الوصف بذكر نحو جاز رجل ثلثة لا يكون الا علم تاويل متحول والاسماء
 بهذه الوصفية حيث كانت عارضة فلم تؤثر في المعنى واما المعدول فلا يملك
 الا وصف فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الوصفية الاثر اكبر لا تقول
 رجال والماتقول رجال ثلثة وكم في وقت بعد بين التاويل والعارضة
 فلا يلزم من عدم تأثيره في المعدول عنها عدم تأثيره في المعدول اعلم ان اطلاق
 المعدول عنها على نحو جاز رجل بسم الكل فان قلت فاعلم
 عن ثلاث يقال ثلثة ثلثة رجال بالاضافة وانما يقال ثلثة ثلثة
 يعني ثلثة بعد ثلثة كانت بين علم ان جهم ثلثة ثلثة لا يتصور الا بعد
 البعدية ومع هذا اس مع عدم الاستقبال الا وصف لم يؤثر في الوصفية والاس

الاثره يعقبن اسر فاشتم يقولون سكراته وبعقوله المذموم قتل ويحتمل ان يكون
 هذا الاثر مقصودا بالثلاث لان اختلاف بين صنفين المذموم والمؤثر يحصل به
 فيها وهذا الوجه الثابت به المستدركا ومنه انه اختلف في معنى القوف في حال
 لوجود واحد الاثر طلي دون الاثر وانفقوا في معنى القوف كما ان لوجود كلا الاثر طلي
 فيه وفي زمان واحد واما المعدول بتوقف مع فقه علم فقه عارضة في المعدول
 فغيره وجه الاسم اربعة او معناه عن صنف الاصلية المصنفه اخرى واما من فقه
 بان يترك لفظا ويراد به غير ذلك مع ان المعنى لا يوافق الكنية في ذلك فاعلم
 بغيره ان فعلانية اذ كانت بين اكلت وذيت وفربس زير ضرب بغيره فاعلم
 وهو علم نوعي تحقيق تدل فاسر غير من القوف علم ان اصله ثلثة اثم كشت
 وهو كونه في الاعداد وتقدر على خلاف ذلك في حفظ القاعدة لهم وسجي وقام
 اذا اختلفت النسبة اما التوفيق له ان ثلثة ثلثة اذا عرفت فاعلم ان الاسماء
 المعدول في الكثرة المتساوية القوف اربعة وهو فقه ثلثة وثلثة وثلثة
 واربعة واربعة في هذا القاف واما حاس وخمس الما عشر وعشر فهو علم بعضهم
 والاصح انه اربعة واربعة لضعف الرواية فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم
 قبل الاثلاث وعشر دون قوله فلهو وصف المعدول خداع التعديل بلا
 سبب اوله ولم يزم الا يقال جاز بان المقام ثانيا وهذا كلامنا واليه
 يكتب في الحاشية بنسبة اربعة البعوض انه خيل في هذا الفقه فاسر فاعلم
 فاعلم من التوفيق قال التوفيق اربعة بنسبة ثلثة واربعة في بيان الوصفية
 ثلثة معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة هذا بيان المعدول

لا يقال

يحصل الستون ان يقال ان الوصفية
 لا تؤثر في المعدول عنها ان الاسماء لا يماثلها
 اربعة اربعة ثلثة او الوصفية لانه لا يملك
 فيجب ان يغير المعدول عنها في اربعة مائة

وان اشترت الوصفية فيه لوجب ان يقال صفة اربع اربو غير منفصلة
ووزن الفعل فان لم يطل ان لازم الاسم وفي الشك ان ارد بان يطل
الوجوب لا يستلزم بطلان بل لازم فالقدم مقلدات الوصفية في العدول
عنها قد لم تسم عند التكرار فيكون عارضة اذا التكرار عارض واما عارض عارض فلا
تغير الوصفية في كل واحد منها علم حدث لم زال العارض في سوال السببية لم يرس
ان يعرف كل واحد منهما فان قلت السؤال باق بعد قابل اذ هو بغير الوصفية
قلت نعم كونه للباب لم يتم بعد في اصل الجواب ان لم وما الوصفية لما حصل عند
التكرار فاشتهر الفرق اما في كل واحد او في الجميع لا بسبيل اما كل منهما اما
كل واحد لعدم التكرار واما في الجميع فلا يمكن ان يجمع الفرق لان كل الفرق
ومنه هو الاسم المزدوج واحد وزيد او ما هو حكمه كذا ان وجعلك الاسماء
التي ان ليس بينهما اتصال اقتران وما ذكرتم ليس واحد اسما في الاسماء
بينهما شدة الاتصال والامتزاج فلا يمكن الفرق منه واما ثلاث فانه
اسم مفرد وقد لم تسم الوصفية في الفرق لهذا هو دون ذلك زعم بعضهم
ان العدل قد يكرر فيها ان زعم ان فيها عدلتين يعني الاستقلال عن صفة
الوصفية اخرى والاستقلال عن الاسماء الوصفية والاول يقال له عدل
لنظير الثالث عدل معنوي والحق في الثانية انكر العدل المعنوي يعني
الاستقلال عن الاسمية اما الوصفية لما ذكرناه عدم الاقتران بين ثلاث
وثلاث فانه المعنى فلا استقلال عن الاسمية اما الوصفية لزم ما في العدول
عنها لم وما في العدول عند التكرار كما ذكرناه وما قبل ان عارض بالمثل

العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه
العدل هو الذي لا يمتنع فيه

افضل شرط العدل عند التحقيق دليل على عدمه فلو خضع ان يقول في عدل معنوي لكان
شرطا لعدم الاتحاد وهو من مضمون هذا اهل النظم فالتصويب ان يقال لبعضهم
عدل معنوي لان الوصفية في العدول منها يلزم بل الاستمية ثابتة
فالشك فيها ان العدول الوصفية والحق في القول ان لم يمتنع لم وما في العدول
عنها مكررت لانها لا يستلزم عند ذلك الوصف كما ذكرناه قبل لا بسبب ان
هذه المقدمة وهما العدل في الوصفية دون المعنى لانه في كل واحد من
التي ستم نقاية ما في السبب ان عند كل اصل في الكلام عليه هو بطريقهم
وكيفه في هذا الاصول عدلان التفسير بكذا والحق في القول ان لم يمتنع
عدل معنوي وانما يكون ذلك اذا كانت الوصفية يلزم لارتم في العدول عنها وهو
مضمون ما ذكرناه من عدم اختلاف الحال بين العدول والعدل في المعنى قوله بعضهم
انه معرفة لا تتسام دخول التام وتقول اضربني جميع لم ياد ما معناه اسم الوحد
وكذا ان امر من تاء يث آخر الوصفية والعدل من الآخر عند بعضنا لم يقطع
الاضافة ومن خرج قيس بالتام واستعمال عدول التام عدل ما في التام قال
ابو علي كان معرفة ولا يعرف بعد حذف التام المانعة فعدم هذا جميع باب عدول
لكة المعنى بالتعام ليس لانها اقرب من اخر من لانه قيسا قطوع الاضافة
والتعام وجميع ما في علم هذا العدول الا آخر للمعنى لانه باق علم صفة في حذف
من لا يوجب عدلا وحذف للاستغناء عن ذكره بالتعام الوصفية في قوله كذا
ولا يجوز ان يكون تبعه الاضافة لان حذف المضاف لا يكون الا في موضع يجوز
اظهاره في موضع اخر اقلها من لم يبق الا احدها وجميع واما الوصفية

حاصل السؤل ان يرى ما قرئت وبيد قولهم تدافع ظاهر لان ما قرئت ثبت ان
 الاداء ليست للتأنيث وقولهم هذا ثبت انما للتأنيث فاذا صح الاداء فليس لقولهم
 هذا منع صحيح قلت انما يكون له منع صحيح اذا اراد به حقيقة وليس كذلك بل انما يمنع
 عن هذا في الالغى بالان التأنيث علم على ان التأنيث في بابها من باب التثنية
 والتم والتم في بابها بكونه فاعلم ان التأنيث في بابها من باب التثنية
 اما اصله التثنية فاعلم ان التأنيث في بابها من باب التثنية
 فلو ان التأنيث في بابها من باب التثنية فلو ان التأنيث في بابها من باب التثنية
 باسم مجاورة بسبب شدة الملازمة بينهما وانما لم يعكس لانه ما هو مدلول القول
 انما يتبع ما هو مجرّد تحيى الصوت وهذا هو الذي يتجوزهم على جعلها اصلا
 على الالف والنون في التثنية دون العكس فيه جواب آخر وهو اطلاق الالف
 على التثنية تسمية يثني باسم اهلها لانه لا يقع الا في جمع التثنية بعد الف
 الثالث حرفان بالادغام او بغيره او ثلثة احرزوا سطها س كما دأبت
 واد جرد مصارج قال الله تعالى واذكروا اسم الله عليها صوافي وقال الله تعالى
 ليدمت صوامع وبيعه وصلوات وقال الله تعالى يعلوا له ما يشاء من غائب واما
 فيل انما منع التثنية بكونه بجمعية فاما حقيقة او حكما فالواو وجه تسمية الجمعية
 ان بجمع بسبب واحد على كل حال لانه لا يثبت الا بجمع لا بغيره ان يقرن به بسبب ان
 مخالف لم في الاسباب الثمانية اذ هي سور الجمع ثمانية اما العدل والوجه والتأنيث
 بالالف والنون في الالف والنون ووزن الفعل فظا واما الوصف فاعلم ان
 مع ان اتي الوصف بالجمع لا يستلزم المنع ولذا التأنيث بانة اما لفظا

فلان يوجب

فلان يوجب الفاعل فلا ينفقه سببا واما تعدد فاعل التأنيث المفعول المؤثر لا ينفقه
 بان ذلك وت التأنيث الجمعي ان كان مفعولا لآلة تباين للخطاة واما المفعول فلان
 في علم التقديم فغير مؤثرة وسببا واما تأنيثه به منع هو كالتكملة او كالمعنى
 الحقيقة بتي الاقل بكونه لانه يوجب ليس سببا واما قد مضى كان جمع اخر لعدم النظر
 فكانه جمع مفرق واذكر ان كل جمع له نظيره الا واحد فكله التثنية حكم نظيره فكله مفرق
 في المعرفة والتثنية لانه نظيره هو مثل كتاب ذلك لانه كان فليس بجمع كليا سببا
 كتبه كتاب وهذا الجمعي جرد وراهم مما لا نظيره الا واحد فكله مفرق
 بهذا الاعتبار كان جمع مفرق واذكر ما هو قول سيبويه وانما لم يعرف لانه ليس
 شيئا بجزا واحد من هذا البناء و مرادنا وانما لم يعرف لانه ليس هو صفة منتهى
 الجمع ولذلك يخرج في قوله ان فيهم من ذلك موضع اخر قبل هذا يشك بسبب
 ان ليس في جمع لا نظيره لانه الا واحد مع انه مفرق فالجواب انه لا يكون كجاء لا نظيره
 لانه لم يأتوا كالتثنية المخصوصة بتي به لا يكون كجاء لا نظيره بحسب الوزن الخشقي
 والالم يصح ان يقول ان هي اقلة مفرق لعدم نظيره بحسب وزنها الحقيقي لانه
 وزنه هي اقلة فعالة ووزن كراهية فعالية فكم بينهما من مسافة بعيدة ففقط
 الامة اعم بالان ليس في نظائره كثيرة بالاعتبار الاول نحو ترتيب تنفيل تغني
 الكلام وضم التأنيث في الكلام ان الافصح الاول والجواب عنه باصبع وادوار
 اسم مكان وانك وازروا شدة ضعيفا اما الاول فلهذا واما الثاني والتأنيث
 كالتثنية جردا اسم به واما البواقي فلان الانك لا يجمع مع ان ليس له جمع على
 وكذا اوزع ان نرا بعارضه وانشه جملة بديلة عليه قوله بل هو فاجعت انك انعم

من تقدير آتية ان منصرف وان خذوا الياء ليسوا لانتفاء التاني
 لانهم اقل للتصنيف فصار ذلك وجها آخر عليهم هو الالبته في جواز ذكر التاني
 منقول لا بعضها غير يسوي لكونه عند الكس لا يحدف الياء في حالة الجر كما في التنبه
 كقولهم اياهم تاس اصله في جوارس وفي الجر بجوارس بالتسوية فيهما لانه
 التفرؤ والاعلال قبل النظر في عدم الانحراف فاعلى فصار كذا في علم توجد بينه علم
 الترتيب التي فست فيبقى منصرفا لبقا وما في كلامه وكلامه فالتسوية بين وبين
 التكملة وشاينها وهو منقول غير يسوي اصله في التسمية بكونه خذوا الياء لا يستقل
 بل في الجر كعلم الياء لم يوافق في التسمية بكونه الياء وعند الجرم في الحركة يترد عليه
 لا وجه لتفسير حاله في حاله التنبه هذا ايضا واراد علم ان كذا في
 فتحه لكونه في التنبه فم قاطبا على ما في فند في صاحب القاموس
 قول يسوي بما يدل على ان التسوية موقوف في الحركة فلم يحدف الياء في كل واحد من
 وفي عدم الانحراف والاعلال لا يخل في الوزن والالاف في اصول بعد الاعلال
 وثبت الالف في اصول بعد الحكم بغير التفرؤ الا في الالف ولو قيل لم لا
 يجوز ان يكون المنع في اصول لوجه ما بينه علم ان وزنه في الالف ان زال
 بالاعلال كبعد ويراد اسميا بها لعلنا لم نرم الكسوة آمنة ايضا
 علم وزن الجمع تقديره في التسمية بكونه الياء في التسمية في الاعلال في علم ما في علم
 يسوي وانه القايم مقام التسمية في وزن فند هذا الادوية ايضا في علم
 ورايون ان اصله بالتسوية في علم ما في الاول ثم منع التفرؤ في علم ما في علم
 التوزن في موقوف في التسوية في علم الاعلال فالتقاء التكتان خذوا الياء

فصل في الوجود

فصل في الوجود ايضا في علم هذا الاختلاف المذكور في حاله في علم ما في علم ما
 في المنسوب فلم يحدف الياء لانك تنزل الالف في مصدرها كذا في علم ما في علم ما
 الالف في كذا في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 التنبه لانه في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 التسوية الياء في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 كان بالاعلال في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 فيعلم عدم الانحراف في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 في الصورة الواحدة وبعدها وبعدها في التسمية في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 بالتسوية في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 التعريف قال ان راء انما التفرؤ الاسم الابع حاله التسمية في علم ما في علم ما في علم ما
 في التسمية واذ اراد التسمية لم يبق الياء وقد مر انها كونه التسمية في علم ما في علم ما
 التسمية في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 قبل الاستعمال على كذا في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 على علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 شرط فيها التسمية لانه الاسم الابع في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 التسمية او اسم جنس جعل على قبل الاستعمال كان ذلك التسمية في علم ما في علم ما في علم ما
 على كونه في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما
 فاجتبه في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما في علم ما

فاعلم ان اليمين تسمى باليمين واليمين هي التي
 اليمين هي التي تسمى باليمين واليمين هي التي
 يسمى على بناء الجمل والاسم اليمين هو اسم
 لانهم اجروا اسماء الاحياء في الاسم اليمين
 وحلوا الاسم عليها نحو لحيته ونحو غيرها
 نحو رجل ذمير سببا وخال التنويه والاشتقاق
 اعتبارا كاتما في لغاتهم فلفظ اليمين كاتما
 نون بها من بابها في اليمين كاتما في اليمين
 غرت في الحروف كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 لا يعرفون من زعم انهم ابلس ابلس في اليمين
 لفظ اليمين والاشتقاق كاتما في اليمين
 وهو من بابها في اليمين كاتما في اليمين
 انما تسمى من بابها في اليمين كاتما في اليمين
 وادرجها في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 بعد اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 كاتما في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 شرط كما اخذوا اكثر من اليمين كاتما في اليمين
 في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 فاذن كاتما في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين

والنور كاتما في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 دخول اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 لانها شرط كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 وعطش بل من قبل اليمين كاتما في اليمين
 واما لم يتقن فان اليمين كاتما في اليمين
 الا يعرفون من زعم انهم ابلس ابلس في اليمين
 وكذا كاتما في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 علم اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 انما تسمى من بابها في اليمين كاتما في اليمين
 اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 لم يزل احد اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 علم اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 فكم اذا تسمى باليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 بالسكان الوسط كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 كان قبل النقل كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 بدليل جواز استعمال الاصل كاتما في اليمين
 وما يوجب فيها من اليمين كاتما في اليمين
 حكمه بعد اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين
 فهو من بابها في اليمين كاتما في اليمين كاتما في اليمين

الاما فذا علمنا انه غير به حال مثلا وما يوجد فيها مع الغلبة في الافعال
 ولما كان في حكم الشبهة ما انا في القوي في بخذ بانه خفي بالبيع فقال
والعلم بغيره كذا وان جاء وزنه في الاسماء كذا اجزا واحدا اسم للصوت
والفعل وهو اسم للتعرف لانه اس وزنه في الافعال اكثر منه في الاسماء وقد مر
 حقيقة واذ كان غالب اسم الفعل كان حكم الغلبة بمنزلة الحقيقة في الاسماء
 وخيل عليه فلا فقيه ان يسمى باحد الغالبين الفعل وبشيء الالهي بغير
 جمل لا جمل من الالهي لظهوره في ان وزنه الفعل في كل منهما على نحو
 وكذا المعدول في الحروف في وزنه لا ينفرد بمعرفة وينفرد بحكمه في الالهي
 حقيقة ان العدل فيهما تعديرت بناء على ما في الحروف لا يستلزم على الالهي ذلك
 لانهما لا يوجد الا على ما في غير منفردين فلا بد من سببي وليس فيه السبب
 واحد وهو العاقبة ولا يمكن التقديم بسبب مقارنتهما في السبب في الالهي
 لان الظاهر انهما ليسا بجسمي ولانما يثبت فيهما لفظا ومعنى ولا تنكب
 ولا محبة وتساوية اوزان الفعل والالف في الالهي كذا في الالهي
 وصحية لثباته في قدر العدل فيهما من عام وزانه في لفظا تعادلهما في سبب
 كل الفعل في العدل كانه في قدر لظاير وحكم فانهما معروفا وحسن احوال
 الالف في اللام وعنده دليل فارق بين المعدول وغير المعدول وانما قال الحق
 في الحق عدلا من عام وزانه في الحرفي لا يجوز عدلهما في كثرتي وذلك
 لانهما لو كانا معدولين في كثرتي لوجب ان يكون كل منهما اسما مستقلا
 في الفكر بجان العلة ان العدل ان يذكر لفظا ويريد في نفسه وهذا القدر في التفرقة

وجبت

تقدمه كل

والا فمما

لا يوفق في غير الحجة في التكرار التوفيق ولا يثبت التغيير الا بالغيره انما
 بها اذ ليس في الكثرة ستر على امتنع استعمالها في بيتي انه عدل من عام الحروف
 وكونه على بعد العدل عن الكثرة بطلانه مع بقائه العدل بوزن الالهي في وسع
 استقامته لا خلاف ما بين الالهي ما نطق فان قلت قوله انما لا يستعمل في الكثرة
 منقوض بالتوفيق في لانه في اللام دليل كحارته اجابته له وانما في قوله
 بان الظلام انما في الالهي في الظلاله والظلمة والمظلمة ما تعلية عند
 الظلم وهو ما اذ في كثرته من راجع الى المظلم والتوفيق في البحر والرجل في كثرته
 العطاء او اسم راجع الى المظلم والسير في كثرته كثرته وليس عدل في كثرته
 حقيقة انما في لانه في اللام عدل في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 سببت في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 وحب في التوفيق اجدوا التكميل والتوصيف وادخلوا في الامتناع في كثرته
 لانه لم يوجد الا في اللام وليس في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 في الكثرة على ان عدل من عام معرفة فانه في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 السببي وهو العاقبة بل لثباته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 لانه لفظا واما تقديم الالهي في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 بان التقديم لا بد بالالهي في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 ما في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته
 التبع لثباته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته في كثرته

والتركيب فان لم يجر في احد السببي ما يمنع من شرطه وجوبه دي ١١
 العسمية اذ لو كان كذلك كان على شرطه الموال واجبة من التركيب التام كالتأنيث
 ومصدره وهو ما وجه ان لا يكون باضافة وال لا لوجب الا بان لم يجعل اسما واحدا
 ولا بامتناد لا قضاية بقا الاسم على حاله الا بالاول ولا بالثاني فهو متا ولا متضمن
 للشرطين ١٢ وان لم يتوض في غير الاخير حيث قال وما اذا انقضت التام منع
 للفرق فالاسمان منبذ على النية نحو خمسة عشر رجلا بعض المتبقيات في تهلل
 المنفرد هو التركيب لاجزائه اما في التركيب على اتصال كانه السلف دون الاول
 قالوا ان التام متضمن لثبوت اهل في تفصيل وجود الاشعار ووجه في لفظ واثبات امانه
 اختار البناء في خمسة عشر رجلا العسمية وانما في باب ما جواب الوجه في مذكور
 في نحو معدى كرم ان يضاف الاول الى الثاني ايضا اي كما جاز ان يركب التركيب
 من جنس مذكور في الثاني ان يركب اذ اذ كان في بعض الوقت في ذلك انما ان يضاف
 الاول الى الثاني في نفس اللفظ مضافا الى الجمل من التفرع وان يكون منكر انه يركب
 اسم قبيلة مثلا فيجب فيه سببان في العسمية والثاني المتصور فيقال معدى كرم
 في الانفراد او معدى كرم فاعده هذه الاحوال التلث في كسبهما يعني حالة التفرع
 وحالة التلث في حالة التفرع في الصورة هذه معدى كرم ورأيت معدى كرم ومرة
 معدى كرم بالتشديد كعلام زير وفي الصورة التام في هذا معدى كرم ورأيت معدى
 كرم ومرة معدى كرم بغير التشديد كعلام زير في الصورة التام في هذا معدى كرم
 من كرم وفي الاضافة اليها فمعدى كرم كسوتها على التركيب بل هو اذ لم يترك
 على ان التركيب فيجوز انما قال في معدى كرم كرم بل هو اذ لم يترك

فان كان التام في ما ينفرد منه هذا هذا بل هو اذ لم يترك ١٣ فلا يجوز ان يركب من غير ما جرس
 قال صاحب القليل منها دقة وهو ان هذه الالحاق لفظية لا معنوية كعلام زير
 فان زير اخيه هو يركب على ما يركب على العلام على ما يركب على ما يركب بالاضافة فان يركب
 ليس باسم التام اذ يضاف اليه بعلام هو من يركب على التام ان يركب على فصوله التي
 بين يركب وبين يركب فانما فائدة هذه الضافة ملكت هي التسمية بالاشارة
 اشارة الى المضاف والمضاف اليه وفي هذا التام حيث جعل المضاف اسما لا يركب الا
 على ما يركب عليه مضاف اليه كونه الوجه الاول اتصال الياء بركب وفي الثاني ان يركب
 عنه في صورة لفظية وكل ما لا ينفرد في الصورة بغيره الاسم لان العسمية لم توجد
 مؤثرة فيما فيه سببا الا وهو شرط في الوجود في سبب واحدة فبعض العمل العسمية
 شرط في التركيب واليه والالف والنون في الاسم والثاني في التام معنوية هو
 ان لفظا قبل التام في لفظ وفي لفظ وفي لفظ في بعض ما يستلزم كعلام زير فانما يركب
 بلا سبب اذ سبب واحد هو متضمن لانه لانه ما وجد في اوزان العدم السببية
 منه على وزن الفعل وهي صورة فيما وجه بسبب الاستمرار فلا يركب بهذا الاعتبار
 ان يركب اسم في سببية ووزن الفعل والعد ١٤ اذ انكرتم في لفظ في سببية بل
 ليس معها الا احد في سبب واحد اذ انكرتم فلا يركب ما جرد في اذ اسيت
 اذ لا تانية للعسمية فيهما قال ان لا التام ينفرد في خواهر امراد بخلاف كل ما كان
 لفظا مستقرا بالوصفية ويكون في الوصفية في يكون في ظاهر قبل العسمية كسركان
 وامرنا اسم في اتفاق للعسمية ووزن الفعل اذ انكرتم في العسمية اذ كرم في باب
 في ذلك لفظ في احد هما ان يركب والعدم بواحد من لفظا في التام في ما جرد في اذ

بقولنا ان الموصوفين لو اختلفوا في وصف واحد لم يمتنع به جوار اسم جنس مع ولا على كل من يسمي
بالتواطى وثانيهما المسمى مشهورا في المعاني فيجعل خبره له الجنس لا العلم ذلك
المعنى كما شتهر في قوله بالظلم وموسى بالعدل فيقال لكل من يكون موصوفاً في كل
فلم يبطل عاذاً ليقال لا على كل من موصوفه مستعمل في الحاجة فيه التكميل
اذ لم يكن تعديراً لغيره فاعلم ان جلال هذا المسمى في الاكثر منه في غيره خلاف
بني يسمون الاخرى اذ هو لم يسم في الوصف عند سببه ويعرف عنه حقيقة الالتماس
ظاهر لكن يجزئ التبيين ان نظامه فيقال لانه الوصف قد زالت بالعلمية والعلوية
الوصف قد زالت بالتكميل في الت واما الوصفية والعلمية جميعا فبق الاسم علم سبب
واحد وهو وزن الفعل وهو مفعول وفعل في سببه وهو انه ارفع من كل
في الاول احواله غير مفعول للوصف والوزن فليست به زائر الوصف لست باه في كل علم
اما اصل الذي ثبت له منع الفرق من قبيل اعتبار الوصفية لا على معنى انه الوصف
رجوع حتى يبرزت احدى معانيه في تخلف في علمه بل على معنى انه كانت له الامانة
وزاد ايضا وهو لو اريد اثباته لجواز ان كانت الوصفية رايت واما العلم
فبحر راجع على الحكم الاصل وهو منع الفرق بعد انه دخل التكميل الذي هو الاصل ويزيد
علم اعتبارنا في جمعه وادخل الالزام عليه على لانه في الاحكام العقلية ولو لا
لما جاز ذلك كل علم كغيره احد الابرار انهم منعوا حق ادم وارضع واسود
وان فرقتا الاستيعابا بانه لا اعتبار واما ان توافقتا في الفصل حكم
وهو مثله على لانه في كل فصل به في ليس بصلية فلا يكون مثله في الفصل
به فيهم وهو متفقون مع انه اذا لم يكن لم ينفرد كونه ههنا قال قلت فينبو له فينبو

في العلمية وليس في خوارب سمي في الفرق من سمي في ثبوتها في التحقيق بوجوب عدم
اعتبارنا معها فان قلت فلا يمتنع اعتبار مع التكميل لانه اذا لم يكن نفس العلم بعد التكميل
اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارنا بعد ذلك قلت يمكن اعتبارنا في ذلك ما يضاف
مع العلمية فلا يلزم من عدم اعتبارنا بعد التكميل ان قلت التضاف متحققة في صورة
العلم وادخل الالزام فلم يمتنع قلت لان بينهما فرقا حيث انه اجتماع الوصفية
مع العلمية شرط في منع الفرق بينهما بل في اعتبار الوصفية لانه في العلمية
فيها يلزم من الاول اعتبار اجتماع متفادتين معاً حكم واحد وفيه نظرية في
الوصفية لا علمية ان كان وصفاً الاصل في العلمية بعد ذلك فيها في متفادتين
قلنا حكم واحد لانه في حكمي وكما في الفرق لانه انما هو مجموع من خواصها
وادخل عليها الالزام في قوله انما هو عيب في العلم في جعفر فيا عيباً ولو رايت الانها
وقد نال بوشال الاخرى في هذه المسئلة في الاربعة من فاربغ امرت بنسوة
اربع مع تحقق العلمية الوصفية والوزن فقال الاخرى في جوابه انما الفرق
اربع من لانه كان في الاصل اسما منع في الوصفية عارضة والحكم للاصل
لما رضى عالمه ابو عثمان بنحو الامر بعد التكميل في كماله في الاصل وصفاً والعلمية
فيه عارضة والحكم للاصل لما رضى في صدر انما يتساوى وانه في كماله منها
فما فيه من مخالفة من الاصل فلما وجد في الاصل في خوارب في ذلك الاستعداد
في خواصه والالزام على عدم الاستعداد به في نفسه الاخرى ولم يجب وهو في ثبوتها
بانه امر بعد النقل الاستيعاب لم يعد بالتكميل المعناه الاصل واما اربع
فمعناه الاصل مراد اسما وصفه سوط عنه الالزام وما قال الفراء اذا سمي

بخواجه رجل اخر كان غيماً منقروا الى سقى برجل السوء كان منقروا لخلوص
 الاستحبة ظاهراً يوقف منه الجحش ويلد اذا نكته الاور لا ينقروا في الثانية ينقروا اما
 ما في الوالتا نيت معدودة او مقصودة فانه لا ينقروا نكته بناء على ما سبق
 ان في الثانية مع اذنه فكان فيه سببي فاذا سقى به كان بعد المقروء
 حيث انه اراد النقل بانقحام الغير اليه فكان في خلافة اسباب واذنكر بين ينقروا
 بقا السبب الحكم على اذ العتية لانتاة الثانية في غير ذلك وليس شرطاً لم ينقروا
 بنوا له بالانقحام سببي الا فحق سببي واما خلافة فاعلم فكم بالانقحام
 والفكر بالنقل في بلا فم قبيحاً فانه سكران مثلاً لا ينقروا في الوصية والافق والافق
 فاذا اجل على زالت الوصية واذنكرت زالت العتية ايضا فبقى على سبب واحد
 فانقروا عند الاقتران واما عند سببي في غير منقروا لانه بعد التنكير اعيد الوصية
 الاصل في غير علم حكم الاصل بعد التنكير التزوي الاصل واما على الاقتران واذنكر
 لم يلد قد تبارك بالاجم الموقوفة حيث لم يكن لار الحكم منها نظير الا اذا اراد
 الاسم الا على لا نظير له الا اذا كان حكمه الموقوفة كذا في جميع الاقتران لا نظير له
 فانه نكته لم ينقروا في الوصية في قولنا لا ينقروا في الوصية واذنكرت في قولنا لا ينقروا في الوصية
 في قولنا لا ينقروا في الوصية واذنكرت في قولنا لا ينقروا في الوصية واذنكرت في قولنا لا ينقروا في الوصية
 الموقوفة لم يلد ما حيث لا ينقروا منه موقوفة كانه نكته في سببي كما في الثانية
 لم يلد فلا مدخل للعتية في تأخيرها واذ كان الاصل في عدم الاقتران واما
 هذا الطريق وتنكرت ان تبارك في سببي كجيان لا ينقروا عند التنكير
 على من يذهب اليها اذ التنكير لا ينقروا في الاصل على اصل ان تبارك بالقيمة الموقوفة

في باب

في باب وبقا ما سطر في العتية في فاتها بين بل لا يستلزم مثا فاتها في العتية
 وان جعلنا مشابهة الا على سببي او التزوي سبب اخر يجب ان ينقروا على مذهب الاصل
 ايضا بعد التنكير في الاصل السببي وفي العتية كما قرأه امر واما عند سببي فيقول
 اصله كونه من غير سببي في غير المقروء فيصنفه لان برة وجدة الكلام ان جميع
 ما لا ينقروا عند سببي ثلاثة اقسام ما لا ينقروا موقوفة نكته في امر وما في الثانية
 وبل في الاقتران ما لا ينقروا وما لا ينقروا نكته كشك ورايو ولم يتوقف ان تبارك
 في صدر شرح قولنا الموقوفة في قولنا الموقوفة ينقروا في النكته مع المستثناة
 وما لا ينقروا موقوفة وينقروا نكته كالا سماء المستثناة في حالة التزوي في قولنا التزوي
 ان كان الاصل في غير المقروء في غير موقوفة واذنكرت في اجتمعا فيها التزوي والافق
 ونوع ولو لم يلد اجتمعا في غير التزوي والافق في التزوي والافق في التزوي والافق في التزوي
 العتية لانه لطفه الثانية في سكون الوسط فيها قادت احد السببي في قولنا
 ففوت كذا في قولنا ان تبارك في قولنا اجتمعا في قولنا اجتمعا في قولنا اجتمعا
 لانهم دونها في قولنا وبعيد في قولنا لم يبلغه بفضل من رعا وعلد لم تسق وعلد في قولنا
 في القصد في قولنا كان جاز وبعيد في قولنا علم التيسر فلا ينقروا في قولنا وجود السببي
 والافق في قولنا ان تبارك في قولنا لانه لطفه الثانية في قولنا لانه لطفه الثانية في قولنا
 قال الله تعالى في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا
 لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا
 لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا
 لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا لطفه الثانية في قولنا

الملايكة قال لم نر حكم الا الدنيا فيقولون لعلهم دار الآخرة ان بل قد وما الماتة تعالى واما
 الحاف فيقولون رب ارجعونا الى الدنيا نعمل الصالحات فانك انت الغني ربنا
 فيما تركت ان صنعت في عمري او فيما تركت من المال كذا انك انت الغني ربنا
 جنة ارجعنا نكث مرثا وقيل جميع القهر تعظيما له تعالى وقيل جميع القهر علم ان
 المعنى ياربهم لم يردوا الى الدنيا ونظيرة ايضا قوله تعالى انما الدنيا دار المعنى الف
 القاتل الفاعل لتسوية الفعل لا لتسوية المفعول خطايا الى ما كثر من المعنى في بعض
 مع قول بعض وانما فيكون امر الملك في ذلك الكثرة ويجوز ان يراد القوي فاعبر
 من القول الف فانه لا يبقية بعد وجه الحاصل انما جميع الفاعل من في غير التولية
 علم ان الفاعل في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 قالوا بعد الفاعل فاعلم انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 فعله وقيل ان هذه التسمية في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 من الفعل صيغة واحدة كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 من انما ان لا يفرق بين مودعه الحكم في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 انما ليس كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 معدولة وقرئ بذكر صاحب القلب والخلق ان ترجعها الى بابها وانه في خبرها
 معقول وذكروا ابن الحاجب في شرحه ما يرد على انما معدولة وفعل انما في مودعه الحكم في
 وهو انما ان يكون معدولة لا في مودعه الحكم في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 اسم امر انما انما في مودعه الحكم في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في
 من خدمت انما في مودعه الحكم في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في الفعل كذا ان الفاعل في انما في مودعه الحكم في

معدولة في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 وهو انما في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 ان التوق بهما انما في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 المصدر الموقف فاعلم انما في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 من ركة لها انما في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 اية صاحب الكتاب وذكروا بعض ان التسمية في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 وقيل بانه في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 فاذا اردوا عليه نحو هذا يجب ان يكون في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 لبيانهم احد التسميات اسم باسم الا في مودعه الحكم في الفعل كذا انما في مودعه الحكم في
 بها وذكروا ابو القاسم المبرور في كنهية في تفسيره في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 كان واما احكام في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 مع منها في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 الامالة في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 فقي للمصدر الموقف انما في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 والادمان في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 الا يكون معدولة او معدولة في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 غير معنى في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 جمل ان يطلب معدولة في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 معدولة في مودعه الحكم في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في

في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في
 في المصدر الموقف كذا في اللغة وحده في بعض النسخ وحده في

في حكم واحد في الخلاف وعدم وجد ان لعنف لا يترجم لعدم وجدانه وكلامه
في باب لا يترجم لعدم خلافهم نعم كلام اكثرهم في بيان الخلاف في فعال المعدولة من
فاعله وهو لا يترجم لعدم ذلك فاذا انكرتم قوله في العائمية بالنسبة الثانية المؤثر
في منبه الفرق بوزن الهمزة الثانية لا يؤثر الا مع العائمية واللفظة التي عليها استعمل
العنف هي هاء اللفظة الاولى في اللفظة الثانية وعيد بالبيت الذي رتبته في اللفظة
في المعنى اذ قال حذام فصدقوا فان القول ما قال حذام وهو ان البيت
للحليم بن صعب في امراته حذام وقيل لامرأته من العرب واصلها ان حذام امرأته
حذرت قومها من الفارت فانكم وما قلتم انتم الفارت قالوا حذرت حذام ففرب
به مثلا والفتنة فقال التي تحق بعد آء الموت نحو يا كاهن ويا حيا اس بالكلية
وهي ايضا بيته على الكسر كانه فعال التي في معنى الامر في الزنة وهو من بيت
فعلوا ما شاكته لانهما حكما في بابا بالحكم مذهب الحقيقة والعدل ايضا في بعضهم
هذا الماسوي وقيل بيت لتفنيها في الثانية وعمل الكسر لاصالة في قوله كانه
ولم يستعمل فعال هندي في غير التنداء الا نادا رومته قوله اطفوف اي ازور ما اطفوف
اي مدته ثم اولى الى ارجع الى بيت قبيدة في لغة الكاهن ولا يجوز في لغة السعة في لغة
الكاهن ان يجعل لكاهن على لامرأته ثم بعد ان منه منها في الكاهن قال عليه السلام
انما اخلق بالتنداء لان التويف لا يؤخر الا فيه ان تعريف فعال هندي لا يؤخر الا فيه
في التنداء لان ما عدل عنه ليس يعلم ولا ما رايه ولا معروف باللام ولا في صورة
تعريف ان ارجع بالادق فقال لا ترى ان نحو خبيثة تند العليبة وفاسقة هي الفاجرة
واصله لم يفرج عن الامم بغير مسقة المعلقة اذا فرغت من قسرها ومنه قوله تعالى

الاسماء التي تكون مشابها بالفعل او ادخلت الالف او لام التثنية في اسم
الاسم لا يكون الفعل فاعلم ان ما قد حقه اسم الاسم لا جلت به التثنية
يجوز ان يعود الى الفعل ويجوز ان يعود الى الاسم فاعلم ان ما قد حقه اسم الاسم لا جلت به التثنية
الفعل والاسم على حرفين اسم الثانية في باب الالف الفاعل والمفعول
لكن لا ادرا او القرب وهو ان قيل علم ما ذكرته كان القياس ان يعود التثنية
كالمعلم لم يعد اجب بقوله اما التثنية فلم يعد لعدم الامكان فكان الالف
لا يقال ان حرف التثنية لا يدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لا تضاف
الاسم كالفعل والاسم فكان يجب ان يضاف معها اسم مع حرف التثنية وهو التثنية
لهذا ان التثنية بدو له مقتضاها اسما وما حذف لاجل ما في الاسم ومع ذلك لم
يعد قوله كالمعلم ان يضاف معها التثنية من تناسل الفعل في جعل ان يكون
في غير ان لان الاسم والالف التثنية في الاسم من حرف التثنية لانها تجعل التثنية
معرفة فيكون ان حرف الالف في الفعل بخلاف حرف التثنية في الاسم لا تحذف في
الاسم من هذا الوجه شيئا فلم يعد بدو لها وان جاز ان لا يكون حرف التثنية
حادث لتوصل معان الافعال الى الاسماء فتكونك ذهبت بنزول التثنية اذ ثبت
فيها الاثر انما يجوز نصب المفعول في الاسم معان فكان التثنية معدودا
من جملة الفعل من جهة الالف كمنه اذ ثبت فيهم كانه لم يتصل بالاسم واما الاسم
فجاء في هذا اذ هو من جملة الاسم واحد من حرفين في قدر الفعل منه اليه ولا
هذا ما قد عرف كان حرف التثنية كالفاعلية والمفعولية في معنى الفاعل فلا بد من التثنية
اما ما ذكره في الالف والاسم في حرف التثنية في الاسم معان فكان التثنية معدودا

الاسماء التي تكون مشابها بالفعل او ادخلت الالف او لام التثنية في اسم
الاسم لا يكون الفعل فاعلم ان ما قد حقه اسم الاسم لا جلت به التثنية
يجوز ان يعود الى الفعل ويجوز ان يعود الى الاسم فاعلم ان ما قد حقه اسم الاسم لا جلت به التثنية
الفعل والاسم على حرفين اسم الثانية في باب الالف الفاعل والمفعول
لكن لا ادرا او القرب وهو ان قيل علم ما ذكرته كان القياس ان يعود التثنية
كالمعلم لم يعد اجب بقوله اما التثنية فلم يعد لعدم الامكان فكان الالف
لا يقال ان حرف التثنية لا يدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لا تضاف
الاسم كالفعل والاسم فكان يجب ان يضاف معها اسم مع حرف التثنية وهو التثنية
لهذا ان التثنية بدو له مقتضاها اسما وما حذف لاجل ما في الاسم ومع ذلك لم
يعد قوله كالمعلم ان يضاف معها التثنية من تناسل الفعل في جعل ان يكون
في غير ان لان الاسم والالف التثنية في الاسم من حرف التثنية لانها تجعل التثنية
معرفة فيكون ان حرف الالف في الفعل بخلاف حرف التثنية في الاسم لا تحذف في
الاسم من هذا الوجه شيئا فلم يعد بدو لها وان جاز ان لا يكون حرف التثنية
حادث لتوصل معان الافعال الى الاسماء فتكونك ذهبت بنزول التثنية اذ ثبت
فيها الاثر انما يجوز نصب المفعول في الاسم معان فكان التثنية معدودا
من جملة الفعل من جهة الالف كمنه اذ ثبت فيهم كانه لم يتصل بالاسم واما الاسم
فجاء في هذا اذ هو من جملة الاسم واحد من حرفين في قدر الفعل منه اليه ولا
هذا ما قد عرف كان حرف التثنية كالفاعلية والمفعولية في معنى الفاعل فلا بد من التثنية
اما ما ذكره في الالف والاسم في حرف التثنية في الاسم معان فكان التثنية معدودا

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

کیمیا و جود

هو الاستفهام استفهامية او هو الجازية شرطية لانك اذا قلت في الاستفهام
 مع الفاء كان المعنى اليوم بخلافه بقرينة ام هذا ام بعد غير واذ امكن في
 اكثر من محله في اخره فانه ان يخرج اليوم اخرج واليه يخرج عند اخره عند
 وهكذا باق الازمنة فتفهم معانيها فمنه لذكره كذا كيف فانه متضمن معنى
 حرف الاستفهام وذلك لانه معنى فوك كيف زيد اصبحت ام ليقيم فتفهم معناه ولا
 يكون للجازية فتفهم معنى حرفها جازي باين ومنه في الاستفهام اعلية وفيه ثمانية
 احدها ما ذكره الاخرى كخبر الفاء وقبله مقوم وكيف ليس بمتعدي اخر
 كسوفه ومحل الرفع على الجازية ان كانه الكوافع بعده اسما مفودا وانتهى
 علم الحال ان كان جملة اسمية او فعلا تاما ليس في افعال العكس نحو كيف زيد على
 او فعل زيد ان علم ان حاله عالم الا تفتش بظرفية لانه وانظر متعديا
 وهذا يعمل بالان في كيف زيد ضحاكا او علم المصدر ان فعلا قسريا او
 ومنه قال سيبويه انه اسم بهام يميز ان لو كان ظرفا لانه ظرف كانه في القتار
 او مع الجازية ان كان فعلا ناقصا نحو كيف كان زيد او علم الفعلية ان كان
 في افعال العكس نحو كيف علمت زيد اقول وما شبه كالتقدير واني قال آت رح
 شبهة حصوله بالمرور في حيث انها تقع في الاحتياج الى جملة توصيل الموصولات
 بها ان يملك لليلة ولا يستعمل بالغايرة وما بعض النسخ بالافاد تابدوه العقل
 اذ لا يفهم معناه انا بضم ما بعدها ايها فصار ذلك من مقدماتها فثبتت
 لانه وانما في اين وكيف علم الحركة والاصل الاول ان الاصل في البناء
 التكميلية ضد الاسماء والاصل في الحركة فيكونه ضد ما فندى بالحركة

من النقا ان كينى ولم يحرك الياء اما الاستدعاء ملك الياء الفاداة لانه
 تحريكه في الصحيح او ما لقوته واخيه القوية ثم بين طر كانه في النحوي كلفها قوله والعهد في
 خمسة اشياء قال ان ثوبا ثانيا في المضاف الياء المستعمل على الكسرة لا على الهمزة
 فيداس في المضاف الياء المستعمل يونس اما في الامر بين اما في انقلاب الياء
 الفاداة في حالة التثنية الرفع وفيه ثلثون شرا ما اخرج الياء من الالف فيمكن
 الحالي على ما قد سطر عدم الانقلاب وكلاهما علم خلاص الاصل منسج على الكسرة القاء
 علم الالف والياء اذ لا شك ان الالف علم الاصل او لانه الالف منه ولا ضرورة
 يحس اليها هذا من ذهب السبعة ونسب ابن الى جيب الفلظ وجعل امر به تقديره
 فلا يفرم المحذوران الذي يترجمه في مكان الاسم ان يستحق بعد التثنية كيب والكسرة موجودة
 قبله فجا التثنية جدد الاسم ان حلة ينافيه لا متناه اجتماعا للمركبات في مخالفتها
 او متماثلتي فعدته لا مكانه وقد مر في فعل الموب كنه شرط في امر به بالمرور جواز
 اجرها مع الآخر ولا سبيل لهذه الا في علمه فكيف يكون موبا فيكون مبنيا بناء على
 رضا علم الحركة فمقابله التلازم والعارضي وعلم الكسرة لما ذكرناه في الانقلاب في
 الياء من المدة واليزر يوجب ان الحق ان يكون تقديره لانه لا فرق في الحقيقة
 بين وبين المقصود في الغد ام التثنية المذكور ومنهم من جعل امر به تقديره بناء
 حالة المفعول والتثنية في حالة الجر لفظيا ومعتد وجود الكسرة اللفظية قد
 عرفت انها موجودة قبل التثنية كيب جاتا الفاداس انكروا لقوته وانما في لوقته
 موقع كالف لفظا في ادعوك به وان كان يفرم منسج الاصل لكنه في الحرف
 ذلك فانه مث به لان التثنية يثبت به وذلك الحذف حروفه لا ينفك الجواز فيقيم

اثبت برهني لعدم تماثل في المكان زيادة الوجه في احد هما لا ينفك الشعاع
 في الزاوية الكسوفية بجواز تلك القدرة جواز البناء وهو ان كاف الخطاب منته
 في موقعا موقعا اوضح وقود موقعا كاف الخطاب بقوله الا ترى انك اذا قلت يا زيد
 فقد توجه الخطاب اليه انما زيد كما توجه في ادعوك هذا علم مذهب البهائي اية
 علم مذهب الكوفي في غاية موب بغير تشويه مذهب الفراء منهم انه منته علم الفهم
 وليس بفاسد ولا مقبول وانما يتبع علم الحركة لعرض البناء فمما فان قيل انه يدرسه
 قوله عرض البناء وحذف الثاني من الثاني دون الاول لوجود شرط حذف فيه وانه
 اقوال جيران يكون فاما معقول لانه لا يجوز لا البناء علم الحركة فقط ويجوز ان يكون
 العلم في كونه للوقت في وقت من وقت البناء فربما يبي ما يكون البناء فيه عارضا
 وبني ما هو من بقية البناء وانما يتبع علم القسم لا يتبع بناءه علم الفهم لا يتبع
 الحركة الامراتية بالحركة البناءية فيما لا ينفك في كونا اخر مثلا اذا حركت جماعة
 كلهم احر فتدري واحد منهم فغير بالامر فلو بنى الخادس الخود الموقعة علم الفهم
 لم يعلم ان حركته امراتية والامر ادبه واحد غير معيني او بناءية ولم يدر احد
 معيني وفي بعض النسخ بالامر الغير الموقعة وهو لانه يبقا فيه يا احمد كبا
 التنوير كبا رجلا لانه في حروف ولا يفرق بينهما بفتح واو الله بل ان حذفه في يوسف
 اعراف ولا يجوز بناءه ايضا علم الحركة لا يتبع اس الخادس الخود الموقعة با
 بالنداء المضاف اليها العلم الموقعة في من البناء اجزاء اي الكسوف عند
 بالكتف ويا علم فبقوله الحركة الثلاثة الفهم في تعليمها ولم يبن الخادس
 الحركة لانه في بعض النسخ لانها لم يبق موقعا كاف الخطاب اذا امر ادبه

او الظاهر ان الخطاب منته

بغير معني

غير معني كقول الامير جلاله بغيري وكاف الخطاب معني فلا يقع منه قطع البناء
 وفيه نظر لان الخادس المضاف لانه المضافة بين البناء يكون المضاف اليه بمنته
 التنوير والتنوير يكون على الحركة لا يتبع مع البناء فكذا ما هو بمنته اية الحركة
 الموقعة مع لانه لا تقع على الحركة فلو لا رجلة الخادس ما كانت متضمنة معني في البناء
 فيه كانت قبل لانه رجلة الخادس وانما اخادس استوائية لانه في قولها لا يتبع التنوير
 ايا انشائها به فمما في رجله من احد هذه الجسود اقصاه غير انه الكسوف فيكم
 ما يدر علم البناء لانه لانه الاخرى الفاضلي ووجه تسميته التنوير الخود الموقعة
 البقية قولهم لا رجلا بالفتح لا رجلا بالفتح في رجله ليس رجلا وما في ذلك الا بغيره
 مثبت للاستغناء وهو من تسميته اياه ولو استفيد من لانه تفاوتا في الكلام
 وحل بغيره اخرى ان التنوير الاستغناء من حيث بهان في تسميته في بعض النسخ
 لا بالاسم وحده كونه انفرادا بالحكم هو التنوير المثبت به بالاسم المنق وهو التنوير
 علم معني الاستغناء كلام التوفيق بغيره نفسا في رجله فاحسبوا ان ينصروا وديلا
 عليه لينفصل هذه الحالة من سائر حالاته التي لم ينس في غيرها منته في روضة
 في الاسم وحده مع تسميته الاسم المنته كونه هذا الحكم مما تدرسه فطرا في
 الحروف بالاسم وفتحة الانصاف بينهما ولم يبق في الخادس الا في البناء اليه للتنوير
 وذلك مقتضى هذا وانما يتبع علم الحركة كونه في البناء اذا العارضين بناسب العارض
 وانما يتبع علم الفهم لتناسب حركته علم لانه اسمها مضاف او مثب به في
 الغيب وفي بعض النسخ لتناسب علم لانه لانه يبينها مناسبتها في التنوير
 وفي بعض النسخ في الحركة واما ام كسوف اذ به فمما في جملنا اسما واحدا

فرفعوا ايديهم فقالوا لان ارفعوا ايديهم وجه الله اسم الله ليس برفع قوتها انما به
 واني كان ارفع خطا عند لان وجوه المضارعة لست برفع من جعلها وقوتها موقوفة
 فاذا حصل ذلك ستمت المشاهدة وتصورها حيث وجدوه لا يبقو بنفس موقوفة
 ليس موقوفة الاسم بل كما يجعل في تقدير الاسم في ان او ما يشبهه كان وكذا واذ
 حيث لتقدير كانه السبب المصنف وجوه الامور اسم الله لكونه على ما فضل
 في الكلام وجوه موقوفة وجوه في الخطا غير تبة المضارعة بالوجه
 السبب بالواحد وذلك لا يخطا عند وجوه ما ينفرد بتقدير الاسم ويهي ان او
 يشبهه ويهي واما الامور ولا يشبه حيث كان للجزء موقوفة الاسم
 ليس علم الخطا طوع تلك التوبة وسكو المضارعة الاسم مقتضية للمضارعة
 والمقتضى ليس هو المضارعة بل اس بنك المقتضى او فخر فخر المضارعة
 انما وقوفه موقوف الاسم عامل الرفع فاعلا من معنوي وسكو الاسم في التبر
 من تقدير الاسم او يشبهه بالتعبط طفا على المرفوعة ان واقعة عامل التبر
 وسكو الاسم في التبر من اس منعه على تقدير الاسم او يشبهه ان واقعة
 عامل المرفوعة اذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم فاجب كون آخر الكلمة
 علم وجوه موقوفة فان العامل بسبب محذوف المقتضى لكونه آخر الكلمة علم
 وجه مخصوص فظهر من ان المقتضى غير العامل في الاسم ظاهر واقعة الفعل
 فلا بد من بيانه بان يقارن وقوف المضارعة بنفس موقوفة بسبب محذوف التبر
 انما به المقتضى لكونه على الرفع واقعة التبر في المضارعة موقوفة الاسم
 بسبب محذوف المقتضى المشاهدة المقتضى لكونه على التبر ان التبر من جهة ذلك

في قوله
 في قوله
 في قوله

يحدث به

يحدث به الخطا بسبب المضارعة المقتضى لكونه على التبر وكذا في الاشارة والا
 في مقتضى الخطا طمعان لا بد منها الا الفعل فهذا انما يقع ما قيل وفيه لفظ او ليس
 من شأن صاحب الفعل المضارعة وجاز ان يحدث بها المقتضى للمضارعة اذا وقع
 المقتضى هو المشاهدة وهما متحدة قبل واقعا فاجاب وجوبه ولم يقل لفظا وجوب
 العامل المقتضى والعامل المقتضى والمراد من المقتضى هو العلم من ان يكون لفظا او تعديرا
 وانما لم يعرف بما قد فهمه ابن الحاجب فانه ذكره من اجل الاسماء وعلى ذلك ما قيل
 لا فرق بين التبر في فافهم والعامل من شأن هذا المقتضى من التبر
 في رتبة اثر الاثر في التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 الاثر في التبر في التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 المرفوعة وجوه التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 انما مقتضى هذا التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 هذا الحكم هو التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 سلبية او سلبية الاثر في التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 من التبر في التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 اليه الجارية على القاعدة الجارية بينهم هو الاثر في التبر في التبر
 القاعدة الجارية ولان علم الاثر في التبر في التبر في التبر في التبر
 للاثر في التبر في التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 او لا بد من التبر من مقتضى ما لا يشترط ان يكون التبر في التبر
 اما اذا عرفت مقتضى التبر في التبر في التبر في التبر في التبر

في قوله

هو ارفع من إضافة قبيل او الاضافة مصدر زعم بشرح جميع الافعال لانها مستوية
الافعال من بفتح الهمزة وكسر الهمزة اتفصاه الفاعل اذ ظهر فعله لازما او متقدما بفتح
الفاعل علم انهم امكنوا في معرفة فاعل بعضهم منهم من كان له الفاعل ما اسند اليه الفعل
او بشره علم جهة قيامه به خرج ما اسند خبر الفاعل ودخل ما ليس عليه من لفظهم
ما يجب تقديمه من اى عامل وكونه قبل هذا التعليل لا ارجح ما انضم ما يوجب تقديمه
وبعضهم ما ارتفع باسناد الفعل اليه خرج به المبتدأ وبعضهم ما كمال المند اليه
من الفعل او شبه متقدما عليه انما يخرج من احدهما من غير ان يكون له علم ان نظام
وتمام وقار الفاعل ما اسند اليه علم بالاسناد ليس له ما ليس به من مخرج ولفظ
اسم وان كان مطلقا لكنه مومهم لم يخرج فاعل الانشيد والخلق لتساو
اللفظ والتقدير والواجب وجه بقوله علم ما خرج به لا فائدة العوض
علم على الايجاب فاني من المومهم بطل التوفيق متقدما عليه سببا بان تقديم
الفاعل من تقدماته اى ما قبله لا يغيره لاحت رغبته من غير ان يراه علم نظام
قوله انما يخرج من احدهما من غير الفصل خبرها علم ان من بين التوفيق هو
التوفيق الحق واما في الاثر فلاته فيه ما ينافي ظاهر التوفيق واما في الثاني فانه
قال ابن عيسى في شرحه لم يصدر هذا القول عندي ليس على لانه انما هو
الذي هو الفاعل لم يقدم مجر كونه مجرا والواجب تقديمه كل حين والاسماء
بعد فاعله من قبل لانه ورا ذلك هو كونه عاملا رتبة المومهم مع الوجوب
منعنا وانما يتولد من فكونه عاملا فيه وجب تقديمه على صراحة التقدير
منه واما هنا فينتج عنه لازمة والا واما ان يقال لانه يخرج من فاعل الانشيد

وتنزه

وتنزه بالاعمال لا بد منه اذ لا فاعل له في قوله تعالى والحمد لله رب العالمين
فلان الاسناد ارجح من معنى لفظه واما في قوله تعالى فاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى
ومتقدما محتسبا الى الابد في قوله تعالى فاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى
سبق تقديم الاسناد في صدر الكتاب وهو سبب احد بطرئتي الى الابد علم رتبة الاسناد
فائدة الثانية فلا حاجة الى الاسناد فاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى
لان تقديم قوله خبر زيد صدر الفاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى
ولان الفاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى فاعل من قوله تعالى
معنى بفتح الهمزة وكسر الهمزة اتفصاه الفاعل اذ ظهر فعله لازما او متقدما بفتح
الفاعل علم انهم امكنوا في معرفة فاعل بعضهم منهم من كان له الفاعل ما اسند اليه الفعل
او بشره علم جهة قيامه به خرج ما اسند خبر الفاعل ودخل ما ليس عليه من لفظهم
ما يجب تقديمه من اى عامل وكونه قبل هذا التعليل لا ارجح ما انضم ما يوجب تقديمه
وبعضهم ما ارتفع باسناد الفعل اليه خرج به المبتدأ وبعضهم ما كمال المند اليه
من الفعل او شبه متقدما عليه انما يخرج من احدهما من غير ان يكون له علم ان نظام
وتمام وقار الفاعل ما اسند اليه علم بالاسناد ليس له ما ليس به من مخرج ولفظ
اسم وان كان مطلقا لكنه مومهم لم يخرج فاعل الانشيد والخلق لتساو
اللفظ والتقدير والواجب وجه بقوله علم ما خرج به لا فائدة العوض
علم على الايجاب فاني من المومهم بطل التوفيق متقدما عليه سببا بان تقديم
الفاعل من تقدماته اى ما قبله لا يغيره لاحت رغبته من غير ان يراه علم نظام
قوله انما يخرج من احدهما من غير الفصل خبرها علم ان من بين التوفيق هو
التوفيق الحق واما في الاثر فلاته فيه ما ينافي ظاهر التوفيق واما في الثاني فانه
قال ابن عيسى في شرحه لم يصدر هذا القول عندي ليس على لانه انما هو
الذي هو الفاعل لم يقدم مجر كونه مجرا والواجب تقديمه كل حين والاسماء
بعد فاعله من قبل لانه ورا ذلك هو كونه عاملا رتبة المومهم مع الوجوب
منعنا وانما يتولد من فكونه عاملا فيه وجب تقديمه على صراحة التقدير
منه واما هنا فينتج عنه لازمة والا واما ان يقال لانه يخرج من فاعل الانشيد

ليس لان قولهم زيد قام و قام زيد وليس كذلك
 كما سئل عليه ولا يلزم من وجوب تقديره الاضمار قبل ان ذكر لفظا ومعنى لانه لا
 ينافي ان يكون الفعل المتعدي كونه متعديا وهو كانه في عدم وقوعه لاننا نقول في
 بي قولنا زيد قام و قام زيد لانك اذا قلت زيد يلزم من وقوعه انه من علم معناه
 الحكم بالسناد ومعنى اخر اليه بخلاف ما اذا قلت قام ما حققنا ثم الفاعل لا يكون
 الا واحد اوله اقال اي المقتضى في اللفظ بما اسما واحد وان كان لا يكون
 الفاعل الا واحد الالة مع ضرب من جنس التفرقة وهو في الجملة لا يدخل الا في
 لانه ثبت ان عامله المود وما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون واحدا باللفظ
 و لا ليس الا ولان وصف الفاعل عند التخصيص ان يند اليه الفعل متعديا
 عليه ولم يشترط ان يكون احدا شيئا الا لاجازة قد راجع الى احد الشخصين
 الفعل وبقوله لم يشترط بعلق قوله بدلالة طاب لجر ومات زيد ولو كان الا احدا
 ثم طالما جاز لان لجر لا يحدث الطيب فزيد لا يحدث امرة فثبت ان شرطه الا
 سنا و ما اذا كان شرطه الاسناد الا لاجازة قبل هذا الكلام مقتضى معناه انه
 ان شرطه كان الا احدا الاسناد لاجازة نسبة الفاعل الى الفاعلين وذلك في جميع
 بل هو امع لانه لو ارد العليين على معرو واحد الجواب لا يلزم من اسناد
 القيام الى زيد و غير شرط الا احدا لو ارد بها عليه لانه قيام زيد وقيام
 غير حصان في مطلق القيام فيها غير العلم ان هذا السؤال ليس لم
 عدم صدور الافعال التي هي حصص في مطلق الفعل عن الفاعل حتى صدرت
 منهم معا والحق بكثرة فليس كذلك ان يند الفعل مرتين لانه لما كانت نسبة

اما الفاعل

اما الفاعل ملزمة الاسناد فاذا اسند اليه ثم الاسناد ظهر اسنده اما ان لم يكن ان لا
 يتم لان الاسناد لا يتعدى لكنه تام لخصوص الاسناد به بدون اسناد اليه كما ان
 المضاف اليه لا يجوز ان يضاف اليه اخر فلهذا لم يتعد الفاعل بخلاف نسبة اما النور
 لانه عبارة التعلق فيجوز تعدد الفاعلين بخلاف نسبة فان قلت والفعل يستلزم
 اكثر من واحد مع جواز بلا خلاف فبطل ما ذكرتم ان الفاعل لا يجوز ان يكون الا واحدا
 اجاب بقوله قولهم ضرب الاربعة والاربعة ليس يتناقض لان المعنى بالشيء
 ارباعا اذ ان اس اتى لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بحجة الفاعلية بغير
 متعلق بارتفاعه في غير عطف نحو ضرب زيد عمر فنه هذا انه علم ليس يتناقض
 لانه الاربعة ليس باسمين مختلفين بل اسم واحد كذا الاربعة او علم انه يجوز
 ارتفاعها بغير ما نحو ضرب زيد افكر وتفليس نحو قام زيد قام عمر ووقع
 بالعطف نحو قام زيد وعمر قوله وان لم يكن مظهر انظر ما اتى ان العلم
 ان الفاعل على ضربين احدهما مظهر او علم مظهر نحو ضرب زيد والآخر مضمرا
 او علم مضمرا وهو ما متفق عليه في الخبر الذي يحكي به في الظاهر الاستدلال
 اي في ان كلامهما مستقل بنفسه لا يحتاج في التلصص اما ما يتصل به قدم
 المتصل به ان آخره اني محشي في مفضل نظر الالة لا بعد اليه من المتصل
 في موضع الفقرة لانه لا يقتضيه استظهاره عليه لان البحث هنا بالنظر
 ان يكون فاعلا ما يستلزم لانه يقتضي بذلك لانه بمنزلة المظهر كما عرفت نحو ضرب
 الا هو ولا يند اليه الفاعل الا عند تعدد الوصل وذلك في تحت موضحه لا يند
 وموضع الخبر لانه لا يند اليه متصل به وموضع خبره ان لانه مرفوع لا يتقدم عليه

فعلان متعقلا بالانتم في المتعقبات الفعلية وهما اسلمت ورايت
 سبكون الهمزة بالفتح بالتحقيق نحو اسلمت زيد العلم ورايت
 بكم الحمد والافعال في سببها بنو منقول اخر وهو ان الذين كان فاعلا قبل
 الفعل وموضع الاسم قبل الفعل في لاق الهمزة للتعليق في علم
 اصل الفعل في المثال الاور حلت زيد اسم ان يعلم علمه واما مثالا في هذا النوع
 مقصور على سبب الفعل دون اخواتها وهو المسموع من العرب فيقولون
 عليهم السلام لا يتجاوزون ما يلزمهم بها وقد جاز ان تفسر النقلة في جميع الافعال
 بالهمزة في المفعول الثالث فقال اظننت واحسبت وادخلت وارضيت زيد
 عمرو اياها اسم محلة علم ان يظن عمرو اياها وعلم هذا التفسير في قوله
 اجرت وجرته واحسنت وانبئت ونبأ بفتح اعلمت فتعدي كل منها تعديته
 اما ثلاثة مفاعيل في قوله لا يلزمه مفعول الثالث هو اسطر الهمزة بان كان له
 مفعول واحد فيجوز له واحد المثلثة مفاعيل لافادته معناه في هذه
 الافعال المذكورة فان سبب الافعال الخمسة كل منها عند سبب متعقلا واحد
 بنفع الماشية للحرف في بنو انباء زيد بكذا ثم اتبع الجارة التي
 وقيل انباء كذا قال الله تعالى في انباءكم هذا ان سببها غير انه لما كان الا
 جبار مستملا على الاعلام بضمه معناه فيتعدي تعديته وعند الجبره انه
 متعقلا بهما لا على التفسير وهو اروس وبالمعنى اخرى لان الاعلام يتعلق
 بشيئين بعينه ويجوز في الجميع في متعلقة ولا يشيكون في قوله
 اما الاور في انهم قد اقاموا انباء بنو انباء العلم وكذا ارس في ان

بفتح علم جلا ومعا في الكلام في المنة فانها في متعلقة بهما لان الاور لانه والاف
 ان هما انباء او مفعول الفعل منسوب علم المصدر نحو انباء بنو انباء نفس الفعل هو
 لا يتعلق بنفسه فاذا علمت اجرت زيد علمه واما انباء في فلت اجرت زيد انباء
 من الجبره واما انباء في الجبره خصوصية البناء فالفعل فيجبها باعني انهما بناء
 مخصوص لا باعني انهما في سبب عدم جواز الحكاية كما جاز في الجمل
 فقه بعد القول في قول زيد علمه ومنطلق وهما منصوبتان محلا علمه مصدر في قوله
 وعلم انهما منصوبتان عند الجبره كون المكونة الاكثر للحكاية فيكون المراد به علم المتكلم
 ان الذين انباء مقدم ذكره بخلاف الانباء لان المراد منه المفعول دون التلويط
 فلا يترك الحكاية في علمه بانه جبره القول في نفس الذي لا يحكم بعد الجمل كقولك القول
 زيد بفتح منطلق وقد يقام المفعول مقام الفاعل ان انباء الفعل
 قال الله في العلم ان المفعول به ربما ينو في الغيبة بذكره لوجوه مناسبة
 ترك الفاعل منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى الجبره او الى طب ومنها
 نظير الفاعل على ان لا تعظيم ومنها نظير من الفاعل على حارة ومنها
 ليقول عليه من طلب الجباري او غير من الحكم الجباري المفعول ومنها وقف التفسير
 مشرقا من طابت سره بانه فانه اقيم المفعول به هو سره مقام الفاعل
 بهوافق الاور في العلم ان انباء في العلم ان انباء في المناسبة المتكلم
 سائر علم المعاني والبلاغة في العلم ويجعل منه اليه لتلويط بلا
 فاعل ويرفع به كما يرفع به ذلك ويجعل ذلك الفاعل من حيث انباء في
 من ثلاثة اشياء حذف الفاعل واقامة المفعول وتفسير العينة ومنها

اسوة منها اما الفاعل فله المفعول فكيف يتم عليه الحكم ليس مستقيما
 شرط الفاعل الاسناد ولا الاشارة وهما في هذه الحكم سواء كانا ومنها ان قوله
 يخرج بانه ليس بفاعل هو هذا التناقض مجتمعا ان يكون اية او بالبيان احد
 نوعي الفاعل لا خصوصية حكم ليس الاخر ومنها انه لا احتياج الى التقييم الحقيقة
 لا مكان الاقامة بدون كونها ان علم نوعي في اوردت هذه الاحتيا
 جك في التقييم غير ومنها ان يقال ما كوجه في تعيينها بالافهم اورد كسر
 ما قبل آخره اتفقا اخذوا الفاعل الواجب ان يكون بناء فعله ما لا يشترط
 آخره ابنه الاسماء والافعال التي يتقيا عليها من الاشكال وليس هذا
 الا في التقييم المذكور وما حكمه او ليس من التقييم في علمه ان مقتضى التقييم
 في ذلك ان يكون فيه المرفوع في فهم اكثر احكام العكس ثم في قوله فينبغي له الفاعل
 اشارة الى ان هذا الحقيقة في العلم مغلطة ومباينة علم اصله عليه الاكثر من
 التي يتي ومنهم من يقول ان اصله بغيره لا بعد ولا غيره والذين يثبتون في
 افعالهم فيطلق بفاعلها مثل جرح وحم والتقصي هو الاول بل يعلل عدم الا
 دغام في يوجب وسوء فهمه وجوه قاعدة بقتضيه بينها علم انهم في اصله
 علامة البناء للمفعول في الماخ في ان يفهم قوله ثم كانت لانه علامة الفاعل
 في كبره كونه لانه احويه مما يقتضي ان البناء الفاعل دونه وبكسر العيش
 الفاعل في التثنية الجرم في الزيادة والمزيد في الكلام الا انما عطف على عيش
 الفاعل انكسر الكلام الاول في الرابع الجرم في الزيادة والمزيد في التثنية في
 تقدير القسم كانه في التثنية الجرم في علمه شارط بغيره اسل وكونها علم تقدير

في قوله

الفتح كان سطره ووجهه فيكون ث كماله بناء اخره ابنه الاسماء وقد هو
 فمضى ان لا يثبت ان هو ثم قل عليه في قوله قالوا لما قال الفاعل والمفعول
 في باق قولهم كانت كغيره لم يفتقر عليه اسم كسر ما قبل الآخر فاعلا للبناء نحو
 ضربوا السهم فاما الاول المتحرر كان فان السهم هو الثاني او ان يسميه برهنة المفعول
 لا تباستطاعه ان يرجع ووجهه في قوله خرج في المثار ان باق والمزيد فيه وجب
 وجلب في مثال المثلق بهما واما علامة البناء للمفعول في المفعول في فانهم يفهم
 حر فاعله ووجهه في قوله في التثنية الجرم في الزيادة والمزيد في ان يفتح الكلام الاول
 في التثنية الجرم في المثلق بهما في قرب ويحكم في مثال التثنية الجرم في الزيادة
 فيه وميز في قوله في المثار المثلق بهما في وجب فيجب في هذا الاسم اعني
 اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظ كونه الفاعل مسند اليه مفعول عليه ومفعول
 كانت زيد وطلب الجرم في هذا اشارة الى ما يوجب التناقض في المورد هنا
 ووجه الاسناد الى المفعول في قوله قالوا ان اس الاسناد الى احد المفعولين
 المتفريقين ابدا كانه ان الاول والثاني في ما يوجب اعطى زيد ووجهه في قيام
 الاول واعطى درهم زيد انما قيام الثاني انما انتم قالوا ان الاسناد الى ما هو
 فاعله في المفعول احسن وهو زيد لانه ساطع في احد هذه الم اذا لم يكن الاول ملتبس
 بالتثنية اذا ان التثنية فلا اما الاول فلا يجوز اعطى خالد زيد آغا اعطيت
 زيد آ خالد لعدم التمييز واما في المفعولين في التثنية بوجه علم يستفوا
 للاسناد الى الاول في علم زيد فاما ولا يجوز ان يقال علم قائم زيد اذ ذلك
 لان المفعول في التثنية ابدا ان باب افعال العقب هو الجرم في الحقيقة بهما

ولا يحسن جعله مجزأ عنه مجازاً والآن لم جعله اجزاء عنه معا وهو محال
 قيل لا يثبت من عدم الجواز بل هو بصفات لا يستلزم قاراً الشيخ عبيد القاسم انهم
 كثر اما يستعملون لا يحسن ومما ادهم لا يستعمل وقد اجاز ابن الانباري الاستناد
 الى العنصر انما حيث في الالتباس ظن قارئه ان لا يتيسر القاييم هو المظنون
 دون ان يثبت ان الجسم لا يتعلق به الظن ولم يحسن في ان ذكر زيادة ظننت زيادة
 احوال الالتباس لانه ذلك يبين علم ان زيادة معلوم والاخرات مظنوناً معلوماً
 اقيم الالة مقامه لا تعكس كفي وهو غير جائز واما سائر العناصر من غير وجود
 حوالا الاستناد اليه ان روم يشترط بانه ظن ان تشعربه فتقول لا يجوز الا
 سدا الى العنصر لا تستلزم زوالها بشيخ بالعلية ولا الى العنصر مع لانه با
 الواو يستلزم وجود العنصر في برونه المعطوف عليه بدلا او وجود العنصر في
 منفكاً عن الواو وكلاهما لا يسيل اليه لا الى العنصر في بيان كان ظن فالانما اذا لا
 يسيل الى ارتفاعه ولا الى التاكيد في العنصر المطلق لعدم الفائدة ولانه لم يجز
 ضرب شيه وجلس مكان او زمان او في موضع لانه هذه الاشياء معلومة
 قطعا في نفس العنصر وقد قلنا لبعضهم جواز الاستناد الى التاكيد منهم غير يسوية
 السند لا يقولون وقد حليل بين العبد والتمه وانه لانه بين لانه الظرف
 وقال ابن حروف انما كتبه ادعاء انه من سبب يسوية فانه لانه
 لا يجوز اخفاء التاكيد في هذه الباب لعدم الفائدة في الاستناد اليه ملفوظا
 فكيف منوناً واما جازاً يسوية لا يمتنع وهو انما هو المقصود المقصود
 مشروطاً بانه توفيق العنصر في فعل ذلك العنصر انما يستلزم وجوده

ومنه هو العنصر من مربي تارات ما اسم ان العنصر من مربي
 الخاصة بها يتعلق بالبار والبرور في قول بعض الافاضل هو المقصود لانه كل فعل
 لا يقتضيه واما يقتضيه العنصر المقدر فيجب هو لا يثبت لانه لا يقتضيه من زيادة
 البعد ولا تقتضيه من زيادة انما سكن المقصود لانه قد فعل به ذلك العنصر في ال
 كما ان العنصر من مربي العنصر الخاصة فكل ذلك التزم فانه ايضا من المصهورات
 الخاصة لانه انما التزم به في الارباع عشرة من ذات منكرة او مقدره فانه
 يحسن ان التزم الا في وجوده الارباع من خطاب زيد في لانه ان طيب زيد في
 طيب الاصل وطيبة لانه لا يحسن فيجب التزم في الدم والبرور فاذا حيث
 بالحق في الارباع والتمه باب من الارباع اصله اذا اصله في خطاب زيد
 نفس طاب في نفسه وكنه انجب التمس من قال ان اصله فيجب عرقه فانه زيد
 انما انما يفرق بينهما المباعدة لان كون الشيء محلا ومبهما او لا وكونه منفكاً ثانياً
 او في ذاته انفسية ذكر اولاً منفكاً وذلك الاشتباك النفساني في
 ابرهم عليها وذلك اذا استند الفعل الى غيره من ذلك كان الارباع والنظم
 فيكونه المستحق مستحق وادوية سبب واهل في كل نوع في العلم ان التزم في
 ان سنده اليها هذا ويثبت علم طلب ما يورثه السند والعلم قار ويزيد من
 العلم والآن علمه وبيته في العلم ما روج العلم فاذا جاز في نفس في تلك
 الحال فله قبله من كادته واستوفيه استوفاه لا يقتضيه قوله في خطاب نفسه
 والتوكيد فانه اذا ذكرت انية مبهما في نفسه فقط كنت ذكرته في كبراجها
 وتفصيلاً وما ذكره قريش الكفا في ذكره واحدة وهذا هو الوجه في جميع

البحث في مربي العنصر من مربي

حاصلها في الالوان ان يتركب من اجزاء من الفعل كقولنا في المصدر
 يعجزه لا يقال اننا كلامه تاسلا لانه ثبت ان المصدر اسم فاعله مذكور
 وما دل عليه الفعل من الاسم لانه آية الواحد يجوز ان يكون مفعلا واسما باعتبار
 ما جرت عليه الالوان على لفظ الالف لا فاعله قلت اذا كان في الفعل دلالة
 على المصدر وجب الاستغناء عنه ذكره لكونه مفعولا فيه كذا في الفاعلية ذكره قلت انما
 وازالة التكرير وحصول الجبهة لانه اصل ضرب ضربا ضربت لانه التاكيد التكرير
 اكثر في كلامهم فوضعا موضع الجبهة الثانية الاسم ليدل على الموضوع في آية المصدر
 قد يكونان معا اذ لم يدل على التكرير ما يدل عليه الفعل ولا يبعد ان التاكيد في الالوان
 الفعل وذلك لا يثبت ولا يجوز ولا يكره ولا يثبت لانه حيث هي ليس منه شيء
 ذلك هو ضرب ضربا فانه يتناول ضربا من انواع القرب من القرب بالشد بدو
 يعني الحقيق وكذلك يتناول التكرير والزيادة وقد يكون المصدر رخصا واذا
 كان دالا على ما يدل عليه الفعل فمما ذكره ان كان في زيادة نحو ضرب ضربا في ضربا واحدا
 وضرب ضربا فانه لا دلالة على القرب والواقعية والالتصاف بهما في متقاربين
 مفهوم الفعل وقد يكون المصدر مكررا كما ذكرنا في الاشارة والفرق بينهما وبين التكرير
 ان التكرير يكون اطلاقا على غير المحذوف وهو التكرير استحقاقا لانه في المصدر
 وقد يكون المصدر مكررا نحو ضربت القرب الذي تعلم وقرب نبي والمصدر الموقوفة
 لا يتناول غير المحذوف فالحمد والاعتراف لا يكون مكررا وقد مر وجلة الكلام فيه
 ان ذكره اية لبيان معنى فعل فاعله ومنها المصدر المحذوف بضمه في التفسير
 او باسم فاقض كخرج القوم من ادينتهم مقارنته لم يخرجوا حسنا او لا يخرجوا

الالمية وقوله في فعل صلي او لم يفرق مثل ان روم او يكون اسما حيا ببيتين
 المصدر في الالوان في ضربته الالوان القرب بالشد الفعل التفسير او ان بعض الكل
 اليه نحو حير مقدم والشد القرب وكذا اسمها او يكون مثنى نحو ضربت او جمع نحو قوله
 تبارك وتعالى بالظن انهم لو يسمونهم القرب والالوان القرب والالوان القرب
 العود معينا او لا كان العود مستغنا عنه الوضوح او لا نحو ضربت وفيه كذا او لم يفرق
 التكرير الحيز بالمصدر نحو قلت ضربا او لا نحو ضربت الفاعل في الالوان القرب
 نحو سوطا وسوطي او سوطا او تشبیه الالوان وجب لا جمل تشبیه المصدر
 لقيام الالوان مقامه وقد اجتمعنا هذا القسم لانه النوع والقرينة كما في ضربته
 ضربتي اذا قصد اختلاف الالوان او التاكيد نحو ضربته ضربا فلا وكان يشانه
 ويجعل الجوزان يوزن مع النوع آخر ونوعان وكذا في العود يجوز ان يكون
 اخر او اعداد بخلاف الثالث لما ذكرناه قبل ثم ان الفعل ان صلب المصدر اما
 ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمنزلة ما لا ذكرنا في ضربته
 ضربا هذا من باب الجهور وذهب ابن النظم ادنا الى ان التفسير هو المصدر في الالوان
 لفعل حيا في التفسير فقلت ضربا وقال في التفسير ان مفعول بضمه ضربا
 واجب الاضمار اما الثانية فاما ان يكون مصدر او غير مصدر والاولى اما ان
 يلائم في الاستشفاق ان يوازيه الفعل في الظروف الاصلية والمراد منه تناسب
 اللفظ كقولهم والى استكم من الارض بنا فاقلة بنا ما والى لم يكن مصدر
 الا انه ارشادنا بانه انما في الاستشفاق فينبغي ان يضاف اليه ان يكون فعل
 وحال جردا لفظا اياها علم مع ان معنى انبت جعله لئلا يثبت وهذا من باب التخييل

وهو ما له اسم بالاسم الا ما بدله في سماء كالتدوير واليه فانها موصوفة
 لذلك الواضح بسبب اشارة داخلية فيها كقول الدور في الثالث والبيت في الاول
 والجزءان والتعريف انما هو في عالم احد فربما في كالتسويق والاداء والجميع
 ونسبة ما يتركه جوابا في عالم اخر من كلامه سؤال هو ان يقال انما انما الحكمة
 اذا كان خدود لا يبعد عن الفعل الى الابد اسطر في الجنية في عالم اخر في بعض المواضع
 مثل الطريق الشعب اجاب بقرينة في بعض الطريق الشعب في ذلك لا يبعد به يقال
 مثل النكت اذا اجاب احد ان ليس من الشاهد في الطريق وهو مكان خدود
 ان نصب بغيره قاروا في قليل من الحكم وانما في الفعل التام انما جميع خدود
 ظروف التام انما التام انما لم يبعد في جميع خدود في ذلك المكان لانما الفعل
 مطلقا يدل بصفة علم التام انما في الحقيقة هو انما في واقع او مستقبلا فيقال
 علم التام انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 زمان بدو في العلم الحق كمال ابن يوسف في شرفه للمفضل كما يدل علم المصنف في مادة
 في جوهره في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 واما المكان في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 التام انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 علم في ذلك الطريق من زيد وعمر بن كمال لا يبعد عن العلم انما في العلم انما في العلم
 حروف في ذلك لا يبعد عن العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الابد اسطر في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 جميع في ذلك في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم

وهو ما له اسم بالاسم الا ما بدله في سماء كالتدوير واليه فانها موصوفة
 لذلك الواضح بسبب اشارة داخلية فيها كقول الدور في الثالث والبيت في الاول
 والجزءان والتعريف انما هو في عالم احد فربما في كالتسويق والاداء والجميع
 ونسبة ما يتركه جوابا في عالم اخر من كلامه سؤال هو ان يقال انما انما الحكمة
 اذا كان خدود لا يبعد عن الفعل الى الابد اسطر في الجنية في عالم اخر في بعض المواضع
 مثل الطريق الشعب اجاب بقرينة في بعض الطريق الشعب في ذلك لا يبعد به يقال
 مثل النكت اذا اجاب احد ان ليس من الشاهد في الطريق وهو مكان خدود
 ان نصب بغيره قاروا في قليل من الحكم وانما في الفعل التام انما جميع خدود
 ظروف التام انما التام انما لم يبعد في جميع خدود في ذلك المكان لانما الفعل
 مطلقا يدل بصفة علم التام انما في الحقيقة هو انما في واقع او مستقبلا فيقال
 علم التام انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 زمان بدو في العلم الحق كمال ابن يوسف في شرفه للمفضل كما يدل علم المصنف في مادة
 في جوهره في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 واما المكان في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 التام انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 علم في ذلك الطريق من زيد وعمر بن كمال لا يبعد عن العلم انما في العلم انما في العلم
 حروف في ذلك لا يبعد عن العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الابد اسطر في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 جميع في ذلك في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم

المصنف في ذلك في العلم
 ظروف في العلم

حيث يتعدى اليه في الوجه فيه اجاب بكونه وان كل الفعل لا يزم في المكان الجاهل
 بغيره لان لم ير على الا بالهم لانه الشبه بالماله وجهين احدهما انه بهم غير
 حضور مثل ان مثل ان قال قلت فلو كان هذا العقل متعلقا على جميع اوقات بل
 ظهر لك مستقرا اما ان يقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون هذا العقل
 متعلقا على كل زمان ماض في خلق الله تعالى العالم ارضه وقت ابتداء خلق الله اياه
 بل وقت حديثك وكذا انك اليوم زيد هذا العقل ايضا متعلقا على كل زمان متغير
 والوجه الثاني ان هذا العقل لا يتغير مع وجوده لانه المتعلق به غير متحرك
 فمصدره فوق ايت واليحيى تحول شي لا عند تحول القدام والمخلف كما ان انما لا يتغير
 به غير حاله لانه لا يصير ماضيا لان الزمان لا يتجدد فيكون امر ان المتغير مستقر
 غير مستقر فاما انهم من المكان الزمان من غير ان يكون الوجهي سلك به سلكه اس
 سلكه بالمكان الجاهل الزمان في الاستصحاب اسلم ان ههنا اشياء لا تهم تغيرها
 وتغيرها منها تعريف المتغير فيه فتعرفه في الحقيقة ما يقتضيه عامل باعتبار وقته
 معلول في وقتها من الجانب بما فعل فيه من كونه لوقتها او تغيره في وقتها
 المتغير وانما تعريفه في جانب ربه في الموقوت والبلد وصاحب اللبس مكان او
 زمان حصل فيها او في بعضها فعل من كونه في غير زمانه في زمانه الاول
 وانما في واقع في العقل من زمان او مكان ما يقتضيه في تغيره في زمانه اسلم
 عن النوازل كلها فكنه اول الاول فلهذا وضعنا بالفتحة ومنها ان ما
 وقع في الزمان من حدث اما مستغرق بجمعه جميعه او اكثره ما لا يقع الا في جاز
 جريان كلامه وجوه الاحزاب واما ان كنهه في كنه الغلبة فيكون الفرق وبلح الشمر

معلوما علم ضدواضحا اولها لانه كما في الاول ومنها حيوان مثل كلام ان
 علم منزه عن تغير الجاهل بها انما هو علم منزه عن تغيره بالحيث فعل الاول سبيله وبنها
 بنها انما هو علم انما هو العلم بها ومنها ان شرطه ان يتغير بها لانه
 خلاف يعلم اما امتناع التغير او كونه غير متغير فيه سم تغيره فيها يقبل وهو المظهر
 المظهر لاسم التغير فيجب ان كنهه في جوارز اظهرها لا فيهما فافترقا ومنها جوارز
 التمسك والاعتدال بل جعل كالمعقول به خلافا لانه سم لانه عند كماله قيل لان
 شدة الملازمة بينهما وذلك العقل لا يزم فكالمستعجل اما واحدة اما المستعجل
 اما واحدة فكالمستعجل اما معنويين فغير خلاف ووجه المنع قلته التغير لما اشياء فاعلم
 في اوقات عدم المتغيري الاكثر منها فيشبه به ومنها جعل المصدر زمانا زوايلا
 فصار وهو في المصدر لا غير لانقضاءه كالمكان وعدمه نبوت كما ثبتت الايام
 قال يويه هو اهل من قولهم انه استولى عامارا الا ان كان في كتيبي عامارا ومنها
 ان ما وقع تحت الخمار فيه ان يكون ظرفا غير متغير وحي زوايلا كالمكان زوايلا
 ما يدل على ظرفية وهو التغير بخلاف النظر للحقيقة وقد اجاز البعض كونه مصدرا
 نحو سم طوبى علم الوجوه ومنها جوارزها عامل على شريطة نحو يوم الجمعة
 في يومه قال من سرت ومنها جوارزها عامل على شريطة التفسير في المنزل
 فيه علم بوجه ومنها كنه جانب وجهه ووجه خارج الزمان وداخل البيت ووجه
 المعتبر في ستمائة المكان الجاهل وان كانت منه لانه العقل لا يتغير بها بغير
 واسطة للمرور وكذلك انظر في الاختصاص ومن حدث لا يكون بمعنى الاستمرار والكون
 في مكانه كالمظهر في مكانها لا يتغير بها بنفسه — وعند قال ان راج

ايضا في الخراف الكافية وقد سبغ في قوله اذا اضيف اليه عند القيل
 وعند النهار وفيه ثلاث ثلث منه يعني العبيد وكسرها وفتحها ولا يستعمل
 خرافا يقال عند واسع بالتميم على الابداء وقد يدر على غيرها اسما
 عند وتاثير في غير ما قيل في اللفظ الكامة في حرف وليم والام في اللفظ
 في حرف الهمزة على انه فاعل ليدخل وحده على الحال منه اي لا يدخل عليه حرف
 ليرد الالف فان قلت يعني قوله ولا يستعمل الا خرافا وقوله وقد يدخل عليها حرف
 ليرد الالف قلنا ان الخراف به لا يخرج من كلام النحوي كمنه في ما يدرها فلم
 يعتد بدخولها على غير المنع فان قيل لا يتم انه لا يدخل عليه الالف في دل
 اما عليها في الامام اجاب بقوله وقول العامة ذهب اليه عند خطا ولا
 كذا في ليس كذلك امام وخلق لا تها يستعمل ان اسما لا تكمل اما كذا خبر
 من روايك بالتميم في الابداء وفي مساق الخراف في بعض ما في في النظر في
 فيكون منهم با ابداء عند وسوا بالغة والفتح وسوس بالفتح في البيت
 وكسرها ويدر على ذلك وقوله مطلقا في المصدر ولم يدر في فيه من حيث
 وعند الكوفي في بلغ غير يسبح حقيقة في بحث الاستثناء ان الله في
 في ظرف في المكان وفي قوله وذا صياح في ظرف في قوله وقد مر في
 في صدر الكتاب في قوله اسما في السنة فاذا اضيف اليه الموثق يكون
 في كذا استمر الى المذكر في كذا كذا صياح في الالف قليل وجه في ظرف في
 انه كسر استعمالهم ولم يجر الا منصوبا على كمال ما يقع في ظرف في كذا
 منهم كذا وهو الاستدلال بالاستمراد وقيل فيه قد استعمل في قوله وليس كذا

ولام اسما في سنة واحدة في الاسر مصدر في استعمال في قوله ما ليس منها لم يكن
 فيتم اسما في سنة ولا يلزم منه عدم لزوم حقوق اللفظ في عدم لزومه
 حيث لم يمان في حذف المضاف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 مترادف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ما ليس اسما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الم فان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 يكون اسما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 اسم معني ما بين ظرف في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ضمنية ولا يقع فاعلا ولا متبدا ولا منصوبا ولا في الالف في الالف في الالف
 فاعلا ومتبدا ومنصوبا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 وسط اسما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وجدت بينا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 وسط اسما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ان اسما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 بل لم كونه يقع في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 ان في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الفعل نحو قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 الناس في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

ثم اردت ان نجزم انك اذ قلت ان القوم جميعا القوم المتوسط قلت وسط الاراء بالتحريك
فهو معقول به لا به فليس علم التيسر معقول به وسمي بالتحريك وقال الجوهري يقال
بالجلب ويط القوم بالتيسر وفي وسط الاراء بالتحريك وقال الجوهري يقال بالتحريك
يصلح فيه بين قولي ووسطا فلهذا اني اقول ان القوم المتوسطين فيهما وان كان موضعكم
يصلح فيه بين قولي ووسطا بالتحريك فلهذا اضيف الى القوم المتوسطين فيهما وان كان موضعكم
بهم يتعدى اليه الفعل بالتحريك وفيه اثبتان لا يتعدى اليه الا بالوسط فلا
يجل هذا السوال قلت وسط القوم بغيره وفي وسط الاراء والتم فابين القولين
ان الوسط في الفعل الاول معقول به وفي الثاني مكان حقيق والكوفون لا يفرقون
بينهما فيجعلهما فلهذا اني اقول الوسط في متفرق الاجزاء وسط القوم والوسط
بالتحريك في غير متفرق الاجزاء هو وسط الاراء وماذا قلت انك اذ قلت انك
ان رجوع ذلك التوسيط لان الاراء مكان محدد وكان مقوله يقال قلت في
الاراء لان المكان المعين لا يتعدى اليه الفعل الا بقى الا انهم قد فوجئوا بالتحريك
ان ساواوا الفعل اليه ونصبوا نصب المفعول به وهو من نصب الفاعل
فيما وافقه اليه ذهب الحق فلهذا ابن مالك والمحققون لما اذ منسوب به فعل
الافعال في تبيينها لكما هو المشهور في جعل هؤلاء دخل غير متفرق بنفسه لولا ان
بانه لو كان متفرقا بنفسه لما كان المحقق يتعدى اليه غيره وليس كذلك اذ يقال
قلت في الاخر ذهب الجزم الى ان فعل متفرق لانه هو الذي لا يمكن تفعل
الا متعلقا بغير الفاعل وثان قاله قول هكذا قال قلت لو كان متفرقا لما جاز قلت
في الاراء اجاب بانه يجب لانه متفرق في نفسه بينت انك اذ قلت رفقوا
بفعل الاراء

قوله ان قول الجزم بانه مقصد ربحي من غير ان يكون مقصدا وهو من مقصدا لا مقصدا
اللازمه نحو قوله قعود او جالس جالس فان قيل علم يلزم ان يكون ربحي لا زائلا من مقصدا
رجوع علم مقول طال ان متعده لقوله فان جعل انك غلظت جوهري فارجع اليهم
كثيرين فماذا كرم ان اكثرى غلظتهم ان يكونوا افضل لاننا لم نورد مقوله تحت
اقرار اللازم قلت ان ربحي من الافعال التي هي اثار متعديه واخرى لازمة فانه
كانه لازما فمقصده مع فصول ان كان متعديا فعلم فعل ولا ان مقابل به يقع فلهذا لم
وهو حقيقه فيحمل عليه القوم ولان النظر وهو علم لازم فان قيل ان ذهب مقابل
جامع انه مقدر غير لازم قلت وان كان مقابل لك لمقابل آخر وهو ان يحمل عليه
في القوم قال ابن عيسى في شرحه للمفصل والتصويب ان يكون متعديا لانه لو كان
مع تقديره من قول الجزم لا اخفى مكانا واحدا اكثر استعماله في مكان ذهب كذلك
اذ هو مقصود علم ان لم فلا يقال ذهب مقدر فليكن كان فعلت انما جميعه
الا مكنة دل عليه صحتها وقال سيبويه ان اضرار في ذلك في قول المفعول له هو قوله
الاقدام علم الفعل الاقدام هو الاقدام في ايجاد الفعل والكثرة في اضراره
اسما للمفعول له هو انفع الازن وقوم الفعل لا جله به ليل انه لولا ان الاقدام
عليه لو كانت على غاية متاخره منه في الوجود نحو جيك اصل فالتك فوجد
والاصح صلاح بسبب وجود الجي لكنه تقصيره البيت للاقدام فخاب
كان سببا ينم به كانه مسببا او سببا مشا عليه متعديا في الوجود نحو قوله
من الحرجت فانه الجلس سببا على لاملت غايته له قيل كان العباس
ان يقول هو المنسوب لعله الاقدام علم الفعل لانه تقديره علمه يدخل تحت

فقد خرج المفعول من هذا الوصفان وصف الاندراج وذلك لانه اذا كان
 المفعول له غير مصدر لم يكن من جنس الفعل المعلق فيصير بانصب على تقدير ان جوابا
 به كقولكم بكم و قوله اي قول المفعول له في حقه الفعل المعلق واذا كان فعلا
 لغريم في الفعل الاول فكله كذلك فيصير وقوله في ذلك اذا لم يقارن الى المفعول
 له الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع اسلم فيصير دخوله تحت
 الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب في الصورة الثالث لعدم اقتضاء الفعل
 اياه ان المفعول فيها فلا ان التان في هذا المقام السورة فيها ان يقال لا يجوز
 ان يكون التأنيب في حيزه زيدان و ثانيا لانه لا يعلق المعلق لانه في الوجود ومنها
 ان اخذ غير جامع في وجه مثل قولنا ما ضربته فاذيها عنه ويزنكم البرق فاقطعها
 قلنا العلة للتحقق ان التأنيب وقد مر الجواب عنه بوجه اخر و التالاة له
 ولما علة الاقدام على الفعل وهو اداة القرب او العير الى ال عملهم والتون فانهم
 وثانها محمول على الحال وليس ستم فتم تقديره ضد والمضاف او علم تميزه لانه
 منزلة من يراه او علم انه علة لم يتصور ان ال يريكم على جعلكم ائتمن قوله
 و حرف تقيده الترتيب ان را ايراد هذا المثال يوزن ان يعلم لغوايه
 و هو ان المفعول له كما ينصب للتوالت فيجبه من المتعدي وكذا كان في النصب
 في العادة وانه المفعول له ليس يجب ان يكون غرضنا للفعل المذكور كما نرى في بعضهم
 بل كيف كونه ان يكون المفعول له عند ال في الفعل رد والاول لانه كان هو مذهب
 ان المفعول له غرض او غير غرض والاتق كقول ليس يجب ان يكون غرضنا فيكون
 اتيانا له لو وجب لما جاز حرف تقيده الترتيب لانه الخافه لا تكون غرضنا له

لانه في هذا الاصل قد علمنا ان ال و التالاة

وان المفعول له كما يجتمع في خلاف لابن السراج وهو مذهب الجهم من انه عند
 عنده نكرة وخافه اكثر وجوه مما هو مضاف في قبيل شك ويذكر و ضارب زير غذا
 في نية الانفصال وانما وجب تشكيكه عند اجماع من ان الفعل للحال واليه مضافه
 من ابيانه وقد جمعوا قوله كسب على ما قبله هو في حافة وزعل واليه و الوب
 من تهول الوبول اعلم ان المفعول له يجوز اخاره ويلزم اللام نحو التاديب فربما
 زيد ال و تقيده علم عامل كما يتقدم المفعول به اذا لم يضافه فقدمه كما في المفعول
 معه المفعول معه المفعول ببعده الواو الكاينة يقع به قال ان ر و كذا
 ان الحق المفعول معه المفعول بالعادة انما يقيم علم مذهب الاخفش فان الباء
 اس بال مفعول معه قياسية عنده كثر ما جاء به من وهو ايضا اس بال علم وعنده سبويه
 مقصور على السماع لانه في موقعه موضع يرفع فلا يصل اليه الا بسا في المذهب
 بوقف عنده و الم ادمه كون التاني في المنصوب بالعادة الى يتوس اقدم كل
 فدمه اذ الم الفعل مطلقا نصب لما ان يعمل في فعل لازم او متقد فيكون المفعول
 معه علم نهضة المنصوب بالعادة علم ان الاخفش لا راى سبويه فانه في نقضه انه
 يصبه فعل لانعم متقد علم ان التاني فيكون منها عليه الفيا وانما عمل في غير المتقد
 لانه قد قوت بالواو فتعدي اليه كما تعدي اليه بالتم و غيره فانه حرف الجر الآلة
 الابغى كنه جن بها لم يقع توهم تولد في كلام سابق لا قوله و غيره ما سبغ لاني
 يكون الواو علة في وجه فليتم فذبح ذلك الم وهم بقول الآلة الواو لا يعمل في
 لانه انما الاصل من حرف العلة ولا تمانى وال حرف والعطف لا يعمل لا يدل
 على عدم جواز تقيده على الفعل كما نرى في المضاف ولا علم مع انه ان محمول

الشمس والثامن المنسوب اليه العات لخال ثالث ربح حقيقة لخال
 بيان الحقيقة خبر به يدخل الصفة وفصل يخرج به التميز ولا بعد وقد ذكرنا وجهه
 في صدر الكتاب اني عليها صاحب لخال عند ملائمة الفعل الى التعلق بالفعل
 لصاحب لخال حال كونه واقعا في صا ورائته او واقعا عليه فصل يخرج به الصفة
 فانها بيانية هيئة انما هي غير بعيدة بما عليه ولا معنوية بخلاف لخال فبان
 رجل كايما فانها موصوفة بالدلالة علم هيئة فاعلا او مفعولا بياني. ذكر جوار
 زيد رجل عام دون زيد اخر كايما او فعلا والخلق لا يبين فيه فعل كنه
 الا في م الثلاثة وحقيقة قوله نبي واتبع مله ابراهيم حيفا حال في ابر
 ابراهيم لان المضاف اليه هو المفعول كماله اجبة قوله به اجبا فذكر ان ياكل لحم
 اخيه متبالي كماله في معنى اللحم جاز ان يقع مينا حاله ثم علم من قوله او عليه ان
 لخال لا يقع كماله المفعول به كونه فضلة بالنسبة فحيث انا وزيد اركبي
 علم انه وزيد افاعل مع علم انه مفعول مع لفظا قال ثالث ربح بابه من ما بياني
 هيئة الفاعل او المفعول فقال بعض ربحه اطلق المفعول المطلق نحو ربحته
 اقرب شديدا وفيه نظر فبان زيد اركبا فام كوب هيئة زيد عند وقوعه في
 عنه وكذا اركب زيد افايا فان القيام هيئة زيد وقوعه اقرب عليه قوله لقيت
 زيدا اركبي وقول اني يوم ميا لقيت في ربح ثم حكاه وانما البينك ونسطار
 او من هذا التقديس ان صاحب لخال هو الفاعل او المفعول ثم انما صاحب
 لخال اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون العامل فعلا
 صرحا كما في او شربه من الصفا العامل على كاسم التعلل والمفعول في الصفة

المشبه والفعل القليل في زيد ضارب ثم افايا علم من اريد فعله قوله فعلا صرحا
 المصدر واسماء الافعال او يكونه فاعلا او مفعولا مع ذلك عند ما يكون العامل
 مع فعل ما في الموضعين مصدرية هذا اسم ضرب حرف لفظ استعانة الفعل به
 او ما يشبه ذلك والمثبه بالفعل والاستنهام واسم الاثارة وحرف التثنية في
 كايما واثقا فاما استنهام في موضعين اتم فاعلا او مفعولا او مفعولا كايما
 ش كركم اخلا في ابراهيمي وقايما حال في لخال منها ليس بفاعل لفظا الا ان ذكر
 فاعل مع لاق المعنى ما تعين او مفعولا بس ما كان الشرا في هذه المسألة المستول
 اندي هو كان الخطاب فصار في ث في هذا لخال وقد يكون فيه انكارا
 من السبب الذي اذا كان مكانه قيل لم تمت فف قوله في فاعلا من التثنية مع جيني
 كان انك امر اضرم فوجهم علم السبب الذي اذا هم اما الاماض فاض جين
 الاستنهام في التثنية كركم فركم زيد فاعلا زيد مفعول مع لفظ
 اذا العامل فيه اتم شيئي اتم في التثنية او اسم الاثارة فان كان الاول يكون
 المعنى انبه علم زيد او انظر اليه وان كان الثاني يكون المعنى انبه زيد فاعلا علم
 من افايا لخال صرحا واحدا او اليه به جارا في العلاقة حينئذ يكون في
 عامل لخال في هذا بعلم شي ويكوز في اتم فاعلا او مفعولا علم البدل من زيد او علم
 لظمتية اما في هذا فاعلا او مفعولا وعطف ابي او المحدث في كذا قوله
 وهذا بعلم شي في احد الفعل بالتعلل ما في ما في معنى التثنية في اتم من الاثارة
 قوله ماسة لقوله مفعول مع وقيل في اتم فاعلا او مفعولا قوله كذا انما لفظ
 نراة حال في لفظ ما فيها في التثنية فاعلا او مفعولا المعنويين

في صحة تعيينه فعل كل منهما على الكمال فاسل و المنقول الفلفظي واما قال الحق
 في الصواب 2 و هو جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال في الحال فياخرى ان يكون الحال
 مقولا في جوابه فان قلت جائزا في مكان بل لا سؤال فقال كيف جاء فاجبت
 بيايم و انما سميت حال لانه في لفظه معنى التقييم و الصبي لانه بهذا المعنى
 تكونها متغيرة في منفصلة من حيث الاشياء و كان في المنصوب العام تكونه الا
 فقال في هذه مستوية الاقدام لا تقتضيها ايتا علم التمام في حال و انما علمها
 من غير التمام و الحال في التقييم و الجيت قادم بيان التام في الفاعل و هو حال
 التقييم فكانت بيان للفعل وقد استمر في كلام العرب العبارة عن المعلوم
 باللام فلم يرد الا يكون مقولا في جواب كيف فقول الحق ليس بها علم اطلاقه
 فكانت اربعا في ان الاول اكثر و الثاني بالتسوية اليه قليل لم يتوض به فاطلق
 كلامه 3 و هو ان تكون نكرة كما ان في هذا في الحال ان تكون موقوفة قال
 ان راج و انما وجب ان يتخالف في الحال و صاحبها في التوقيف و التسمية لانها
 اذا طابقا توقيفا و تسمية ابيها ان متصفا ان تطابقا انما بل يتعين ان
 يتحد ان ابا لان فيهما نزع احاد و لا يبا يبا لان فيهما نزع احاد و لا يبا يبا لان فيهما نزع احاد
 نزع احاد و اشتقاقا اشتقاقا الى علم فيهما ان اشتقاقا في الوصفية فليست بالوصف
 و الصفة و لانها ان في الموافقة و الراجح في الحاشية و هو لانه في المناسبة و ذلك
 وجب تعيينه في تسمية صاحبها او كونها مع الواو و وجب اختصاص الحال بالتكلم
 بوجه في قبل ان الاستباس يندفع بتكلم صاحبها في وجب اختصاصها فاجاب
 باله الحال انما اخضعت بالتسمية لان فيها شيئا يتوقف ذلك و هو ان الحال في

ارادة الحال
 خبر الصفة

خبر الصفة للفعل لانك اذا قلت جائزا زيد ابا فالتكلمت خبرا زيد متعلق بكونه
 في حال ان يكون و لذلك و ان يكون جاريا خبرا لوصف للفعل و اشتقاقا في سماء
 يوجب في الفعل و ان اراد ان يوجب في الفعل المصدر ان زيد على الفعل الاصطلاحي
 و اذا جازم خبرا لوصف للفعل و الفعل نكرة لانه مدلول للفعل على الحقيقة و
 المصدر النكرة لم تكن تسمى لوجوب المطابقة بين الصفة و الموصوف و به آخر ان في الحال
 كالتي في البيانية ان اصلها ان يكون صفة لانه الغالب عليها الاشتقاق لانها
 بيانية الية و اصل التسمية كونه اسما لانه بيانية الخبرية لوجبت بصفة كان علم
 الابناء فوجب تسمية بالي و جيتكثير و به آخر ان في الحال حكم كالخبر و صفة يكونها
 نكرة في المعنى لانه التوقيف بالتوقيف و فعد ذلك قالوا الخبر علم الحقيقة في زيد
 انطلق حكم عليه بنطق المقدور و قيل انما ملزمة الغرضية فاشتمل على
 و الحق التحقيق في عدم التسمية فيه في هذا من باب الجور و اجاز لم ينف و البعد
 الاول ان ياتى موقوفة مطلقا و الكوفيق اذا كان فيها معنى التوقيف لم لا يجوز
 مهم في طعن الخي طب و استكم و اصحابا يوجبون في كل ما وقع بوجه مناسب خبر
 في وقوع الحال نكرة فيجوز ان تصاب الة اكب في جائز زيد اكب و الحسن في الجدة
 الحسن افضل منه الحسن و زيد ان انت زيد الشمر و كان المقدور و الفعل
 المقدور و كذا في اسما الواك و ذهب يوجب امانة و ان كان موقوفة لفظا
 فهو نكرة مع فلا يبعد لان التوقيف باعتبار التفسير و التسمية باعتبار الجوهر
 كما في است و كذا في مرتبه به و قد قال قلت في هذا الة متصفة بصفة
 بجهة ملة الاصيل بجهة واحد فحق و جعلها الفايد بجهة خبر المبرر به كما في التسمية

الاحكام

فان اردت لخال من الكثرة فقد مرها قال انت رج اعلم ان نصب لخال من الكثرة
 بدون التقديم قبيح لكنه جائز مع كذا قال ابن يعيش وابن مالك لم يقتضيه
 بل جعل لخال من الكثرة قليلا حيث قال لا يكون صاحب لخال من الكثرة الغالب لا يستوفى
 ويستعمل كثر اقباس من غير اعتبار مستوفى وذلك لان صاحب خبر عن لخال
 الموصى فجاز كونه كذا جاز في كونه ماعدا وهو مستوفى لا يجوز كذا مستوفى
 آخر وهذا مستوفى عليه سبويه وغفل عنه غيره في علم التبداء الا اذا كان كثر
 موصوف او مفعلة او مفعلة غفلة اعرفه بغير الغاية ان جازها او مصدرها
 بالاستفهام او مفعلة لا بينهما وبها في الرجال لا تقصا للفق مثل الاول كما في ذلك
 من لخال المتخرفة من الكثرة الموصوفة جازة رجل من بني عليم غارت فانه حاله رجل
 وهو موصوف بالظن ومثال انت قول لا ير كثر ان لا يبلى احد البجام
 اي ان التفرع من القتال متخوفا وهو موصوف بالاشهاد بالبيت او هو حال
 من احد وهو كثر ووجه جله في لخال كونه مفعلة جازة التوفيق حيث لا ينال
 غير مدلوله المعنى لانه عاقبة مستحقا لوقوعه في سبائك التفتيش به بالظن
 ووجه تحققة في بحث التبداء ان شاء الله تعالى يوم الرعي والى لخال لخال مستوفى
 بقوله لا ير كثر هذا التفتيش لك من لخال مستوفى على الجلبس وما بعده مما يحذر
 من ان كان في سبائك او من ان كان مستوفى ثم انصرف وقد اوجب حذر البهيمه فار
 الاقدام واجاز سبويه مره بكل ما يلقى في كل يوم وكل وقوله في روق كل امر حكيم
 احمر امه مندي وهذا لخال مستوفى حاله موصوفه كذا في قوله في كتاب فصلت
 اياته قرأنا من سبائك ويجوز ان يكون من اتهم المتكلم في حكيم في لا يكون في حق

بجوده ومثال انت لك هو انك رجل ركب اواردت الاستفهام من التبداء
 مفعلة بالمر كثر بغير ان النصا بسم لال في ذلك الوقت متوقف حيث لا يفيد ان لم يرفع
 التفتيش والفتيا اتممت لان الاستفهام والنقض واحد ومثال التبداء ما جاء في زيد الا
 ركبوا وقد امتنع من ان يقوم مثل التبداء بعد التفتيش متوقف لا فائدة في التعميم كالحال
 فحينئذ لم يمتنع من ان لا يقطع ما بعده على قبل فلا يصح ان يكون وصفا متوقفا
 لخال وتقولنا غير تام في غير هذه الصورة المذكورة جازة ركب رجل تبا في قبل لانه
 كذا في التفتيش بالفتنة في حالة التفتيش وقدم في غير ما ظهر الباب وهذا صحيح كقول
 يفتح ما ضرب احد ركبوا من ضرب رجل ركبوا على التوفيق فان قلت جاز
 رجل وس كثر سبويه جازة غلام رجل ركبوا وغيرهما اجازهما ان ما كذا
 هذا خاتم حديد او مندي راو قد خلا من ظاهر كلام سبويه قلت بناء كلامه في الاول
 من من سبائك التفتيش لانه على من سبائك التفتيش بالفتنة حيث يجوز توسط
 الواو بينهما للتأكيد كما على الجوز مع العطف كما في لخال وانشاء في حق التفتيش
 وقد قال بعض النحاة لا يستوفى في غير الموصوف الاسما ما لم يتقدم لوجود التفتيش
 كذا في الصحيح جاز لورود وانه التفتيش بل كونه في اربوا يام سوا قلت في التفتيش
 المشهور في الانصاف التفتيش في ان رج كلامه عليه ولم يتوفر المصنف كما ذكرنا
 في التفتيش في ان رج كلامه عليه لم يتوفر المصنف كما ذكرنا
 كونه موصوف على كل يوم معناه كل اسم مستوفى في اسم امراته ووصف
 اسم فاعل في الايجاد وهو ان يجعل ضربا والتفتيش انما التفتيش في وصف
 حليم وارس جي متعبا ولا راجح قوله في التفتيش التفتيش لخال غفلة بعد حال

وضيح جاز رجل ركبوا

عن صاحب السمع والبول بطلان الاسم يعني اسودا من سحاب السوف في ذوق
 الموصوف و اقيمت صفة مقامه مستند بمفعولهم في ايم نوب القبار و اندر اسما انما
 يصح خبر لقوله والاشهاد المقتضى انما يثبت انما يصح علم من سبب الكون في
 والاختصاص لان الاسم الواقع بعد النظر في رفع بالاعتناء عندهم و اما علم من سبب
 سبويه فلو جعلنا موصفا حاله في الظل لا خالف العامل في الحال و صاحبها حاله
 العامل عنده في الحال هو انظر في صاحبها مع الاستدراك لكونه متبدا عنده
 لعدم الاعتماد و هو معتق لان اتحاد العامل فيها واجب لانها بمنزلة التصفية
 في الحقيقة فكما ان العامل في التصفية هو العامل الموصوف كذلك العامل في الحال
 هو العامل في صاحبها و ذهب البعض الى الجواز الاختلاف نظر انما ان الحال و صاحبها
 بمنزلة التسمية و من ذهب اليه ابن مالك لقوله تعالى ان هذا اسمكم الله و احدا
 فان الله حال و العامل اسم الاشارة اليه فيها و في صاحبها ان و التسمية
 علم من سبب ما ذهب اليه بعض قوم و هو ان يجعل موصوف حاله في المشكك في النظر
 من ضمير ظلال و لا يكون من انما تشكيك في الحال و تقديرها عليه في انما في الحال
 متاخرة في صاحبها و هو موقوفة و يكره ان يوجب قولهم ان حاله في ظلال علم من
 بهي بانه في التسمية كما في قوله تعالى ان الانس ان نفخ في الصور لا انما
 من انما قالوا انما تشكيك منه الانس لان اسم جنس الحقيقة في المشكك
 في نفخ في كمال كناية عنه في نحو افكده انما قال ابن مالك في الصحيح
 ان حاله في المظهر لان جعلها في المظهر الاسمين او ما في جعلها في المظهر
 و زعم بعضهم ان هذا علم من سبب سبويه صحيح لان الخبر اذا كان ظرفا او جارا

او خبر و لا في فيه

او خبر و لا في فيه الا اذا تأخر بناء علم من سبب التسمية و العطف عليه و البطلان منه كذا
 انما في ذكر ابن حروف و اما عنه الاختصاص و الكوفيين فاما ان ارتفاع ظلال
 بغا على النظر في وجهه من اجل موصوف حاله في الظل اذا كان في موصوف حسي
 تشكيك من سبب قوله في الظل موصوف في وجهه في الظل على لانه مسموئ لانه حكمه
 يورث تحفيضا كونه موصوف في وجهه و موصوف في الظل و موصوف في الظل و موصوف
 الاول في الظل بالقديم و الثاني في الموصوف بالقديم و الثالث في الظل بالقديم و صاحبها قد
 يكون لازما كما ذكرناه في جواز جعل صاحبها موصوف في الظل و قد يكون جائزا اذا كان
 صاحب الحال موقوفة كما في انما في وجهه و قد يكون جائزا اذا كان موصوف في الظل
 خلافا للكوفيين في المنسوب الظل مطلقا في قول بعض و اما في قول بعض في المرفوع الظاهر
 الموقر و انهم في الحال و مطلق و اما في المرفوع فمرفوع من انما في الظل المرفوع
 تقديم حاله عليه في قوله و ختموا اوصافهم في قوله في الاجرة و قد يكون متصفا
 وذلك اذا كان صاحبها في وجهه و انما في وجهه كسبية و ابن السري في
 تابعها الا ان كسبان و ابن برمال و ابا سفيان فاتهم جواز ذلك اذا كان خبرا و
 خبر في خبر و الكوفيين فاتهم في فعلوا و قالوا جائزا ان كان في الظل مظهر او مظهر
 ان كان فعلا و كل ابن الانبار في الاتفاق على منع ذلك و ان التقديم خطأ
 و ذلك لان الحال صفة في الاصل لصاحبها في قوله في المرفوع في الخبر الا انهم
 نصيب في المرفوع في التصفية و في حال التبع ان يقع بعد التسمية و حال
 التبع ان يقع بعد التسمية و الخبر و لا يتقدم على الجار فكيف تقدم في الجار
 هو تابع له اذا جاز تقديم التبع في الخبر و مع امتناعه فيه مرتبة الا ان لا يعلل
 انما في

في خبر و جاز
 في المرفوع

لا و انما في التتابع

انما في

ولان العامل منها وان كان الفعل كماله يتعد الى ذى الحال الابد اسطة فويل
 لم يحزن ان يعل في حال قبل ذلك لم يفر وقد اجاز ان تقدم الحال على صاحبها ابن ك
 اذا كان خبره و خبره في قيات مستمرا مشتهرا بقوله وما ارسلناك الا كخافه لن
 قال كانه حال في التماس مع تقدمه اليه وما ارسلناك الا كخافه في جميعا وذكر
 الزجاج ان كانه حال في الكاف في ارسناك والتا فيه كبا لعم كانه سلامة
 ورواية وهو في الكف في المعنى وما ارسلناك الا كخافه في التماس واما قال ان
 والمعنى وما ارسلناك الا كخافه في التماس من التماس وارسناك كبا لعم لانه انما ارسل
 التماس ان التماس حال كونه كانه لانه سبب الارسل ان يكف التماس منها و
 الا ظهر في التماس قال ابن مالك ما ذكره الزجاج مردود لانه كخافه في التماس
 مقصور على التماس ولا ياتي ذلك غالبا الا في احد النسبة الجائزة غالبا وان حمل
 على ان ذ و ذكر صاحبك في ان انتساب كانه علم المصدر راى علم انه مقصور
 مصدره في قوله وما ارسلناك الا رسالة كانه التماس ان يرسله في قوله
 ابن مالك بال كانه استعمالها في الوب الامتصاصية على الحال وفي جنت ويحمل ان يكون
 مصدر الالة الفاعلية قد يحى في المصدر كالعاقبة والكاذبة فيكون مصدرا
 للفعل في قوله وما ارسلناك الا كخافه التماس كفا هذا اذا كان خبره و خبره
 في واما اذا كان خبره و بالاضافة فالمنع اتفاقا منهم في قولهم ما بال خبره
 خبر كانه في التماس في تمام الفعل قال ابن مالك اذا كانت غير محضة فكا
 الخبر و خبره في كانه لانه لا اتصال بينه والافعال و ايضا قال ينبغي ان يكون
 لاقا في خبره انما يرد قال كالا زايه اجاز التعميم نحو ما جانا ركبنا في احدى جاز

بيان
 العكس

ان ذ

في الافاضة الغير المحضة واسم ال في هذا المقام لا بد من معرفة وهو ان يتعلق
 في كونه العامل في الحال العظيمة كونه فيها معنويا حكمه حكمه يتعلق بالاف وهو جواز تقدم
 الحال على الاول الا اذا كان مانع هو في الفعل كونه مصدر راى وما المصدر ربي في
 يشبه المصدرية والالف واللام والضعف في العمل وعدم جواز في التماس
 ليس لانه للفتحة وهو قد ينعقد في العمل بان فيكون الضعيف اضعف من قال الا
 تحقق جواز اذا كان ظرفا في شرط تقدم استءاد على الحال فاذا تاتى يكون موافقا لشيء
 في التماس هذا اذا كان في غير واما اذا كان بالواو فلا تقدم على العامل مطلقا
 مراعاة لافعل الواو في روى للمعقول مع انهم اختلفوا في جواز وقوع الحال غير
 مشتقة فذهب كثير من النحويين الى عدم جوازها وذهب المجاب الى جوازها وكذا ابن
 مالك و هذا كلام طويل لورده في فاعل في الكتاب اسم الفاعل كل اسم اشتق
 له ات في فعل قال ابن مالك واسم الفاعل مشتق له ات في فعل طر في لفظ كل
 لانها حجت التعريف لانها لا حاطة الافراد والتعريف يكون بالتحقيق لا باللفظ
 لان حيث نكح هو في التماس ان لا ياتى بغير ذاته بل في حيث هو فاعل في الجملة
 قيل لورده في الفعل مرة او مرتين او مرارا او قيل لورده في حيث نشأ او لم
 يحدث وهو الموضع اما في حيث نشأ او لم يحدث في حيث نشأ او لم يحدث
 و اقترن بقوله له ات في فعل في اسم الفاعل مشتق له ات في اشتقاقه له ات في وقع
 عليه الفعل و اقترن بقوله ويكرى بما يفيد في الضمير المشتقة فانها وال كانت
 مشتقة له ات في فعل الا انها لا يكرى بما يفيد في فعله نحو كرم واما قال المصنف
 بعد في فعله اقترن في جالس بالنسبة الى بقدره فاعل بالنسبة الى جالس في فعلها

من الفاعل

والاسماء علم الافعال في العمل فكل ما يوجد له كمال في الاسم اذ كان
 بعينه ان يعنى الماضي فكل ما يقرب الى عمل الفعل الماضي الى اصله اذ كان بعينه
 لئلا هو الاستقبال يتم ان يثبت به بينهما حيث يكون صورة ومعنى فافترق واحد
 منهما حكم الامر معاوضة اما اذا كان بعينه الماضي فلا اذ لا يثبت به ذلك ان
 به لانه لا يوافق المضارع في المعنى والماضي في اللفظ فلا يفرق في اللفظ
 شبهة بالفعل اعلم انهم ما عطف شبهة به عند المتأخرين واما عند المتقدمين
 فهو في الفعل على سواه كان مضمر او مظهر السببية او غير سببية لان اذا انشأ
 به يكتفى في وقع الفاعل لشدته اختصاصه في وقوعه باللفظ ولا يكتفى
 راجحة الفعل والمصدر لانه ليسا جنس من اذ اخرجت الالف واللام لانه ج
 بعينه وان اريد منه الماضي لانه فعل في الحقيقة عدل عن اللفظ الاسم هو بالصور
 بدل عليه امتناع تقييد على عليه وكان اذ في الماضي على ان الالف
 واللام ليسا بوصول او علم اذ ان فيه متعلق بخبر وقال ان في باب بالاقول
 او لا وقت اشارة ذلك على اسم الفاعل من اذ منه معنى الماضي الكسرة
 بقوله تو وجعل السيل سكنا والشيء جامع علم جواز فصار زيد اسما وهذا
 معطوف زيد واما اسما بقوله تعالى فكلهم بالسلاز اريد فالت بالسلا فان
 بالسلا كل في ز اريد به ان يعنى الماضي واسما بنا ذكره وان جوابه ان قيل
 زيد اسما لم يوجد في قوله الرب مع كونه التقسيم مفعلا ولو كان جازي لونه
 فلا يسمى ما اشتهد به الا في قوله في الماضي معناه وليس سم
 في خبر انشأ به بفعل مقدر وليس ما قبله فاذل بسيل اما جعل فهو باجاء

لان في انشأ

لان فيه اثبات اصول لا بد ان يثبت انما ليست من لغاتهم بالمعنى واما ان
 فاما قر واما انشأ فكما لا اول في الجواب ما ذهب الى من الفارسي وابن الجايزي
 ويترجم على من يهاجوا من حذف احد معنيين باب علمت وقال البيهقي والاصح
 ان يقال على انشأ وجوب اللفظ وانه حيث لم يكن الاضافة اليه حيث انقطع عنها
 بالاضافة مرة فالتق في الاعمال الماضية معنى الفعل واما ان يثبت ان راجح
 بالسلا وان كان ما فيه ان الظاهر ان المعنى علم لئلا لانه انما يكون
 في مواضع الاحوال وهي تعقد بها التغيير في ذلك الفعل حتى كان افع به ليس
 لو اوقف المضارع في بغير بسطه افع اي موق في بسطه في كلهم بسطه في اللفظ
 ليعنى ذلك انه لو كان صحيحا لان الحال الماضية يحكي على صورة الماضي بان يترك الحكم
 بهذا كان موجودا في ذلك لانه كان موجودا لان ليس المراد به ان اللفظ الذي
 في ذلك ان كان الوقت بلفظ نحو كان زيد يفر بعمرو اس وقولك رايست رجلا
 اس بغير اية الكسرة وتظير قوله ودخل المدينة علم حين ينفذ في خبرها
 جليل يقتل ان فقال هذا من شيعته وهذا من عذق والاشارة بهذا ان يقع
 اما حاضر ولم يكن ذلك حاضر الوقت لانه علم ان شرط على ايضا اي واما علم
 احد الاشياء التي اشتمل على اللفظ والاعتقاد عليها علم بالسبق في صدر
 الكتاب وهي المبدء والوصول والوصف والحال وحر في الاستفهام وحر في
 التثنية امر او مخر والكل لانه المعقود الاستفهام والتثنية استفيد في ظرف
 او كما ان طلبه منقول علم خلافه في لانه وصفه للذات المتصف بها بمصدر
 خالصة حيث هي لا يقتضي مع لانه لفظا وانما يقتضي بالبناء ذلك المصدر

المفعول كل اسم اشتق له اسم وقع عليه الفعل لفظه كل غير واقعه في ما قرأ
 توفيق اسم الفاعل واسم جسيقته والغير واشتق فصل يخرج في غير مشتق كقول
 ضربت زيد ولذا آتاه وقع عليه الفعل فصل آخر يخرج اسم الفاعل والصفة المبتدأ
 واسماء الزمان والمكان والآلة فالتعريف اسم التفصيل بمعنى
 المفعول قلت بالاشتقاق بالاضافة بالزيادة على الغير وان وقع عليه الفعل
 والصفة المبتدأ وهي لا يجزى على الفعل قال آتاه اسم الفاعل نحو كرمكم ليس
 بجاز على كرمكم ولا على علم كرمكم كذلك شريه ليس بجاز كرمه وقوى على بقوا
 وصحب على بصيرة المبتدأ ذلكم بقية الصفا المبتدأ ومرة هذه الصفا
 بعد مرتبة اسما الفاعل وهي اس هذه الصفا مبنية بها اس باسماء الفاعل
 على من حيث انها شئ من جموع وتذكر وتوث تقول حسن حال حسن حال
 حسنان حسنان كما تقول ضارب ضارب بال ضاربون ضارب بال ضارباً
 فلما حصل في هذه الوجوه المبتدأ فاجريت مجرى تارة المفعول انما ان عمل
 على افعالها فقبل مرتبة بمرحل حسن وجه وكرم اباه وشريف خيرة
 هذه الاسماء بالصفة المبتدأ كما ترفعها بالفعل قولك مرتبة بمرحل حسن
 وجهه كرم اباه وشريف خيرة كقيل زيد منطلق غلامه ويراد علم ذلك ان
 الفعل التفصيل مع كونه صفة لا يعمل على الفعل لانه لا يشي ولا يجمع ولا يوثق
 قال لم يكن بين وبين اسم الفاعل شابة والمراد ضربان شابة في تلك الامور
 المبتدأ مطلقا لعدم الاطراد في بعض الصفات المبتدأ الا يقال في بعض
 البيهقون والبيهقون والما قال الحق كرم اباه بالجمع دون الواحد يكون

ارتقاء بالفاعلية من سبيل القليل ان الواحد يحتمل مع الفاعلية الابدائية
 زيد كرمكم ابوه ان الصفة مع المفعول جازية لا مراه وبهذا الرفع ما قبل
 من ان فيه نظرا وهو انه لا يجوز ان يكون ابوه مبتدأ لعدم تقرب غير المفعول الى المفعول
 اذ كرم مع المبتدأ فيكون مفعلا ابوه مجازا للجمع فانه لا يحتمل الابدائية اذ
 لو كان مبتدأ ليعمل كقول اباه اذ المبتدأ علم مبدأ لغير ان علم وقوة الامور
 والتشبيه والجمع والتأنيث والتذكير اكمال هو هو ان اذا كان المبتدأ معين
 للجهة قال قلت كيف عملت هذه الصفا وهي بمعنى المانع نحو زيد كرمكم ابوه بمعنى كرم
 ابوه اذ الكرم في نفسه قد وجد عداوة مستبحر ان اباه صار بكم في الحال وكيف
 جاز ان يرفع المفعول على الاصل ان اسم الفاعل قد انشأ في شئ من
 احد افعالها هذه الصفا حال كونها بمعنى المانع وآتاه في زيادة المفعول على الاصل
 وانما انكر ذلك لان حالها مع تعليل معناه بالمانع ركوب الشلطة والعدو وغير
 التصواب بالخط قلت ان هذه الصفا لم يخرج في حكم اسم الفاعل انما يقع
 في حال لانه في الحال حكمها موجود ان فيها لانها هي المعنى الكاين موجودا
 في زمان الاجزاء فتقول زيد بقره ان في زمانه حاله شريك حبيب لتو ان في زمانها
 وزمانه واحد لا يترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فموجود في الحال كما
 كما ان اسم الفاعل الكاين يقع المانع في زمانه فيكون فيكون هذا العقل ان
 الحس موجودا قبل زمانه لا يقدح في كونه حالاً كما لا يقدح في الفعل المخرج من
 كرمه يعلم فتواتر العلم قال علمه وجد قد يمانه قبل وهو لا يقدح في كونه
 حالاً ومع هذا ان علم عدم العلم اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه ترفع في الحال في التو

والقيام ان الحار ان القيام قد كان مع ذلك اس اراد ان الحار قبل حالك بزمان
 الحاصل ان المجرور في وقت الاخبار اما ان يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال
 واما ان يكون موحدا قبل الا اذا امتدحت اقترن بزمانك هذا وهو بعد جوه
 نقاب في المفاو انكشف الخطا في المجرور بلحاظ وجهه لكان التفتة المبهمة ليست
 بخارجة عن ان يكون عليها معنى الحار وجهه لكان التفتة المبهمة ليست بخارجة
 عنه ان يكون عليها معنى الحار وهناك في اسم ولا يفرق من حيث النوع على الاصل وير
 ما انما ليست بمعنى الحار في الوقت زيد حسن اس قبيح اليوم لم يخرج حتى تدخل كما
 عليه ليدل على الحار التي ذكر عليها حسن حاله في ذلك وليست بكافه في ذلك
 في الغرض اسم الفاعل للحكاية كالحال في قوله زيد يقوم اس او كما زيد يتكلم
 ولهذا ان لا يرد جواز قولك زيد حسن اس قبيح اليوم حتى تدخل كان الدلالة
 على الحكاية قالوا ان هذه التفتة اس هذا التفتة المبهمة ليست بمعنى الحار وال
 ما علمت ولا يعني المستقبل لعدم وجودها فيه فلا تقول زيد حسن اس قبيح اليوم
 قد انقطع وان اراد ذلك قلت حاسن وكارم فوضي ان التفتة المبهمة
 يعمل عليها معنى الحار هذا هو الغرض من كلام الامام عليه القاهر ^{المصدر}
 هو اسم الانبعاث من الفعل قال ان ربه انما يسمى المصدر مصدره لان
 الفعل مصدره عند المصدر في الاصل هو موضع الذي يصدر عنه الابل والليل
 علم ان المصدر اصل الفعل مشتقا منه انما المصدر ان المصدر اسم مستقل
 بنفسه مستق من الفعل الفعل لا يقوم بنفسه فيقولوا الاسم دلالة على ان المصنف
 على اثنين حدث وزمان والمصدر علم في واحد فقط وهو حدث اولا اخبار

الزام

بدلالة الالزام ولا يشبه الا ان الواحد قبل الاثنين اصله قبل في نظر لان دلالة
 عليها لا بصيغة بل علم الزمان بها وعلم الحدث بما دونه الجواب ان بصفة حاله في
 المسئلة ما يدل وليس بصيغة لا يكون المعنى يدل على ما يثبت بالتصديق ولان المصدر
 له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الالزام نوع واحد يخرج منه اشياء مختلفة
 يعني ان الاشياء المختلفة تشعب ونوعه من المصدر وهو اصل واحد لان
 الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلول الفعل فيكون
 في الفعل ما يدل عليه المصدر به على الفعل وصحة اي معنى المصدر بغيره في
 الفعل هو قام قيا ما قال قيا ما اسل يغلب واده الفا واما واما فان قيا
 صح لحيته قادم ومنه وقوله تاكيد للفعل في ضربته ضربا واما انما يسمى مصدر
 وهو المصدر وركونه مصدر وادع الفعل كما يقال ضرب ضربا ومركب قاره اس
 ومركب قيا كذا انما تاكيد وفذلكه جواب اما لا يدل على اصله الفعل مطلقا
 وكون المصدر مشتقا منه من الفعل وان دل اس تاكيد بالكوفيين فاما يدل
 على اصله ان اصله الفعل في التفسير في الاصل في حال كونه ثبوته للفعل
 فلا يلزم من ثبوته في ما يتبع الحالكين مطلقا اذ يلزم من النوعية المحصورة
 النوعية في كل شيء ولا كلام في ان كونه اصلا في التفسير بل في الكلام
 في ان اصله في ام لا لو كان هذا القدر يقتضي الامكان مطلقا لم ان يكون
 بعد بالية وان لم تكن مشكلا اصلا وبان الا مثله في ما عليه ولا كائلا به كما لا كلام
 في ان اصل الفعل الاصل في العمل والمصدر مقرر عليه في هذا ان يكون الفعل
 في العمل قال ان الفعل الذي يعمل على الفعل اذا كان مستويا خرجت من ضرب زيد واد

وكل فعل له رفع فقط او رفع ونصب واحد او نصب اثنين او ثلاثه او كل من الفعل
انما يجر في الجمله كان المصدره ذلك تقول الجنه قيام زيد او عطاء زيد مائة درهم
او اعطاه زيد مائة درهم او افاضل او اخذ زيد المال من كره وهو لكونه متنا بآل مع الفعل
انما على كل من الفعلين رفع ونصب ودلالة على الحدث فت بهما الفعل فعل على فعل
الوجه الاول على المصدر اذا لم يكن مفعولا للفعل او عطفا ما فيه الفعل الذي اخذ منه مع
وجه ضم الوجه ومصدره او موصوفا ومقتضا بانحال الماد لا يمكن ان يكون مقدرا لها
الوجه بال والفعل اما الاول فلا لا يحسن قوله ضربت زيدا ضربا او افرغ
الشهيد ضربت زيدا ان ضربت واما ثانيا فلان الفعل لا يوصف ولا يصور واما
الخامس فلان الفعل الذي مع ان كان ماضيا يدل على المعنى فقط لان الالف فيه تجرد
المصدرية وان كان مضارع يدل على الاستقبال لان ان فيه لها مع انه لا يلد
ولا يكون المضارع اكثر من الاول انه لالحال فلا يكون المصدر مقتضا بانها تتقدم
مع الفعل فلا يعمل اذا كان مقتضا بانها واما قوله لم يضر زيدا المني رفعه اسقط
ان اضره من يارثه وان كان به لانه الفعل بان يكون لازما للخرق نحو سقي زيدا
فاكثر التي تقول له العامل زيدا ضربا وما عليه المقتضى ان العامل فيه هو الفعل
الذي نصبه المصدر وتقديم اضره ضربا به زيدا قال ابن يعيش في شرحه
للمفصل لا يبعد عن ذلك ان يعمل هذا المصدر في زيد الشيا به عن الفعل لانه مصدر
فصار كقولك زيد في الاربعاء ويكون فيه ضمير فاعل نقل اليه كي نقل الى النظر
ويؤيده قولك لبيد ان يجز استنار الكفر وحمل الوجه انما يعمل مستوفى ومصدره
ومؤكدا ومفعولا للفعل قياسا لكنه لم يستعمل عاصلا وانما قال انما لم يصح كما تقول

منہ ان تقریب

فه ان تقرب زيد عن واللات الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر كونه فاعلا وارجوا
يجزى ازيد جزمه فلهذا مبتدأ مفتحا كال الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في الاصل
وهذا معان يفي الفاعلية والمفعولية والافاقية كان المصدر ايضا بمنزلة
ان بمنزلة العمل في العمل وفي امتناع تقديم ما يدل ان المصدر في علي التبع الاول
لما واثق المصدر ان علم المصدر فلا تقول الجنبه زيد افر بك كما لا تقول الجنبه زيد
ان قربت وانما امتنع لا تقول المصدر في الحقيقة تقول الفعل الذي هو صلة ان
وما في غير الفعل لا يتقدم على الوصول وعند بعضهم يجوز اذا كان معك ظرفا
لانه كما يكفي راجحة الفعل الايرانه يعمل فيها هو البعد عن العمل كونه في التبع قوله
تبع وما انت تبعه بكنجول فال تبعه بكنج متعلقا بغير التبع الا يجوز ان تعلقه
بمجرى لفاد المعنى التي انه يجوز اذا كان ظرفا كيف وقد وقع في التبع بل كقولك تو
ولا يا اخذك بهما رافعة وقولك ثم قلني بغيره التبع والاصل عدم التبع ولم
يجزى ازيد اليه اسما ان المصدر العامل على ثلثة اضرب ما يعمل منه تاوما يعمل
وما يعمل مع ما بالالف واللام والاول افيها في العمل اذا التبع قد يدل على
التشكيك فيكون مباحا الفعل وان كان الاصل من خواصها لا كما واثق ان
الافاقية وان كانت منها ويا بها لتسويف او التخصيص بكنج هذه الافاقية في
تقديم الانفصال فيكونه المصدر المضافات كذا للعقل في المعنى فيقول كذا
يلزم منه التسوية بينه وبين ما هو اقوى منه وهو قوله انه هو ش كل الفعل
فه حيث اللفظ كونه عاريا من اسباب التسويف ومن حيث المعنى لانه ليس باسم علم
يم ادنيته بعينه كزيد وهو واثق الفرق بينهما في جهة اخرى وهما ان

حكم المنون في المضاف بدولة العكس كما جاز العطف بالمرنوم علم ما انفي اليه المصدر
 بتقدير الانفصال والايحوز العطف بالمرنوم علم ما وقع بعد المصدر المنون من فوعا
 علم تعذيب الاضافة والتثنية في لانه الالف واللام لا يكونان في اسماء الا
 جناس اتية هي الاحول المرفوعة في المثال المذكورة في الشرع يجوز ان تقدم
 المفعول على الفاعل لكنه مكيده الاستعمال **قوله** ايضا واما الفاعل فاعلم
 من بيان القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني قوله ايضا وقال ان العلم
 ان المصدر المستند المضاف اليه اقرب احدهما الى المضاف اليه الفاعل ويذكر
 المفعول منه بكونه محبب في ذلك القصة الثوب فالفاعل يعني العضاير جوار
 لفظ لاضافة اليه مرفوع مع كونه فاعلا ولهذا لم يرد في قوله تعالى
 المعطوف والتعريف لانه جاز في علم الموصوفين ان علم مرفوع محبب في ذلك القصة
 الثوب المحاذق بالمرنوم في الاقرب لتثنية ال ايضا واما الفاعل ويذكر في المفعول
 كحجبت من ضرب زيد ان ضرب زيد واقرب التثنية ان يسمي المصدر **المفعول**
 و ايضا واما المفعول القائم مقام الفاعل كحجبت من ضرب زيد ان ضرب زيد
 وعلم هذا مسئلة الكتاب ان كتاب يهوي في حجب من دفعه ان سببهم
 ان في ال دفعه الناس بعضهم بعضا والمضاف اليه ههنا في الوجه الثالث
 مرفوع مع لانه مفعول تام يتم فاعله في جوار محل المعطوف والتعريف علم الموصوفين
 اقرب اليه ان ايضا واما المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا كحجبت من ضرب
 السبق للبلادة واقرب لما سأل ايضا واما المفعول ويذكر الفاعل في قوله
 ثم لا يرام الا ان **قوله** ايضا والمضاف اليه الوجهية الا فيرس

من دعا الى الجرح

اراد الوجه

ان في الوجهية التي هي من منصوب مع وان جوار الفاعل لانه مفعول ويجوز
 الحمل على محل المعطوف والتعريف عليه كما جاز في الفاعل فيشتال اضافة المصدر
 الى محل في الفاعل المفعول جاز في لفظه بطل واحد منهما لانه اضافة الى الفاعل
 احسن من اضافة الى المفعول لانه له اضافة اليه حسنة لانه به الفصل ويذكر
 و ايضا الاضافة الى الفاعل او مرفوعة متبنا لانه محل الين يقوم به فعله
 مع كلفه واحد او لم يكن ذلك في الاسم الفاعل لانه فاعل فاعلم في اضافة
 اليه لا يحتاج اضافة اليه الى نفسه من غير هو الوجهية مرفوعة مرفوعة آخر
 منها ان الالف اللام في المصدر لتتويف في اسم الفاعل يعني الذي ومنها
 جواز حمل اسم الفاعل اليه دون المصدر ومنها علم مطلقا بخلاف اسم
 الفاعل ومنها جواز تعميم حمل عليه بخلاف المصدر واما مصدر الفعل اللام
 المضاف فمرفوع واحد وهو ان ايضا واما الفاعل كحجبت من ضرب زيد فان قلت
 انه ان مصدر الفعل اللام لم يجوز ايضا ان كحجبت ايضا الى الفاعل ايضا
 انظر ويذكر الفاعل مرفوعا كحجبت من ضرب زيد اليوم مرفوعا علم العكس ويجوز
 ان ايضا واما الفاعل ويذكر الفاعل مرفوعا كحجبت من ضرب زيد اليوم
 ان ايضا واما الفاعل ويذكر الفاعل مرفوعا كحجبت من ضرب زيد اليوم
 مرفوعا التليل وانها فيكون مصدر الفعل اللام مرفوعا ايضا واما اربعة
 اوجه لا وجه واحد ملكت لايحوز اضافة الى اضافة المصدر الى الفاعل واما
 بعد ان اتبع فيه غير المصدر المتقدرا ولا كلام في بيان ان المصدر المتفرق
 من لانه في الكلام في غير وهو مرفوع واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم واثبات ان

في اضافة

القسم الثالث في اقسام المصدر المضاف بقوله وقد جعل المصدر موقفا بالالف
 والساكن نحو قوله قد سمعت او المفعول انما كثر في الحكم القرب مسما المفعول
 اسم الفاعل في احوالها مقدمها تاء فيث الاول التكرار يعني التكرار في الوجود من غير
 زية والمفعول جينا وسما اسم جيل والمفعول تاء فيث الاول التكرار يعني التكرار في الوجود من غير
 اما فيهم غيرهم وجرهم بازالهم لم يفت عيدهم فلم يخل من خبر به
 ولم يخل ولم احم عليه وكانت بنو حنيفة قد اختلفت علم بالهجرة فلهذا يسمون
 وخر من هم اسلم ان يخلصهم ورواه فيهم ما لك ابن الباهل والتم واية في الكتاب
 حكوت مكان كثر في الرواية الاول وجرهم احد من ماذكره آت رده ان
 ان صبه هو المصدر الموقوف وثانيهما ان يكون اسما مسما على معنى الفعل
 بعد حذف علم ونحوه كاحترار وحبس فم بعد حذف فم قوله في ذات روكا
 قوله اسما قوم كذا الاول هو الوجه لانه حذف علم فيل ليس للقياس في لغة
 وجازعة عليه فيهما مستلذان وفي التثنية في لغة الخطاب كغلبه عليه
 عليه وعلا ووسلا عليه اما كثر في لغة فم كثر في لغة الاستعمال فلا يكون
 الحذف على الوجه الثاني حسنا وفي الرواية الثانية التاجية في ابيت الموقوف كلام
 التثنية في قوله قد يخلصهم ورواه فيهم ما لك ابن الباهل والتم واية في الكتاب
 في التثنية في قوله قد يخلصهم ورواه فيهم ما لك ابن الباهل والتم واية في الكتاب
 بقوله في لغة لا يجب التثنية بالهجرة وتعلق بالجر وهو مصدر موقوف باللام
 فيروا وولادة المراد ما يكون بواسطة المفعول قال الشيخ عبد القاهر لا ينافي
 بوجه المصدر عامل وفيه لاف في التثنية كذا تعدد بجره في التثنية بجره

قوله

قوله في ذكر احدهما كذا قوله في اقسام في يوم من مسيعة بينهما تارة
 آت راجع اطعام مصدر منقول وبينما منصوبا ونا على حذف تقديره او ان العلم
 احكام بينهما والى حذف للعلم به ولم يفت لانه المصدر اسم جنس كرجل ودابة
 ولا ينفذ في الاسماء الاجناس تحت القيمة فاصدر لا يتحمل القيمة ولانه لا ينفذ فيه
 لا ينفذ في المثنى والمفعول قياس مع الواحد كنه لا يسيل اما في راد ولا ذاته اما اجزاء
 التثنيين والجمعين بانه لا ينفذ في ثنية المصدر وجموعه تحتها وتثنية الفا
 على جملة لا ينفذ في المصدر فلا يستعمل ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 المثنى والجمعين لوجوب امتثال لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 في التثنية والجمعين لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 اما تثنيين وجمعين ولا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 ليس غير الفاعل فتثنية ثنية وجموعه قبل في نظر لجاز ان يتحمل القيمة المصدر
 وعدم ثنية وجموعه باعتبار الفاعل واما باعتبار مدلوله كاسم الفاعل والنظر
 فانها لا يتحملان القيمة فيهما معا انهما لا يشتركان في جملة باعتبارهما فلا ينفذ
 اجزاء التثنيين والجمعين باعتبار ثنية المصدر والجمع فالاول ان يقال
 الواقع نظر في المصدر علم ما في الخبر لا اما ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا
 منفردا ولا يطلب باعتبار الفاعل والوضع ازال الحكم فلا يجوز ان يتصل به ذلك كونه منفردا
 الاتصال فاعلم فيه لانه اذا كان الفاعل اسم الفاعل في المفعول لقوله في خبرها بالهجرة
 لفظا ومنه في قوله كذا لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في

لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في
 لا ينفذ في ثنية المصدر وتثنية الفاعل وجوبه في

انما كيد بطل كما جاز ذلك الفعل وانما جاز خلقه ان خلق المصدر من الفاعل مع
 استثناء ذلك الفعل لان الفعل ابد اجبر كما للفعل المضاف والفعل المصدر هو ابد
 صهي جازي مجرول للجزء اقتضاها ما استرته اليه كالامر والنهي وسائر الانشائية
 فانها ليست باختيار لكنها مع الجزئية اقتضاها في فاذا قدرت خلقه الفعل المستر اليه
 فقد اصلت اراست بالخال جلا والمصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون
 مستر الا في الما اصل انه ذم الفاعل لا نعم مع الفعل لكونه احد جزئي لليلة فاجتبه
 اليه في ما هو المصدر باحد جزئيه فلا يلزم لا يقال فعل هذا يلزم جواز حذف
 الفاعل في اسم الفاعل ويقيم اذ هو ليس بانه كذا بليس انه لا يحسن ان يكون سريكة
 الفعل لانه اقرب منزلة منه بليس في حقه مقام بل تاويل واما المصدر فلا يقوم
 ببناء ويل فيقرضيك ليقرض الفعل واما قوله يا ام غلبت القوم في الارض وهم
 من بعد عليهم سيفيرون فمن قرأ سيفيرون ببناء ففعل للفاعل فاعلم مصدر مضاف
 الى المفعول القاييم مقام الفاعل الفاعل انا القاييم غلبت القوم في الارض واما
 الارض اراهم فيهم من اسلمهم من بعد ان غلبوا على بناء المفعول سيفيرون
 وانه قرأ ببناء للمفعول فاعلم مصدر مضاف الى الفاعل وذلك المفعول متردد على هذا
 اراهم القوم ببناء المفعول فاعلم مصدر مضاف الى الفاعل القاييم غلبت القوم في الارض وهم
 من بعد عليهم سيفيرون فمن قرأ سيفيرون ببناء ففعل للفاعل فاعلم مصدر مضاف
 الى المفعول القاييم مقام الفاعل الفاعل انا القاييم غلبت القوم في الارض واما
 الارض اراهم فيهم من اسلمهم من بعد ان غلبوا على بناء المفعول سيفيرون
 وانه قرأ ببناء للمفعول فاعلم مصدر مضاف الى الفاعل وذلك المفعول متردد على هذا

بالتام وهو خلاف وضع الضافه لكنه كثير في كلامهم وذلك ان كنت ذه التوفيق
 ان لان قدر المعنى على قدر اللفظ يعني اذا كان في اللفظ اتصال بين
 ان يكون في المعنى على قدر فاهما بينهما اتصال في اللفظ فيكون في المعنى ايضا
 ان يقولوا فكلما اتصل اللفظ والياء في اللفظ فيكون في المعنى ايضا
 الا في بعض الاسماء حال شبهة فيتم بران بينهما اتصال بحيث لا يجوز ان يقع
 اللفظ فيهما معاً بينهما كذا كحجب ان يشرى في الثاني المضاف والاول المضاف
 يكون لامرته اللفظ المضاف والمضاف في اللفظ حقيقة قصده المعنى في اللفظ
 بالاضافة معهود معين فوجب ان يكون اللفظ المضاف عليه معرفة على قدره لان اللفظ
 قوا بالعادة والاعمال كما بان تعريف المضاف على تعريف المضاف اليه لا يقال كونه
 ان في من المضاف الى المضاف في كل اضافة موقوفة لانا نقول ان رتبة جريان الحكم
 التوفيق على المضاف في المعنوية وعدم جريان عليه التوفيق اجماع اما اثبات
 العدة في ان التوفيق في الاول لانه الثانية اذا لم تكن في الاول هو الاثبات
 وانه الشك في بين في غير هذا العلم اما اذا كان نكرة فلا يقيده الاضافة والتوفيق
 ان يقبل الشبه في ان كبر في قدر حقيقة فمعرفة صفة والوجبة الصلة في المعنى
 ومعرفة ان لا يجرى في غيره في كل كبر في نفسنا ان كبر في حق كونه
 بالاضافة قد زال عنه بعض الشبه حيث لم يبق صالح لان يكون معرفة حارة
 وان لم يتوقف على التوصل لان المضاف اليه اذ لم يكن موقوفة فكيف يكتسب المضاف
 التوفيق وهو في الغالب يعني التام او يوقع في قال ان رتبة جريان الحكم
 اسقط في الثاني في الغالب احسن ان لم يبق في التوفيق في الغالب في المعنى

ان التوفيق بيان

والاول المضاف ان ثابت التام في اللفظ والكلام يقال له جمل اذا كان في موضع خبر
 والمقصود بثلث ابن القاسم ان ثبت عند رايهم المسمى اما الشبه في الكثرة
 او حركات احاديث وهي شقوق الا في حروفها والواو في الحركات
 يقال له جمل في ان لا يدور في اللفظ ثابت في الامور وقسمه من حيث قيل الطغاسم
 موضع بخاصية الكثرة قال الا ان قيل الطغاسم في اللفظ في رتبة رقاب المسامير
 فذلك وقد قيل في بعض النسخ بالفاء وفي بعضها بدول في هذه الالفاظ
 يعني في ارباب العدة وقسم في اللفظ فثبت ان الالفاظ في بعضها يعني في فها
 ان بعضها نكرة الغالب فيها كونه في التام في كلام زيد او غيره او لا يعني في
 نحو خاتم فضة او من فضة وانما كانت هذه الالفاظ في معنى لان المضاف فيها
 في سائر النسخ فاذا انك خاتم كمن يعلم ان نوع هو نوع في نوع حديد او نوع فضة
 او نوع غيره فاذا اضيفت الخاتم الى الفضة ثبت ان نوع فضة ليس بالمضاف
 والمضاف اليه انما بعد ما والا فبشرها قبلها في عدم خصوصية وجه التحقيق
 هذه التام ان الالفاظ في جميع المواضع في التام وان لم يجر لفظا رتبة
 بعضها اذا تعدى معناها كاف في قد يكون لها معنى لا يحصل ببيان التام
 فعبرنا عنها بانها يعني في كونها بغيرها لا يقيده في الاختصاص
 امر او في التام في قوله وقد قيل ان رتبة الاختلاف فيه فانه بعض التحقيق ان
 الالفاظ في بعضها يعني التام قوله وهذا الغالب في رتبة الالفاظ في المعنوية
 فيكون هذه النسخ المذكورة في ان ما لا ان مطلقا فعل هذا لا يكون
 اضافة اسم الفاعل واسم المفعول في الصفة المضافة في التام ويجوز ان يعود

اما الاضافة في هذه الكتب فليكن انما فيها معنى الكلام ولا مانع مما ذكرنا
 قوله لان الفرق بين التبيين والتوضيح بان الاضافة بمعنى انما يقدر فيها معنى التبيين
 دون معنى تبصيرة وان لا يكون معنى الاطلاق سلبا بل يقتضي ان عليه علم غير ذلك من الحان
 الاضافة في معنى زيد صيغة التعميم زيد بمعنى الكلام وقولهم زيد ويعرفه التعميم لا يدل
 على ان الاضافة بينهما بمعنى انهما ما ذكرنا انهما جالفا ما ذكره صاحب الاقليد من ان
 هذا الحكم لا يستقيم في الاضافة بمعنى اذا كانت بمعنى التبصيرة نحو صيغة التعميم اذ يدل
 على ان الاضافة بمعنى من علم ضربين متضمنين بمعنى من التبصيرة ومتضمنين بمعنى من
 التبيين ولان ما ذكرنا ان الفرق بينهما انما هو في الاضافة بمعنى الكلام وبين
 الاضافة بمعنى ان الاضافة التي بمعنى الكلام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه
 المضاف اذ لا يقع ان يقال كلام زيد الكلام زيد في الاضافة التي بمعنى من جاز ذلك
 ان الاطلاق اليه علم المضاف اذ يقال في خاتم من فضة خاتم فضة قال ابن سينا
 القاهر وانما يقول انما يكون في مثل كلام زيد ان المعنى كلام زيد ايضا جالفا في الخبر
 لان الكلام مقدر هنا كيف يكون الكلام مقدر في المضاف اليه ان لم يخال اطلاق المضاف
 اليه بمنزلة المضاف غير ان التبيين والبيان هما لا يجوز ان يفصل بينهما بناء المنقول
 ان ان يقع الفصل بين التبيين والبيان شيئا ويجوز ان يكون علم بناء الفاعل
 فيكون البناء زائدا فيكون كذا لا يجوز ان يكون الكلام فاصلة بين المضاف
 والمضاف اليه وايضا لو كانت الكلام مقدر هنا من يكون الخبر بها اسما بالكلام
 لم يجز ان لا يجوز التبيين كما لم يجز في اظهر الكلام وميكه ان يقال يجوز ان
 يجعل ذلك خاصا في خبر وايضا لو كانت الكلام مقدر لم يقع فرق بين كلام زيد
 الكلام

وكلام زيد

من عدم له في الاسم ان التبيين اور دو اهناس سوال وهو ان المضاف اليه مقيم في معنى
 حرف الجر ونظما في خبره فاجزى ان يكون حكم المذكر او ان يكون في معنى المذكر او ان يكون في معنى المذكر
 ذهب بعضهم الى ان العامل في الخبر الجارة واذا كان كذلك ان كان المضاف اليه
 قابلا في معنى حرف الجر فلم يبق في الخبر من الظروف والقياس ان يثبت ان هو متضمن في الخبر
 فيكون اسم متضمن في الخبر وهو متضمن في الخبر وهو المتضمن في الخبر اجابوا ان اجاب ان يكون
 سؤال اور دو اهناس سوال بناء الاسم المتضمن في الخبر في الجارة انما دون الواجب الى
 يثبت انهم اسم اجابوا ان مع متضمن في الخبر اذ في بعض النسخ المتضمن بوجهه ان يقال
 ان معلوم الخبر في تقديره واسم اجابوا ان مع ما ذكره المتضمن واذا كان كذا في الواجب
 لانه هو انهم كذا في معنى او في القياس ان يكون منيا لمتضمن فقامت بتسوية مع
 ان في الجارة دون الواجب وميكه ان يثبت هذا السؤال اولا فيقال لا يتم ان
 متضمن في الخبر المتضمن ان يكون متضمنا في معنى الاسم كما ان معنى اين وقت متضمن
 مع حرف الاستفهام او حرف الشرط واحد من اضافة معناها بالوضع والمضاف اليه
 ليس كذلك بل معنى حرف الجر وسيله لشيء المضاف الى المضاف اليه وسيله او خارج
 والفرق بين ذلك وبين القاهر في جوابه ان بناء الاسم هنا في الاضافة في الحقيقة
 لسوق او للظرف المتضمن مع الاسم المتضمن في خبره وسيله او معنى متضمن
 والاسم فاعله والموصوفات في خبره اجزى في عامل في الخبر والعمل في العامل
 غير ان الحكم في اعلته فليس يتم التضمن الا بان جعل الاسم متضمنا في خبره فيقول ان نظير
 ذلك في العامل في كونه سائلا في خبره اسما في العامل والثالث ان التبيين بناء على العلة يتر
 على ما ذكرنا في بعض النسخ العلة مقام العامل في الحكم في خبره فلو بني بناء المضاف اليه

ان الاضافة في الخبر

من عدم له في الاسم ان التبيين اور دو اهناس سوال وهو ان المضاف اليه مقيم في معنى
 حرف الجر ونظما في خبره فاجزى ان يكون حكم المذكر او ان يكون في معنى المذكر او ان يكون في معنى المذكر

فانها من حسن الهم والارادة في قولك الاضافة الى المفعول المستطاع المضاف اليه
لنفسه او فاعله كقولك عدل يا هذا العبرة بتفسير بقولها آتت واما ما ذكرنا اشارات
بغير غيرها او لا بما عرفت ثم يفسر بانها والسيب ان الحق قال معنوية او لا معنوية
في المضافات ثم يفسر او تخصيصا ثم قال في لفظية فالسبب ما سبق ان يفسر طائفة
او لا يفسر معنوية معنوية او تخصيصا بل تخفيف في اللفظ ولم يفسر بل قال آتت او لم يفسر
اسم الفاعل المفعول اليه كذا قال صاحب الزينة فقال في قصص اضافة اسم المفعول
الى فاعله او ما يقوم مقامه علم افعالا والرائيتين لفظية وعلم الحق كمال الواجب
ان ذكره وقال اسم الفاعل المفعول لانه اسم الفاعل ان كان فاعله متعديا لا يجز
اضافة الى الفاعل وان كان لازما جازا وهذا القسم اقل في قوله والحق
المشبهة الى فاعله بقول القسم الاول فكذلك اراد به ان اضافة اسم الفاعل الى فاعله
غير اضافة اسم الفاعل المفعول الى مفعوله فلا بد من التوفيق لهما كما كانت الالة
داخله في حكم الفاعل المشبهة دون آتت يفسر في قول الاورد والوجه انه
قال الواجب على الفاعل ان يذكر اضافة اسم مفعول مع دخولها في حكم اضافة اسم
الفاعل المفعول لانه مفعول مع علم كلا المذهبين في حكم اضافة الفاعل المشبهة
فيهم في احد المذهبين واما ان يقول الواجب ذكرهما او جعل الفاعلة المذكورة
عامية شاملة لهما فالوجه في هذا المقام ان يقال انما قال اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله لانه المفعول متعدي فافادته الى الفاعل غير جائزة امتناعا واما
الذي سبب فاقطع القسمين وبقوله في فاعله احد المذهبين القسم الاول
واتت فيجب الا في ما ذكرنا ولا يلزم زيد قائم العلم وحسن الوجه لان الفاعل

القيمة المستقلة

القيمة المستقلة اليها كما سبقت اعلم انهم اختلفوا في اضافة المصدر لبعضهم الى انما
حقيقة وقول ان اضافة المصدر حقيقة او لا فاعله المفعول لا يكون اضافة المصدر
لفظية وعلم انما يجوز ان يكون اضافة القسم الاول وهو اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
ففي قول ضارب زيد الالة او فاعله او فاعله انما هذه الاضافة غير حقيقية وانما
تقدير الالف لانك تصف النكرة باضافة كذا المثال وتوفو حاله مرة مرة
ضارب لم يرد مثال لا يكون الا نكرة وكذا اضافة النكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثاني
ففي قوله برجل حسن الوجه واما كمال اضافة لفظية لان التعديل فيه لا يخص
نحو حسن وجهه فهو حسن وجه سواء بهل انما لا يعامل الصغير الا بالنكرة
الا اذا دخل المفعول كمال المضاف اليه مفعولا الا انك نقلت في صاحب الوجه
حسن وجه كمال الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به ام بالحسن فاذا ارفع الوجه
اذ انما على واحد ليس الا ولما اخرج المصنفين موضع الحسن اصبحت القيمة
ان الى الوجه الثاني هو موضع الحسن فالوجه هنا فاعل باعتبار الاصل ثم صار
محمية او يذكر علم نقل القيمة الى القيمة تذكير في ان تذكير القيمة في غير جابل وشاحها
وشاحها في غير جابل وشاحها في غير جابل وشاحها في غير جابل وشاحها في غير جابل وشاحها
وتذكر لانه اسند الى المذكر واما القيمة آتت في غير جابل وشاحها في غير جابل وشاحها
المعنى في كل القصورين علم واحد في ذلك الا ان السفال القيمة الموصوفة
اليه الوشاح اما الجابل ولولا ذلك يوجب التذكير في القصورين معا اذا لم يجز
فيهما على غير هو الجابل من الجلال والوشاح في موضعين مريض بالان تعلق
بالعق وبقيل هو الازار والاضافة تعاقب التوبة وتونج التوبة والجمع

مرة

تجارت ر. ا. عالم يجوع ابي التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف والتشريك
من المضاف ومنزلة التنوين منه فلم يجعوا بينهما كم ا. ا. اجتماع الزيادة من المضاف
الكثرة واللاتية بين لانها متساوية في السكت فم تارة على وجهها في الالة
في المعنوية ثم تجرير المضاف من حرف الكسوف قال ان ر. ا. انا اشترط ذلك ان
تجرير المضاف من حرف التوليف في الاضافة المعنوية لان لم يتغير منه كمال
المضاف مودة واذ كان مودة السقف في الاضافة التي وضعها للتوليف اذ كان
المضاف اليه مودة او مخصص اذ كان كمالا في التوليف في حال هذا
الاضافة اما الموقوف لا في الاضافة اما الكثرة فيبانه ان التخصيص غير التوليف
في حكم الايرى انهم جردوا رفع الكثرة اخصه على الالة انما كانت منه ان
لوم تجرير منه كمال مستغنى عن الاضافة والمقصود فيكون انشء مود هو حال
ولانهم كم هو ا. ا. يجوع ابي امرى احدهما معنى من الاخر بانه ان وضع
الاضافة مع افادة نسبة لا تعد فيها فلهذا اذا تعد استر الخصومة لا السوف
المضاف والتوليف بالانتم راجع اما انك لانه في الاضافة الكثرة بنهم خصل
الاداء مع القوي وقيل لانه يلزم كون الاسم مودة وكثرة في حالة واحدة لانه
يوجد مقتضيان للتوليف والتكثير معا وقيل لانه اذا كان مودا كاشفها
كان استلزام الشكل انشء وفيه ما فيه واما استلزام كمالا كان المضاف
موقفا كان مقتضاها والانه لم يبق لانه اذا كان المضاف موقفا كمالا مقتضاها
ببرئان من الشكل انشء وهو مضاف كمالا كان المضاف موقفا كمالا مقتضاها
فان ملك حق لم يزل لا يكون اذا كان المضاف مقتضاها انشء في حق التوليف

عليه هو المصالح

عليه وهو لا يصح كبر من الشك ان ملك باع مودة لازم منك اما تركه لا
الكلية لان المضاف اذا دخل حرف التوليف على الافة او الكثرة اما ان يكون مقتضاها
مع كانه لا معه وكلاهما في الافة فيجب عن المضاف العلم مع بقا تعريف
لجواز اجتماع التوليفين او اختلفا كما في ما زيد وكلام المقول هذا المذهب وبك
بطلان عما ذهب منه مطلقا لانه لا يستغنى عن التوليف بالتعوي
اجدروا التوليف الترادف ليس على وانما هو بالقياس والاقبال ولذا في كثره
اذ لم يقصد فلم يعد بدخوله ا. ا. سائر التوليفات فاجتر دخوله فيما لا يكون فيه
بواسطة الطرف لا غير الا انما منسوب الكه فيتن في الالة او حادثة وهو ضيف كالفئة
القياس والسؤال الفضي وبقوله التغطية للوجه قال ان ر. ا. اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به الكثرة اذ هو ليس مودة لان الافة
فيه ليست بصفة فيكون في تقدير الانفصال قال اردت وصف المودة به الحسن
ادخلت عليه حرف التوليف اذ تعريفه لا يكون الا به نحو مررت برجل حسن الوجه فتعرف
بها اذا دخلت عليه حرف التوليف فهو موقوف فلا يقتضي هذا ان حال حرف التوليف
اذ تعريفه انما هو به لا يقال ان الحسن الوجه ينبغي ان يكون غير ان الحقة
المطلوبة في الافة في مقتضى انشا لان التحفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين
والنوس لا يتصور رفع التنوين فيعذر بالنسبة جوبا للسقف على تقدير سقوط
بالاضافة التحفيف لا حصل بسقوط التنوين وان كان مقتضى الالة حصل
في التحفيف من جهة اخرى لا يرى انك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه كان
التقدير في الحسن وجه فلما اضيفا فادت الافة التحفيف من وجهين وبسقوط

لانا نقول به

الكناية وهي التغير المضاف إليه المضاف اليه وانتقال التسمية منه الى الكثرة المتأخفة
 منها توجيه الجواب على طريق التفصيل ان يقال لا يتم ان التخييف بسقوط التنوين لا يتحقق
 فياذا اضافة سابقة مع وجود الالف واللام وليس متماذا ذلك لان التخييف
 المطلوب من الاضافة التلظية في الواحد انما هو بسقوط التنوين بلا ملط منها جهور
 التخييف مطلق سواء كان في لفظ المضاف او في لفظ المضاف اليه والبيان ان كلامنا
 فيما سبق من انما تغيير تخفيف في اللفظ حيث لم يجعل في المضاف وقد اشكل
 على جلال الدين العبد وانما علم انه باب احدهم كما علم بالشيء فقال قال الاصل
 في الحقيقة الجوزة للاضافة ان يكون جندوا تنوين او التنوين الا ان هذا
 الحق لما اشتركت تلك في اصل معناها اخذت حكمها ولم يرها نظائرها ولا ما يصح
 لا يقال ان الكناية هي التغير في اللفظ اي لو حصل من المضاف اليه فقد عوض عنها
 ان الكناية التام بقوله لا يقال قوله لان التلخيص لا يوجب الكناية فيما اشكل
 ان شغلها ان شغل الكناية وخفت في التام اما الاول فلانها جند غير مفهوم
 مراد في بالواحد التي هي مترادفة لآل فلا لا التام ساكنة ولا اعتبار بغيره
 الوجه سقوطها في التدرج والتضاربا زيد قال آث ر وافي جاز هذا
 ان قولك تضاربا زيد لان هناك نونا يسقط للاضافة ويحذف المضاف اليه
 فيكون في الاضافة ما يبدل لفظية وهي سقوط التنوين كما يكون تلك الفريدة
 التلظية في قولك تضاربا زيد وتضاربا زيد وجاز التضاربا التمرجل مع انما
 لا تغني في خفة لفظية اذ لا تنوين ولا نون ولا كناية فيسقط بالاضافة
 فضيضة التلخيص لا يفتح اضافة كما لا يفتح التضاربا زيد لا يشبه الجوز

من حيث نظائر او الظاهر التضاربا صفة كالحنين والترجل اسم جنس محمل بالام
 التويز كالوجه فاجيز فيه للترتيب كما اجيز التغيير للوجه تبيينها بالتضاربا
 التمرجل لا يجوز التضاربا زيد اذ لا تغني بالاضافة خفة لفظية كما اخذتها الخفة
 والجوز بسقوط التنوين فيها والمضاف اليه ليس باسم جنس فبينما التغيير هو بالانق
 بذلك ان يكون اسم جنس الحسن الوجه خلافا للقول اذ هو عند جازية بناء على ان
 الاضافة سابقة وحصلت للغة في نظر اللغة في الالة التام سابقا وزوال التنوين
 لا جملها حكم يمنع الاضافة لنوات الشرط وهو التحقيق ولقد جواز التضاربا
 زيد ضعيف الواجب اما في الربما وبيدنا وبيدنا معطوف على اما في
 المضاف اليها الواجب والمعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواجب بيده
 فيكون مثل التضاربا زيد الاضافة مع الالف واللام الى المعطوف وجاز مع ضعف
 لان وبيدنا هذه الاضافة ليست بغير جبهتها بل معقولة وقد يتجرنا التفسير
 ان ما لا يصح حمل في المقصد بالكانا بيشاء وسجلها وباريد وطارث وان
 قلت ان على امتناع الاضافة موجودا في التضاربا كما في التضاربا زيد فقلت
 ذلك ان لا يجوز هذا الاضافة كما لا يجوز في تضاربا جاز بقوله واما التو تضاربا
 والتضاربا والتضاربا فبما في كل واحد من الامثلة المذكورة في
 استبد الاخير المتصل من اذ الاصل التضاربا ايا كان التضاربا ايا كان التضاربا
 ايا كان على اختلف التضاربا اما هذه التضاربا المتصلة حصل بالاضافة
 التخييف التلظية جدا لان المتصل احضره المتصل وفيه لا يخفى في اللغة فان
 قيل لم لا يجوز ان يكون التغير مثل هذا ما خلت التبعي في ذهب اليه بعضهم

فلا بد من ذلك ما ذكرنا اجاب بقوله وانما لم يذكر ان يكون التغير في مثل هذا الخبر
منسوب كما في الفعل لانهم لما رفعوا اسس كوا فيها يوجد في التنوين والنون
ان يجعوا في كل نصب على ان يكونوا في موضعين وبين التغير في الضار بين وضار
ربان وضار بونا كما انهم اجتمعوا في التباديل في ان الحكم جعلوا اجاب كما لا
يوجد في التنوين والنون تبعاً له لا يوجد في الضار في الوجود في الوجود في الوجود
وتغير الاطراف في كلامهم انما الاصل في ضارب ضارب وضارب وضارب وضارب
ضارب اياك وضارب اياك وضارب اياك وضارب اياك وضارب اياك وضارب اياك وضارب اياك
طبعاً للتحقيق وكان المنفصل متصل التمر في الاضافة والام لم يحصل التحقيق
لما لا ينفصل الايضاح اذا جتمع التغير المنفصل مع التنوين والنون لان علما
في التغير غير منفصل في الاسم الذي اتصل به ولا يكلم بها وحسباً وهي زائدة
وخلها في الكلمة كما ان التنوين والنون كذلك فكل هو ان يجعوا بين
الترتيب في آخر الكلمة ثم التغير والتحقيق بالاضافة فيها وجوزوا بدون
ولم يجعلوا التغير منسوباً على ما لا يوجد في التنوين والنون عليها وما
يبيّن ذلك هو ما علم من كتاب ان كلمة والنون يدلان على سقوط التنوين والنون
بنفس اتصال التغير في الاضافة اذا لا يتصور ضاربك او ما ثم يضاف كما
يتصور ضارب زيد ثم يضاف فقال قلت الضارب من مثلاً فلا يكون الياء الا
غيره وهذا ما احتار به الذي محسوس وهو ان سبويه وميل الامام عليه
السلام الى ان التغير المنسوب غيره في يفرغ في فعل هذا الاشكال اعلم ان التغير
في مذهب سبويه ان يعبّر التغير بالمظهر في هذا الباب فيقول الضارب ضاربك

في موضع مجرور لا غير لانه لا يقال الاضافة ان المظهر الاضارب بوايد لا
غير هذا الضاربك والضاربك يجوز ان يكون في موضع جر وهو الاضارب وان
يكون في موضع نصب لا غير لانك لو منعت موضع مظهر لم يكن الا منسوباً في
الاضارب بوايد وكان الضارب الضارب فيما يتوولا ابو علان لا يجعل التغير المنسوب
باسم الفاعل غير منسوب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية قد ساقب النون
او التنوين او لا يراقف تركب بالتنوين على هذا كما يقول ضارب زيد فلي
زان لا اتصالاً باضارب لانه اسم الفاعل الذي هو المقترق وهو يدل في التنوين نحو
من ضارب زيد او لجامع حذف التنوين لانه اضافة الى الحال في احد هما
اتصال التغير في الآخر منها القدر داما قوله صمد الهمزة والفاعل لا يخل
الها كناية على ان سبويه في ان ذلك في حروف الضارب هو العباس البكر والها
يا اسكت وكان حقها ان يقطعه الاصل في حروف الضارب من جبر بان الاصل
بحرف الوتف وحرفها لم يثبت في الاصل الشهرة في الاضارب نحو قوله
الاسم انم قال ان را انما نصب الاسم التام التغير في هذا المثال
عويين احديهما اقتضاه التغير وانما نصب اياها فلا بد ان ياتوا قوله
لا لا يراه يقتضي ما بينه وبينه وبينه الا بام منه لا يثبت اقتضاه التغير لا يثبت
نصبه او اقتضاه التغير لا يقتضي على ان را اما ان يثبت ان يثبت ان را
وجب ان يكون الاسم عام في التغير لانه تمام قد اشبه ما نصب الفعل في اسم
الفاعل والعذر وانما قرأ بما اشتمل عليه قوله وانما نصب الاسم التام التغير لانه
لوم يغير فلا يخفى ان يقول ولا بالواو او لا بالواو وكلاهما في محل واحد

المقصود واثبات الوجهين وبين اسماء الفاعلين المصدر قال لا يرى
 ان راقود في قوله راقود خلا اسم قد تم ان اضافة كاذبة بالتسوية
 وبنوهم محتمل بحسب المسمى لا بفتحها لان المحتمل بالكم هو الذي يجب التميز كونه متميلا فانه
 محتمل لا يكون في الراجح والذاتية هي محتمل بالفتح لا جناس المكمل فيجب
 حلا مثل لاقتضائه ان راقود اياه اس خلا ومثله بفتحها بالتسوية
 فانه ايضا يفتق مفعولا وهو اسم من الضافة بالتسوية فيكون عامل النصب
 هو الاسم التام اسخر راقودا من هذا المثال كما ان العامل وزيدنا من اضافة
 زيد هو انصار لان العامل هو الذي يتقدم به المفعول المتعطف للاعراب
 والحق العطف هنا شبه بالمفعول والذي يتقدم به الاسم التام لما بين اية
 لا بانه يفتق التميز وكذلك عنوان وقولنا ببر اسماء قد تم امتناع الافة
 بنون التسمية هما محتملان لكل جنس من اجناس المودونات وقيل ان
 لا جناس المكمل فاشبه ما فيه حيث ان كل واحد منهما مقتض لما انصب عنه
 و تم الافة انصار بان نصب ما بعده هو سخر وبر كما نصب انصار بان
 ما بعده وهو زيد في قوله انصار بان زيد وكذلك عشرون ورهبا لان اسم قد تم
 ان انقطع الافة بنون الجمع قال ذلك على طريق التميز وهو محتمل لكل جنس
 من اجناس العدد واثباته انصار بان نصب ما بعده كى نصب هو و علم هذا
 من سلا او شمس رجلا لان ذلك ارجح واحده الفل والى ما هو كقوله
 ومنه ان وقد تم بالافة فاشبه ان معطية حلا ورهبا لان اضافة المعطية
 ان التميز فانه في جرد اسم وقيل ان نصب لانه في الفعل التميز فانه

في قوله راقودا من هذا المثال

الذي بعده فانه ان ما ذكره من راقودا من هذا المثال التام فظهر منه ان المراد
 بالتميز ان يكون على حاله بفتح الافة معهما وان المقسم احد اربعة اشياء التسوية
 لفظا او افعلا او كانه اجنية وغير المنفرد ونون التسمية ونون الجمع و امر
 به ما ذكرناه وقد علة صاحب الكفاية على نحو التميز وحسنا وجوبا والحق
 انه ليس من هذا القبيل الافة ثم ان الاسم التام قد يكون بفتحها او بضمها
 وقد يكون لازما فالاول هو الاسم بالتسوية ونون التسمية لانك تقول
 راقودا فالاخرى في الورد خلا برون وان اردت صالحا فليكنه التام
 تقول في عنوان سخر راقودا في قوله راقودا بفتحها او بضمها
 بفتحها وكذلك عنوان سخر راقودا فانه لا يجوز لان الافة تحقق فلا مانع منها
 فيضا فانه التسوية لفظا واما تقدير الحكماء انه لا زعم ان كان مبنيا
 وان غيره موب قال كان افعلا لفضيل لا يجوز الافة واما الافة لضافة
 واما الثاني وهو التام في هو ان اسم بنون الجمع والافة اذ ليس
 ان تقول في عشرون ورهبا عشرون ورهبا يعني ان ما فيه نون الجمع كقوله
 وثلاثين مثلا لا يجوز اضافة لانه لو اضيف فاما مع التسمية او لا معها
 وكل منهما لا يسيل اليه الا في الاول فانه مثل نون الجمع واما الثاني فانه
 ليس نون الجمع فذلك لان عشرون اسم موضع لمضاف عشرون وليس
 علم احد مسلم مسلمين اي ليس بيمين عشرون علم انها عشرون ثلاث مرة ان
 ان مسلمين جميع مسلم علم انه مسلم ثلاث مرة كمال كذلك ان كان
 جميعا عشرون علم احد مسلم مسلمين فوجب ان يجمع عشرون علم ثلاثون لانه

بعد عشرة ثلاث مرارة وثلاثون على ثلاث مرارة فيقع على ثلثه كما يقع على
 النفس على اثني عشر مرة بعشرة مرتين وثلاثون على ثلاث مرارة عشرة على ثلثه
 اثنى عشر على ثلاثون اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد الحقيقى فاذا
 كمالا عشرة موضوع على الواو والنون لهذا العقد الحقيقى فيجب ان يوجد
 بدولة النون الا في حكاها الكسامة عند بعض العرب من قولهم عشرة واربعا
 وقاس عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في بقية العقد فلهذا دليل على انه ان
 التام بنون الجيم لانهم ولا يولد عليه جنود وجوباً على ان يجوز حذفها لانه ليس
 مما يخفى فيه وقدم كذلك الاضافة اس كنزك الاسم التام بالاضافة لازم لانك
 لا تقول في ملو سلاسله سلا لانه مضاف الى التيم وتجنه ان يضاف اليه
 مرتين لانه لو جاز فاما به جاء المضاف اليه فيستلزم كون المضاف اليه
 اثني والافضيه اثني والاصل يحصل بكونها لزم الاستغناء بكونها من
 في الالف او لا محال غير مضافه قد فرغ من ذلك خلق فيتم اليفاض الاسم التام
 بالاضافة ولانه لو اضيف فلا يكون اما ان يضاف المضاف والمضاف اليه او كلاهما
 فالاول فاسد من جهة اللفظ للفصل او من جهة المعنى فاما الثاني فاسد من جهة
 التمرة مثلها زيد اخلا واثني ان يضاف اسد ليس هو في تيسير التمرة
 بالمراد في تلك العشرة وانما امر ادين مثلها بالمراد واثني ان يضاف اسد
 من الوجوه المذكورين لما مر من الوجوه هذا واما الاسم التام بالاضافة
 وبنون الجيم فلا يقال في حجة عشر رجلا في حجة لا مستحاج جعل ثلاثة
 اشياء كاسم واحد لفظاً ومعنى واما الجارية فلفظها وكم الاستعمال في بعض

القصيدة فليست به اذا مررت به انه علم ان ثلثه اربعين المصنف اعلم الاسم التام
 بالتشوين لتوهم ما في السماء موضع كفى اسما به في نظر لان الاسم الذي فيه
 التشوين منها ان هذا المثال ان كفى لا ابا م فيه فيه بالثقب جوا للنفى ويحجر
 فاعلم راجع الالهاهم واما الالهاهم في قوله موضع مضاف الى الكف والاضافة اليها
 متبعية للثبوت وجب النصب كما سبق اضافة الملقب في قوله ملو سلا فان ملك
 الموضوع وحده الالف يلم بالاضافة لا يتم به المعنى الذي كان التيم لا جوده السادة
 اذ الالهاهم فيه كما لا ابا م في الكف قدما واما يحصل ذلك في المذكور بعد
 ان تقيسوا الكف وهذا غير كاف في اقفنا التيم لان شرطه ما تم بالاضافة
 في ذلك كون الالهاهم في نفسه غير اسطة كانه الاسم التام بالتشوين والنون
 فلا يصح التمثيل به ايضا ملك كذا ملو سلا في لانه شرطه ما تم بالاضافة
 في اقفنا التيم ان يكون الالهاهم في نفسه غير اسطة كانه الاسم التام
 بالتشوين والنون لانه لو كان كذلك لما قطع ملو سلا في ملو سلا التيم فيجب
 لانه مثل احدو الفعل بالفعل الا يرس ان المسألة لا يتم مع الكيل فيه حجة يضاف
 اليه في خصوص كالا ناء اما ما هو مكيال مودق كالحرق وغيره كانه لا يتم
 مع ان في الموضوع الذي يقيقه لاجل التيم حجة يضاف الى الكف ويحجر ما في
 شرطه ان التام بالاضافة فاذا ايراد في قيل الاضافة او ايراد في قيل التيم لانه
 اعمال الاسم التام النصب مشروط بالانقضاء التيم ولا شك ان التيم يقيق في
 ان كفى في موضع كفى اسما به هو الموضوع مضاف الى الكف اذ الالهاهم فيها ان
 الكف في بعض النسخ في ان هو موضع مضاف الى الكف وورد الكف في كذا علم هذا ان
 لا الكف في كذا

اسطة وانه وعقد اخر

الاسم التام بالاضافة
 الاسم التام بالتشوين

علم ان الابهام في الكف انما لو جئت بالكف متونا غير مضاف الى شيء لفظا او مقرا
بحر ما نفع لا كف مثلام يقتضي التميز البتة وبذلك ايضا علم انهم بشر هو موضع كونها
بغير زير واداة انما هي مضاف الى الكف باصبع ليس بها انما هي مضاف
انما زيد باصبع لم وفجيد ان يكون العامل هو المضاف لانه هو المتبعض بغير المضاف
ايده وهو الكف وقال الشيخ عبد القاهر ان محسنا باقدا انصب هنا اي في قوله تعالى انما
قد راد في سعي بانه وجس احد هما بثبوت التنوين في رايه واثبات الاضافة
اي اضافة قدر الى راد فاور وعليه ان راد اشكال لا في وجس نقالة الوجه
الاول وهذا ايضا يجب من يفي ان هذا الكلام من هذا العالم التخيير من هذا
يقضونه اليه وذلك لانه اذا اردت القول ان العامل في التميز هو الاسم التام
بالتنوين بالاضافة ايضا فمذا يورد في الالفاظ على ما علم في محاور واحد من هذا
مع انه في محقق لانه يفرم اما الالفاظ السبعين مختلفين في بعض المواضع او علم
استعمال كل واحد من العاملين والمورد في خلاف خلق مما يقع الاجماع من علم في
التي التي يتبين علم رفق وتكره ثم قال توضحا لم يرض الكاثير من ان يثبت ان
اذ فهم ان غلب عاملان والمزاد توجههما على محاور واحد حيث يمكن ان يخلق
منهما في وهو محال لو لم يخلق في الاخر والاعمال لا يشتمل على عامل واحد
لمحور انظر والمزاد بالاعمال العامل الخلق مطلق فالعمل بالاتفاق مناهم
لواحد الا انهم اختلفوا في ان العمل لا يتماثل في البصر مع جواز الالفاظ
لانه اقرب الى البيان انما المطلوب والمزاد عند الكوفة كذلك لانه اول
الفاظ البيان انما المطلوب اقدم من اختيار الثاني اليه اقول انما يشترط العامل

هذا هو المقصود

في المرفوع فاذا علم هذا يحتمل ان يتركها عبد القاهر في المصوب وقالة الوجه الثاني
علم ان المتن هنا ان في المثال المذكور لا يصلح عملا لما بيننا ان شرط الحال
الاسم التام ان يكون مقتضا التميز لا بها وحده وقد افقدها ان علم هذا الشرط هنا
انما المتن وعلل كلام الشيخ عبد القاهر هو ان الذي مر اعني جعل العامل هنا
الاسم المنقول لانه الشيخ لما جاز هنا انصب من وجس جعل المصداق اقرب
على ما علم ما هو المنصب الصحيح ان مقتضيين اذا اذ دنا على مقتضى واحد
فالعمل لا فيهما ان لا في مقتضيين وجود ان ثبوتها في الموضع المتعارف في ذلك
ان ذلك ان جعل للاقرب هنا على ما حيط به ان المصداق يظهر انما تامل
فيما ذكرناه ان شرط الالفاظ التام مقتضاؤه التميز لا بها وحده فاقالا سبيل
جعل الاقرب هنا على ما علم ان العاملان فلا يفتح ستة في هذا الباب
ويقال للثلاثة الاول مقادير جميع معداروه هو ما يعرف به قدر التمام
قال ان راد فان قلت كيف قال لا في في الستة ويقال للثلاثة الاول مقادير
وقد ذكرتم في بيانها رجاء التميز اليها اربعة اشياء حيث هي الثلاثة التي يقال
لها مقادير الستة وهي ما يعرف به قدر المسوح من سطح الارض مسافة اذا
نزلتها والكيل وهو ما يعرف به الكيل والوزن وهو ما يعرف به قدر الموزون والعدد
وهو ما يعرف به قدر المعدود وهل هذا الاصل علم ان لا يصلح عمل فيكون في التميز
الثلاثة الاول اربعة وهي ما بين لها على مثل الاقرب انهم قد قلنا ان المصداق
قسم الاسم التام الذي ينصب عنه التميز اربعة اقسام وهي المنقول الذي
تأخر بالتنوين وما في نون التنوين وما في نون الجمع المضاف الذي تأخر بها

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. Some faint traces of text are visible in the upper left corner.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. The text is arranged in several horizontal lines across the right page.

